

الحماية في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

"يمكنهم أن يقيموا مشاريع هنا لألف سنة ولكن شيئا لن يتغير"

رفائيل إغيجورين و لونا سعادة

تشرين أول 2014

من المحلي إلى العالمي L2GP عبارة عن مبادرة حماية، تسعى للترويج للردود الفعالة، والكفوة والمستدامة للأزمات الإنسانية وتوفير الحماية مع التركيز صراحة على النشاطات التي يقودها السكان المحليون.

المزيد:

على

للاطلاع

للاتصال بنا: info@local2global.info
<http://www.local2global.info/>



تعريف المؤلفين

رفائيل إغيجورين عمل في أكثر من 60 دولة مركزا على توجيه المشورة بخصوص السياسات والعمل الميداني في مجالات تسوية النزاعات والحوار بين الثقافات، والمجتمع المدني، والنوع الاجتماعي، وحقوق الإنسان وقضايا التنمية. ولديه باع طويل في تقييم وإدارة المشاريع، وفي البحث الاجتماعي والمناصرة وتفاني في التدريب وبناء القدرات في المحافل الأكاديمية وغير الرسمية.

لونا سعادة تحمل درجة الماجستير في دراسات المرأة، والتنمية والقانون من جامعة بيرزيت. وهي خبيرة في النوع الاجتماعي وحقوق المرأة لأكثر من 20 سنة عملت خلالها مع هيئات تنموية في الشرق الأوسط وهيئات دولية ومع السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد عملت مستشارة للقضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي مثل مشاركة النساء السياسية، والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وصحة المرأة وحقوق المرأة مع عدد من المؤسسات الدولية والوطنية.

ما هي مبادرة من المحلي إلى العالمي؟

من المحلي إلى العالمي عبارة عن مبادرة حماية، تسعى للترويج للردود الفعالة، والكفاءة والمستدامة للآزمات الإنسانية وتوفير الحماية مع التركيز صراحة على النشاطات التي يقودها السكان المحليون. أجريت الدراسات في إطار هذه المبادرة في بورما/ مينامار، والسودان، وجنوب السودان وزمبابوي وتجرى الأبحاث حاليا في سوريا، مينامار، والسودان والأراضي الفلسطينية المحتلة.

جاءت المبادرة على يد مجموعة من المؤسسات في تحالف أكتأ بالتعاون مع مؤسسات وأفراد آخرين في المناطق التي تجرى فيها الدراسات. وتحصل هذه المبادرة على الدعم من تشرتش أوف سويدن (Church of Sweden)، ودان تشرتش إيد (Dan Church Aid) والوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيديا) (Swedish International Development agency – SIDA) والوكالة الدنمركية للتنمية الدولية (دانيدا) (Danish International Development Agency – DANIDA).

وقد نشرت مجموعة السياسات الإنسانية لمؤسسة التنمية العالمية Overseas Development Institute's Humanitarian Policy Group (ODIHG) كما هو الحال بالنسبة لورقة HPN72.

للاتصال بنا: info@local2global.info

لقراءة المزيد: <http://www.local2global.info/>



^أ تحالف أكت ACT Alliance عبارة عن ائتلاف بين أكثر من 120 مؤسسة منتمة لعضويته تعمل معا في 140 دولة، لخلق تغير إيجابي ومستدام في حياة الفقراء والمهمشين/ ات بغض النظر عن دينهم، وانتمائهم السياسي، ونوعهم الاجتماعي، وتوجهاتهم الجنسية، وعرقهم أو قوميتهم مع المحافظة على أعلى المستويات والمعايير الأخلاقية الدولية.

^٢HPN Paper 72 - <http://www.odi.org.uk/events/2798-hpn-network-paper-local-global-protection-myanmar-burma-sudan-south-sudan-zimbabwe>

فهرس المحتويات

6.....	1 الحماية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - ملخص
6.....	1.1 المقدمة والملخص التنفيذي
6.....	1.1.1 التحديات كما عرفتھا المجتمعات
8.....	1.1.2 محاولة التعامل مع التهديدات
9.....	1.1.3 الاستنتاجات والتوصيات العامة
10.....	1.2 النتائج
10.....	1.2.1 النتائج العامة
14.....	1.2.2 استنتاجات خاصة بالنوع الاجتماعي
15.....	1.3 الاستنتاجات والتوصيات
15.....	1.3.1 الاستنتاجات والتوصيات العامة
17.....	1.3.2 توصيات تشغيلية
20.....	2 الدراسة الكاملة
20.....	2.1 الأهداف الرئيسية للدراسة
21.....	2.2 هيكلية الدراسة
21.....	2.3 المنهجية، الباحثون المحليون والتغطية
23.....	2.4 شكر وتقدير
24.....	2.5 الخلفية: الوضع في فلسطين
28.....	3 القدس
28.....	3.1 الخلفية: الوضع في القدس
29.....	3.2 التحديات الرئيسية للحماية في القدس الشرقية
30.....	3.2.1 التهديدات المتعلقة بالتشريد
38.....	3.2.2 البطالة
41.....	3.3 الحماية الذاتية الرئيسية واستراتيجيات المواجهة في القدس الشرقية
41.....	3.3.1 القيود المفروضة على السكن -الحماية واستراتيجيات المواجهة
46.....	3.3. البطالة - الاستراتيجيات
49.....	3.4 اعتبارات المجتمع الرئيسية للمساعدات الخارجية في القدس الشرقية
50.....	3.5 لاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالقدس الشرقية
50.....	3.5.1 التوصيات

54.....	المنطقة (ج)
54.....	4.1 الخلفية: الوضع في المنطقة (ج)
54.....	4.1.1 الفلسطينيين في المنطقة (ج)
54.....	4.1.2 السيطرة الإسرائيلية المستمرة على المنطقة (ج) والتزاماتها القانونية
57.....	4.1.3 التدخلات الإنسانية في المنطقة (ج)
58.....	4.2 تحديات الحماية الرئيسية في المنطقة (ج)
59.....	4.2.1 نقص المياه
62.....	4.2.2 نقص الكهرباء
64.....	4.2.3 البطالة
67.....	4.2.4 عدم وجود وسائل نقل
68.....	4.3 الحماية الذاتية الرئيسية واستراتيجيات المواجهة في المنطقة (ج)
69.....	4.3.1 نقص المياه - الاستراتيجيات
72.....	4.3.2 نقص الكهرباء - الاستراتيجيات
73.....	4.3.3 البطالة - الاستراتيجيات
75.....	4.3.4 عدم وجود وسائل نقل - الاستراتيجيات
76.....	4.4 نظرة المجتمع العامة تجاه المساعدات الخارجية في المنطقة (ج)
76.....	4.4.1 التدخلات الخارجية المتعلقة بتهديدات الحماية
78.....	4.4.2 التدخلات الخارجية لدعم استراتيجيات المجتمع للتغلب على تهديدات الحماية
79.....	4.4.3 الجوانب الإيجابية للتدخلات الخارجية
79.....	4.4.4 الجوانب السلبية للتدخلات الخارجية
80.....	4.5 الاستنتاجات والتوصيات للمنطقة (ج)
81.....	4.5.1 التوصيات العملية المستخلصة من المستطلعين في المنطقة (ج)
86.....	الفصل 5
86.....	قطاع غزة
86.....	5.1 خلفية الوضع في قطاع غزة
88.....	5.1.1 التدخلات الإنسانية في قطاع غزة
88.....	5.2 أهم التحديات التي تمس بالحماية في قطاع غزة
90.....	5.2.1 البطالة
91.....	5.2.1.1 أثر البطالة على أساسيات الرفاه الاجتماعي لسكان غزة
92.....	5.2.1.2 عوامل البطالة
98.....	5.3 أهم تصورات الذات واستراتيجيات التكيف في قطاع غزة
98.....	5.3.1 البطالة - الاستراتيجيات

101	5.4	تصورات المجتمع الأساسية بشأن المساعدات الخارجية لقطاع غزة
101	5.4.1	التدخلات الخارجية المرتبطة بالتحديات على الحماية
102	5.4.2	الممارسات الرشيدة في مجال التدخلات الخارجية
102	5.5	الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بقطاع غزة
104	5.5.1	توصيات عملية من مختلف المستطلعين في قطاع غزة
104	5.5.1.1	البطالة
104	5.5.1.2	العنف المنزلي والعنف داخل الأسرة
109		الملاحق

1 الحماية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - ملخص

"يمكنهم أن يقيموا المشاريع هنا لألف سنة ولكن شيئاً لن يتغير"

"لا أعرف لم تتصرف الهيئات الدولية بهذه الطريقة. فهم يأتون إلينا بمشاريع ومساعدات تنمية، ولكن تدخلاتهم لا تنجح (...). لا تنجح لأن المشكلة هنا لا تنبع من أزمة واحدة وستنتهي، ولكنها متواصلة بتواصل الاحتلال المسبب الجذري لها. عليكم أن تدركوا أن منطقتكم في العمل هذا، قد يدفعكم لتنفيذ مشاريع لألف سنة قادمة ولكنكم لن تغيروا شيئاً (...). لذا توقفوا عن تلك المشاريع العشوائية وقوموا بالعمل الصواب مرة واحدة من خلال إخضاع إسرائيل للمساءلة".

(امرأة من رام الله، الضفة الغربية).

1.1 المقدمة والملخص التنفيذي

منذ عام 2009، بدأت مبادرة الحماية من المحلي إلى العالمي (L2GP) بإجراء أبحاث في مجتمعات عصفت بها الأزمات حتى تطلع عن كذب على رأي المجتمع المحلي بالتحديات التي تمس بحمايته وتكوين فهم دقيق لها. هذا وقد دمج مع البحث دراسات حول كيفية تأقلم المجتمعات مع الأزمات وحول آرائها بالحلل المناسبة والفعالة، وهو بهذا يسعى للمساهمة في رفع مستوى فعالية الناشطين الإنسانيين وتحركاتهم. ويعتبر البحث الحالي عن الأراضي الفلسطينية المحتلة سادس دراسة شاملة أجريت حتى تاريخه في ظل هذه المبادرة، ويستند إلى مقابلات مع أكثر من 500 رجل وامرأة من سكان القدس الشرقية، والضفة الغربية وقطاع غزة.

1.1.1 التحديات كما عرّفها المجتمعات

يشدد الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة على أن أكبر خطر على حمايتهم هو ما يعتبرونه السبب الفعلي للأزمة نفسها – ألا وهو الاحتلال الإسرائيلي. حيث يرى المستطلعون/ات جميعهم الاحتلال على أنه أساس المشكلة وهو السبب وراء أي أزمة تعرض حمايتهم للخطر. ولولا إصرار الباحثين على معرفة المزيد، لكانت المحادثات حول الحماية والمخاطر التي تمس بها توقفت عند حديث المستطلعين/ات عن هذا الخطر العام. فيشكل متكرر أعرب الفلسطينيون/ات عن رأي مفاده أنهم محبطون من الحماية الدولية والناشطين الإنسانيين الذين يركزون بشكل أساسي على توفير الحد الأدنى من المساعدة التي تصل حد الكفاف، بينما يقل تركيزهم على تخفيف آثار الاحتلال. وعوضاً عن ذلك، يشعر الفلسطينيون بأن على الحماية والناشطين الإنسانيين تولي المسؤولية عن الحماية بطريقة تركز أساساً على المطالبة بوضع إسرائيل محمل المساءلة لتنفيذ التزاماتها المنصوص عليها بالقانون الدولي (اطلع على التفاصيل في التقرير الكامل) وعلى هذه الأطراف الفاعلة أن تكثف من جهودها الدولية والوطنية للمناصرة من أجل هذه القضية.

عند حثهم على الحديث، أفاد الفلسطينيون بأن احتياجات الحماية لديهم تتنوع حسب المكان وحتى في داخل المدينة ذاتها أو بين القرى القريبة من بعضها البعض. المصدر الآخر المهم للتنوع في درجة الانكشاف والاختلاف في التهديد على الحماية هو النوع الاجتماعي. لقد ركز كافة المستطلعين/ات على كيفية اعتمادهم على درجة القيود التي تطبقها إسرائيل، والتي تؤثر على درجة النشاط الاقتصادي وبالتالي على العمالة، وحرية الحركة، وتوفير الخدمات جودتها والبنية التحتية، بما فيها خدمات الإسكان والبلدية، وعلى سياسات وممارسات الحكومة المحلية. ويشدد هذا التعقيد على أهمية تحليل المشكلة حسب كل سياق على حدا وعلى أن تكون عملية التحليل تشاركية عند تصميم البرامج المخصصة لتعزيز استراتيجيات التكيف المحلية وزيادة قدرتهم على الصمود.

فيما يخص الموقع الجغرافي، فيمكن تصنيف أهم مخاطر الحماية الفورية وتحدياتها عموماً كما يلي:

1- القدس الشرقية، حيث تشمل أولويات الحماية على "أزمة السكن" بسبب هدم المنازل (وما يصاحبها من صدمات نفسية) والقيود المفروضة على بناء المنازل، التي تؤدي إلى الاكتظاظ، مع التمييز في تقديم خدمات البلدية، والخوف من فقدان حق الإقامة، وتضييق الفرص الاقتصادية وما يصاحبه من زيادة مستويات الفقر، والقيود على الحركة والقدرة على الوصول للأراضي وغيرها من مصادر الرزق ناهيك عن "الجدار" – وكل هذه العوامل اعتبرت استراتيجيات تستخدمها الحكومة الإسرائيلية لإجبارهم على الهجرة أو الخروج من القدس؛

2- في الضفة الغربية (المناطق المصنفة ج ب)، حيث النقص الحاد في المياه سواء للاستخدامات المنزلية أو لكسب العيش، ما يؤدي إلى تقلص مناطق الرعي خاصة في حالة السكان البدو الذين يعتمدون على المواشي لكسب الرزق، ويضاف لهذا كله الانقطاع المتكرر في خدمات الكهرباء ما يؤثر على المعيشة والمدارس، ويجب ألا نغفل مصادرة الأرض، والقيود المفروضة على حركة الناس والسلع، مع النقص في المواصلات الملائمة، والذي يؤثر بشكل خاص على تلاميذ المدارس والشباب والنساء، مع غياب الاستثمارات من القطاع الخاص والفساد والمحسوبية في الحكومة المحلية. كل هذه العوامل تتراكم مسببة قلة في الفرص الاقتصادية وفداحة في الفقر. ويؤدي الفقر بدوره للتسرب من المدارس وعمالة الأطفال. ويضاف لذلك عنف المستوطنين والتوسع الاستيطاني بما في ذلك التخلص غير السليم من النفايات بطريقة تلوث موارد المياه بشكل يزيد من المخاطر على الحماية.

3- في قطاع غزة، بالإضافة للاحتلال، فإن الصراع بين حماس وفتح يضيف بعداً آخر للتهديدات على الحماية. فنظراً للعزل الكامل الذي تفرضه إسرائيل على غزة، يعاني نسبة أكبر من الفلسطينيين/ات من الفقر المدقع. وتعتبر البطالة أحد أهم أسباب الطلاق، وتعاطي المخدرات، والعنف المنزلي، والسرقة، ناهيك عن فقدان الكرامة.

ينبغي النظر في كافة هذه التهديدات على الحماية من منظور النوع الاجتماعي. تبين الدراسة خلافاً كبيرة ذات صلة بالنوع الاجتماعي في تصور تهديدات الحماية واستراتيجيات التألم والحلول الممكنة. رغم الإجماع بين المستطلعين/ات، بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي بشأن التحديات العامة التي تمس بحمايتهم، إلا أن التحليل المعمق، بين اختلافات في ردود النساء مقارنة مع الرجال في مناح حيوية مثل موضوع تحديد الأولويات.

بالإضافة لذلك، يمكن النظر إلى تلك المخاطر التي تهدد حماية السكان من منظور العمر، والمجموعة العرقية، حيث نلاحظ أن التجمعات الأقلية مثل البدو يتنون تحت وطأة تهديدات غير متناسبة تمس بحمايتهم وتحديات أخرى رصدتها هذه الدراسة.

أشير الفلسطينيون/ات عادة إلى الجدار المقام بين الضفة الغربية وإسرائيل بمسمى "جدار الفصل العنصري"، أو "جدار الضم" أو "جدار التمييز العنصري – أبارتايد" بينما يشير الإسرائيليون عادة للجدار بصفته "الجدار العازل" أو "السياج الأمني". وتطبيقاً للفتوى الاستشارية الصادرة سنة 2004 عن محكمة العدل الدولية، فستكتفي هذه الدراسة بالإشارة إليه بلفظة "الجدار"، حيث إن بعض التعبيرات المستخدمة أحياناً ليست دقيقة أو مفهومة بمعناها المادي.

ب أنشئت المناطق المصنفة ج بموجب اتفاقية أوسلو الثانية الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية سنة 1995. وبموجب هذه الاتفاقيات قسمت الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ثلاث مناطق لكل واحدة وضعها القانوني المختلف لفترة انتقالية تمتد لخمس سنوات.

ج أجري الجزء الرئيسي من البحث الميداني في هذه الدراسة خلال العام 2013، قبل الفصف الإسرائيلي لغزة (الذي بدأ في 8 تموز 2014) والذي أضر بشكل كبير بالسكان المدنيين والبنى التحتية. ويرى المؤلفون أن هذه الأحداث قد تؤثر على احتياجات الحماية على المدى القصير، ولكنها لا تؤثر على نتائج هذه الدراسة فيما يتعلق بالسببين الرئيسيين. أولاً، منهجية الدراسة وأهدافها تركز على التقاط الاحتياجات للحماية على المدى البعيد وليس على الحاجات الآنية؛ ثانياً، إعادة اندلاع الحروب في غزة وإدراك السكان لأن الهجمات يمكن أن تنش عليهم في أي وقت، يضع هذا المجتمع في سياق [ترقب] تحدث عنه المستطلعون/ات أصلاً.

1.1.2 محاولة التعامل مع التهديدات

كيف تجد السلطات المحلية، والمجتمعات والعائلات طريقة للتأقلم من أثر الاحتلال وتبعاته على المدنيين القصير والبعيد. بينت النتائج أسلوبين متناقضين: فإما تعزز تلك السلطات والمجتمعات من قدراتها الذاتية وتبدأ بالاعتماد على نفسها تماما والصمود، أو على العكس تنغمس في حالة من الفساد وغياب الكرامة بعد فقدان سبل عيشها واضطرابها للاعتماد على المساعدات ما قد يولد في بعض الأحيان العنف. ورغم أن القصد من وراء البحث هو إيجاد الطرق الكفيلة بمساندة الحالة الأولى للمساعدة على الصمود إلا أن فهم كيفية تفادي السقوط في فخ الفساد والاعتمادية يكتسب الأهمية ذاتها.

لم يكن هناك اعتراف أو دعم للجهود التي يبذلها الفلسطينيون/ ات يوميا للتعامل مع آثار الاحتلال. فقد كانت استراتيجيات التأقلم لديهم متنوعة، وديناميكية ولكنها من أسف تنطوي على مخاطر عالية، مثل العمل في الأنفاق، وإقامة ميان غير مرخصة، والخنوع للاستغلال في العمل، مع الوقوع تحت وطأ العقوبة لعبور "الحدود" بشكل غير شرعي، بحثا عن عمل، والنزوح وما يتبعه من خسارة لمصدر الرزق بما في ذلك الشبكات الاجتماعية ورأس المال. وهذا الأمر الأخير يأتي بتبعات على المدى البعيد للمحافظة على ملكية الأصول من عقارات، وخسارة القاعدة السياسية نظرا لتنامي عدم قدرة الفلسطينيين/ ات على البقاء في الأرض المحتلة. وتظهر مخاوف خاصة بشأن مصيبة النساء الريفيات حيث يتركن سبيل رزقهن من الزراعة أو الرعي ويدخلن للعمل في القطاع غير المنظم، ما يجعلهن عرضة للإيذاء أثناء التنقل و/أو في موقع العمل. ونظرا لعدم ملائمة وسلامة وسائل النقل، فغالبا ما تصطحب النساء القربيات بناتهن للمدرسة وهذا يضيف عبئا إضافيا على عاتقهن. وينتهي الأمر ببعض العائلات أن تتخذ قرار إخراج بناتهن من المدارس عند بلوغهن المدرسة الثانوية.

تشمل استراتيجيات التأقلم الأخرى على الاعتماد على شبكة العلاقات (الأسرية والمجتمعية) طالما كان بالإمكان مواصلة الاستفادة من هذه الشبكة، إذ تكون مقصدية وتخصص مساحة متوفرة، ومياه وكهرباء، بما في ذلك تدوير أو الانتقال بين المنازل، وزراعة محاصيل الاستهلاك اليومي لتحقيق الكفاف مقابل إنتاج المحاصيل المربحة، أو على العكس زيادة الاعتماد على السوق للشراء، مثل مياه الشرب، وبيع المعونات الإنسانية للحصول على المال. تشمل استراتيجيات "التقشف" على تقليل المصاريف بما فيها شراء الطعام، وبيع الأصول الإنتاجية، وتراكم الدين، وإخراج الأبناء من المدرسة، وحتى الزواج المبكر في حالة الفتيات.

أمثلة على التبعات الإيجابية على المدى البعيد تشمل على التعرف أولا بأول على الحقوق القانونية، والتنظيم الذاتي في لجان مع التركيز على حماية الحقوق، والمحافظة على الوثائق الأساسية (مثل تصاريح الإقامة). تنتظم المجتمعات لشراء مولدات تخدم الحي كله، ولإعادة بناء الطرق، ولتقديم الخدمات الأساسية. لاحظ المستطلعون/ ات أن الهيئات يمكنها (وتقوم فعلا) بالمساعدة في تسهيل القدرة على الحصول على اعتمادات للمشاريع الصغيرة، ورفع القوة الشرائية إما من خلال شبكات الأمان المستندة للنقد أو من خلال مشاريع التوظيف، والدعم المقدم للقطاع الخاص، وكلما كان ممكنا - معلومات ومناصرة عندما تكون هناك إمكانية للتوصل للحلول محليا فيما يتعلق بالتشريعات والتصاريح الإسرائيلية، مثلا السماح بتسهيل الإصلاح القانوني للطرق. استراتيجية كسب الدخل بين النساء تشمل على العمل في أي مجال يمكن أن يؤديه من المنزل (مثل عمل المعجنات، والطبخ، والحياسة، والدروس الخصوصية، الخ). وتستفيد أيضا النساء بدورهن من الدعم لتحسين مهارتهن وتسويق مهارتهن ومنتجاتهن.

أفادت النساء أن عمليات التدخل المحلية والدولية على حد سواء تغفل النوع الاجتماعي عند التعامل مع المخاطر الخاصة على الحماية الواردة الذكر فيما سبق، وبخاصة المعوقات الثقافية، والمالية والمؤسسية التي تحد من مشاركتهن في القوة العاملة. بعض الجهود الصغيرة ولكنها ذات دلالة لضمان توفر المعايير الأساسية للعمل مثل استراحات الشاي/ القهوة واستراحة لاستخدام المراحيض لا تلبى الاحتياجات الصحية الأنثوية فحسب، بل تأتي بمكاسب اجتماعية تساعد النساء على التأقلم. وقد أظهرت النساء حولا فعالا وبكلفة متدنية لمشاكلهن مثل برامج "التضامن" أو "الإدخار"، التي تسمح لامرأة واحدة على الأقل أسبوعيا ب"طهي وجبة جيدة لعائلتها". تعزز المنظمات النسوية الفلسطينية التمكين الاقتصادي للنساء وتوفر لهن

رأس مال وقروض لإنشاء الشركات. فدمج النوع الاجتماعي يعني أيضا استهداف النساء في حملات المعلومات وإيجاد السبل لضمان توعية النساء اللواتي لا يغادرن المنزل كثيرا بالمعونة/ المشاريع الممكنة. ولمعالجة العنف المنزلي يتم تحويل النساء لـ 'لجان مصالحة' يهيمن عليها الذكور (حسب الأعراف السارية). ولا تعتبر الهيئات القضائية النظامية عادلة أو فعالة. وتوجد مؤسسات نسوية تقدم النصيحة والإرشاد ولكن عدد قليل من النساء فقط أفاد بقدرتهن على الوصول لهذه المؤسسات. حيث أفاد البعض بأن هذه المؤسسات تنقصها الفعالية لتغيير وضع العنف السائد. اقترح الرجال أن تأخذ النساء دورا أقوى في الوساطة في النزاعات الأسرية، وبخاصة الأمهات اللواتي يتدخلن نيابة عن بناتهن.

رغم الفعالية الظاهرة على المدى القصير، إلا أنه بسبب الطبيعة الممتدة والمتواصلة للأزمة، فإن الكثير من تلك الاستراتيجيات تراجع أثرها. بسبب عدم القدرة على وقف التراجع العام في الظروف الحياتية وفي الرفاه، فقد أشار الفلسطينيون إلى حدوث تفكك، في المجتمع وبين الأهالي وداخل الأسرة.

1.1.3 الاستنتاجات والتوصيات العامة

تعتبر نتائج الدراسة ذات صلة مباشرة بهيئات العمل الإنساني وترد في الدراسة الكاملة توصيات مفصلة. الأهم هو ما طلبه الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، حول ضرورة قيام الناشطين الإنسانيين بتحديد أولويات تجعلهم يحملون مسؤولياتهم محمل الجد ليناصروا على الدوام بأن الفلسطينيين/ ات الذين يقعون تحت الاحتلال يجب أن يتمتعوا بالحماية الكاملة و باحترام حقوقهم المنصوص عليها في القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

هناك إقرار بأن إيجاد حل طويل المدى للاحتلال لا يلوح في الأفق القريب، ولكن نظرا لكونه السبب المركزي للتهديدات التي تحيط بالحماية، فيجب أن تتمحور الاستراتيجيات التي تأتي بها هيئات الحماية حوله بالطريقة المناسبة لقدرتها ومهارتها. أما بالنسبة لتواصل عمل تلك الهيئات لتخفيف المعاناة الآنية، فمن المهم تغيير طريقتها في التعامل بغرض رفع مستوى الكفاءة. تبين الدراسة الكاملة مناقشة مفصلة لعدد من التوصيات العامة والخاصة. تركز الكثير من التوصيات العامة الخاصة بهيئات (الحماية) الإنسانية على المواضيع والقضايا مثل:

- يجب تحويل عملية تقدير الاحتياجات من التركيز الحصري على الاحتياجات للتركيز على مجالات تشمل القدرات المحلية، والمزايا والاستراتيجيات المحلية، مع اختيار أساليب مرنة في البرامج بحيث تسمح بتصميم البرامج لتناسب السياق والمجموعة المستهدفة.
- الطبيعة المرتبطة بالسياق للتهديدات على الحماية في مختلف المجتمعات الفلسطينية وأثرها على مختلف الفئات العمرية والنوع الاجتماعي، تستدعي طريقة عمل تحث على المشاركة المكثفة في تحليل المشكلة ووضع الحلول لها.
- ويجب أن تنتقل أنظمة الرصد والتقييم من التركيز على متابعة وتقييم كيفية تنفيذ النشاطات للتشديد على النتائج المتحققة، حتى يمكن فهم ما هي الحلول التي يمكنها أن تحقق النتائج المرجوة وتلك التي لا تأتي نفعاً ولماذا.
- بالرغم من وجود خطاب خاص بالنوع الاجتماعي، إلا أننا نادرا ما نجد مقاربات تتعامل فعلا مع النوع الاجتماعي في البرامج المنفذة. وتكتسب هذه الناحية أهمية خاصة إذ توثق الدراسة اختلافات بينة على أساس النوع الاجتماعي، سواء في تصور المشكلات أو في الحلول/ أساليب التخفيف الممكنة.
- طالب المستطلعون/ ات الهيئات (بما فيها الجهات المانحة) بأن تتبنى مقاربة "تنموية" أكثر في إدارة المشاريع، وتقادي الأهداف قصيرة المدى غير المناسبة والسعي بدلا منها للتكامل الحقيقي بين مبادرات الإغاثة، والتنمية والمناصرة.
- هناك ضرورة لزيادة الدعم لتطوير القدرة الجمعية في اللجان المحلية والتحالفات القائمة مع تطوير قدرات جديدة

للاطلاع على تفاصيل النقاش والتحليل بخصوص النتائج والتوصيات الخاصة بكل منطقة على حدة، يرجى الانتقال للقسم التالي:

1.2 النتائج

1.2.1 النتائج العامة

رغم أن معظم نتائج الدراسة تعكس حالات متباينة للغاية في التجمعات المحلية إلا أنه يمكن تعميم عدد من القضايا بين الإناث الـ 287 والذكور الـ 235 الفلسطينيين الذين أجريت معهم المقابلات.

1. يرى جميع الفلسطينيين/ات المستطلعين/ات تقريبا في مختلف التجمعات أكبر تحدي على حمايتهم هو "الاحتلال الإسرائيلي" وذلك بحسب ما صرحوا به.

وهذا هو الرد الذي تكرر أكثر من غيره خلال البحث. ولهذه النتيجة تبعات مهمة، على الناحية الجوهرية وعلى البحث نفسه. تجدر الملاحظة أنه في الكثير من المجتمعات المنكشفة في العالم، عندما يطرح باحث السؤال ما هي المشكلة الرئيسية التي تعترض حمايتك؟ عادة ما يحمل الرد احتياجات أو مخاوف آنية وملموسة مثل "نخشى هجوم أعدائنا"، "لا يوجد لدينا مياه كافية" أو "يمكن أن يتعرض بيتنا للهدم". في المقابل، يجيب الفلسطينيون بالإشارة لجذر المشكلة، "مشكلتنا الرئيسية هي الاحتلال الإسرائيلي"، ولا يتحدثون عن التهديدات المباشرة حتى وإن كانت ملموسة مثل الهجمات الجوية في غزة أو هدم المنازل في القدس الشرقية أو الضفة الغربية. وينبغي التوضيح، أن هذا لا يعني أن السلطة الوطنية الفلسطينية بمنأى عن الانتقاد بصفتها مسؤولة عن مشاكل معينة – بل هي تتعرض لانتقادات جمة – ولكنها لا تعتبر التهديد "الرئيسي" على الحماية. وقد كان اعتبار الاحتلال الإسرائيلي هو جذر المشكلة من أساسها هو الجواب السائد في كافة المقابلات.

لغايات هذا البحث، يكون لهذا الأمر أثر إضافي على سير الحياة: حتى وإن كان الهدف من الدراسة هو محاولة التقاط تصورات المجتمعات وإدارة المناقشة حول هذه المجتمعات بكلماتها هي لا بكلماتنا نحن، إلا أن هذا البحث قد خان هذا المبدأ في هذه الحالة بالتحديد. حيث اعتبر فريق البحث أن "الاحتلال الإسرائيلي" رد موسع لدرجة لا يمكن التعامل معه بفاعلية، وبدلا من مناقشة هذا الموضوع بالذات، طرحت أسئلة محددة على المستطلعين/ات للتحديث عن "التهديدات الآنية التي تمس بحمايتهم". وقد أتى هذا القرار من فريق البحث وليس من مجتمع الدراسة. وبناء عليه ينبغي التمييز بين ما تراه المجتمعات على أنه 'التهديد الرئيسي على حمايتها' – أي الاحتلال الإسرائيلي – وما يتبعه من 'تهديدات مباشرة على الحماية' وهي تختلف حسب المنطقة وهي ما ندرسها بالتفصيل في الصفحات التالية.

2. فهم الفلسطينيون/ات ل الحماية يختلف اختلافا كبيرا عما هو متعارف عليه في المجتمع الدولي. كما وضحنا، فإن الاحتلال الإسرائيلي والانتهاكات التي يرتكبها تشكل التهديد الأكثر تكرارا على الحماية بتعبير معظم المستطلعين/ات. وكتبعات منطقية لهذا التصور، فإن "الرد الأساسي لتوفير الحماية" المتوقع من الأطراف الدولية هو التركيز على إنفاذ القانون الدولي والقانون الإنساني بشكل خاص، مع دعوة متواصلة لوضع حد للاحتلال، ورفع الحصار عن غزة، ووقف أعمال الهدم، والترحيل، والاستيطان غير الشرعي، وغير ذلك. ويبين الاقتباس التالي تصورا عاما ظهر بين معظم الفلسطينيين/ات المستطلعين/ات:

"لا أعرف لم تتصرف الهيئات الدولية بهذه الطريقة. فهم يأتون إلينا بمشاريع ومساعدات تنمية، ولكن تدخلاتهم لا تنجح (...). لا تنجح لأن المشكلة هنا لا تنبع من أزمة واحدة وستنتهي، ولكنها متواصلة بتواصل الاحتلال المسبب الجذري لها. عليكم أن تدركوا أن منطقتكم في العمل هذا، قد يدفعكم لتنفيذ مشاريع لألف سنة قادمة ولكنكم لن تغيروا شيئا (...). لذا توقفوا عن تلك المشاريع العشوائية وقوموا بالعمل الصواب مرة واحدة من خلال إخضاع إسرائيل للمساءلة" (امرأة من رام الله، الضفة الغربية)

في المقابل، يبدو أن معظم هيئات العمل الإنساني الموفرة للحماية الدولية تعتبر أن المسؤولية الملقاة على عاتقها، تقل عن هذا الحد بكثير تقتصر على الحد الأدنى من التدخل للدعم لمجرد البقاء، والصمود وتخفيف وطأة الحال. ويركز عدد قليل جدا منها جهودها على المناصرة لإحقاق القانون الدولي المتفق عليه دوليا.

3. التهديدات "المباشرة" التي تمس بالحماية كما عرفها المستطلعون/ ات

التهديدات المباشرة التي ظهرت أكثر من غيرها في المقابلات كانت كما يلي:

تهديدات الحماية المباشرة الرئيسية

- القدس الشرقية
 - التهديدات المرتبطة بالنزوح بما في ذلك القيود المفروضة على الإسكان كالاكتظاظ وهدم المنازل وعدم كفاءة الخدمات البلدية ومحدودية أماكن السكن والطرده من المسكن
 - البطالة
- الضفة الغربية
 - نقص المياه
 - عدم كفاءة خدمة الكهرباء (رداءة البنية التحتية)
 - البطالة
 - غياب نظام أمن وفعال للمواصلات (شائع بين الشباب)
- قطاع غزة
 - البطالة
 - العنف المنزلي

4. تظهر في الدراسة اختلافات كبيرة قائمة على أساس النوع الاجتماعي على كافة الأبعاد، مثلا فيما يتعلق بتصورات التهديد على الحماية وفيما يتعلق برأيهم حول التحديات التي يجب اعتبارها ضمن الأولوية، وفي استراتيجيات التأقلم. في المقابل، يبين البحث أيضا غياب النوع الاجتماعي عن اهتمامات التدخلات الخارجية المحلية والدولية عند التعامل مع التحديات العامة التي تواجه الحماية ونادرا ما يتم دمج النوع الاجتماعي في البرامج والمشاريع. (اطلع أيضا على المناقشة المفصلة فيما يلي بخصوص النتائج الخاصة بالنوع الاجتماعي).

5. يظهر في فلسطين مجموعة وفيرة ومتنوعة من التهديدات الخطيرة. التهديدات والتحديات التي ذكرت سابقا لا تعرض سوى مشكلات ذكرت في معظم المقابلات بصفتها الأهم والتي تسبب أعلى درجة من المعاناة برأي المستطلعين/ ات. ولكن، هناك عدد كبير من التهديدات والتحديات التي ذكرت مرارا وتكرارا ولها نفس الخطورة، وسبب عدم تحليل كل واحد منها صراحة، هو أن ذكرها كان أقل من التحديات الأخرى وأن الدراسة تهدف إلى توفير تحليل قابل للتطبيق ما يحد من قدرتها على التعامل بكفاءة مع قائمة مطولة من التهديدات والتحديات. لتوضيح مصطلح "مطولة" يكفي أن نذكر مجموعة من التهديدات الأخرى التي ذكرها المستطلعون/ ات في القدس وحدها: الحرمان من لم الشمل العائلي، عدم القدرة على الحصول على تصاريح إقامة أو مواطنة كاملة أو جنسية؛ مشاكل في تسجيل الأبناء، العنف المنزلي، القيود المفروضة على الحركة

بكل السبل من بينها الجدار^د والحواجز، والمخدرات، وقلة مراكز الترفيه، وغياب الثقة في النظام القضائي، والقيود المفروضة على التعليم ومحدودية الخدمات الصحية، ومشاكل السكن (خطر الهدم) وعدم القدرة على الحصول على تصاريح بناء قانونية صادرة عن السلطات الإسرائيلية، عدم كفاية المساحة للأسر الممتدة)، القيود الاقتصادية المشددة مثل عدم تناسب معدلات الفقر والبطالة للفلسطينيين/ات، والقيود الناجمة عن العزل الكامل عن الضفة الغربية والشعور بالإهانة العميقة وقلة الحرية بخصوص قرارات المستقبل. يرجى الاطلاع على القسم الخاص للتهديدات المطولة التي تحدث عنها المستطلعون/ات في هذه المناطق الثلاث.

6. هناك ترابط قوي بين معظم التهديدات التي تمس بالحماية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: الناحية الثانية التي لم يكن فيها هذا البحث أمينا كفاية تتعلق بالاحترام الصارم لتصورات المجتمعات، حيث شدد في كل نقاش على أن المستطلعين/ات يستطيعون فقط أن يحددوا أهم ثلاث تهديدات تمس بحمايتهم. وقد اتخذ هذا القرار لغايات عملية تخدم التحليل، ولكن معظم المستطلعين/ات شددوا على أنهم بالكاد يستطيعون تحديد أهم ثلاث تحديات تمس بحمايتهم، حيث إنه من الناحية العملية كل تلك المسائل (اطلع على النقطة 4 فيما سبق) تسهم وتؤثر على مناحي حيوية في حياتهم وهي مترابطة فيما بينها ارتباطا وثيقا.

"أهم تهديد على حمايتي؟ يمكن أن يهدم بيئي، ومن الصعب أن أجد عملا، ويتعرض أبنائي لاعتداءات الجنود بلا سبب. لا أستطيع التنقل بحرية إلى أي مكان يبعد 20 دقيقة من هنا... تريبون مني أن أقرر ما هو الأهم؟ كلها لها نفس الأهمية إذا ما أردت أن تكون لي حياة طبيعي!" (رجل، سلوان، القدس)

7. الاختلاف في التهديدات على الحماية. يبين البحث درجة كبيرة من التفاوت في وصف التهديدات على الحماية بين مختلف التجمعات في فلسطين. ويظهر هذا الاختلاف بثلاث طرق. أولا، سياق الحياة والمشاكل المرتبطة بالحماية مختلفة في القدس الشرقية، عنها في المناطق المصنفة ج في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة. ثانيا، تختلف التحديات على الحماية بحسب كل مجتمع أو حي أو قرية على حد. ثالثا، حتى تلك القضايا التي يبدو أنها مشتركة بين عدة مجتمعات إلا أنها في الواقع كذلك على المستوى العام فقط. غالبا، ما قد يبدو قضية مشتركة، يتم التعبير عنه بأشكال مختلفة عند عمل تحليل مفصل لكل منطقة جغرافية على حد. ولهذه الحقيقة تبعات مهمة تمس عمل أي طرف يخطط لتوفير الدعم المجدي والمستهدف لتوفير حماية حقيقية في عمليات وضع البرامج/المشاريع.

8. قلة نجاح استراتيجيات الحماية الذاتية. تتشارك استراتيجيات التأقلم جميعها بسمة واحدة وهي كونها تخفيفية ومحدودة أو محدودة جدا إذا ما قورنت بحجم المشكلة التي يجب مواجهتها. ولم تستطع أي من تلك الاستراتيجيات حل المشكلة بطريقة مرضية – على وجه التحديد – هي تنتمي لاستراتيجيات الحماية الذاتية التي يمكن تصنيفها على أنها استراتيجيات التحمل أو الصمود، ولكنها نادرا ما تؤدي إلى حلول مستدامة. على سبيل المثال، من استراتيجيات التأقلم الشائعة للتعامل مع مشكلة البطالة يتم اللجوء للاستدانة، والاعتماد على الشبكات الاجتماعية للتخفيف من وطأة الأوقات الشديدة ويصحب هذا تقليل مستوى الاستهلاك أو الحد من الزيارات الاجتماعية المكلفة. ونظرا للسياق العام الذي يشوبه الحرمان والقيود المفروضة فإن محاولة التوصل إلى حلول مستدامة فعلا تصبح صعبة للغاية في واقع الأمر. مرة أخرى، الأسباب الجذرية المتعلقة

^د أصدرت محكمة العدل الدولية فتوى استشارية سنة 2004 أقرت فيها بأن قيام إسرائيل ببناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني، وأن عليها أن توقف بناءه على الفور وأنه يجب على إسرائيل أن تعوض المتضررين من هذا الجدار. بأغلبية 14 إلى 1، وجد القضاة في المحكمة أن بناء الجدار ينتهك القانوني الدولي والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ومن ملاحظة أن الجدار لا يتتبع مسار الخط الأخطر، ولكنه يدخل متوغلا إلى داخل الأرض الفلسطينية، فقات المحكمة أن مسار الجدار يعدل التركيبة السكانية للأرض الفلسطينية المحتلة ومن شأنه أن يستيق ترسيم الحدود المستقبلية بين إسرائيل وفلسطين. وخلصت المحكمة إلى أنه لا يحق لإسرائيل الاعتماد على حقها في الدفاع عن النفس أو حالة الضرورة لتبرير الجدار وأن المسار المختار لا يعتبر ذا دواع أمنية.

بالاحتلال وتقطيع أوصال الأرض تصيح السقف الذي لا يقف عند توليد الأسباب الداعية لخلق التهديد على الحماية فحسب، بل يمتد ليقوض من استراتيجيات التأقلم.

9. استراتيجيات الحماية الذاتية تواجه "تهديدات حماية ديناميكية". كون التهديدات الرئيسية على الحماية لا تتبع فقط من إجراءات وضعها البشر ولكنها "تفرض استراتيجيا" لتلبية الغاية النهائية للترحيل والنزوح، ما يجعل استراتيجيات التأقلم تتقدم بسرعة كبيرة، نظرا لأن معظم استراتيجيات التأقلم تأتي بتهديدات أخرى على الحماية تقوض من تحقيق فعلي للحماية عند استخدامها. مثلا، عندما يكبر حجم العائلات في القدس، فإنها عادة ما تواجه تحديا كبيرا على الحماية وهو "الاكتظاظ". الرد الأول لمواجهة هذا التحدي هو محاولة بناء طوابق أو ملاحق إضافية للمنازل القائمة أو بناء منزل جديد. ولكن هذا الأمر، يستدعي طلب الحصول على تصريح إسرائيلي في نظام يشوبه درجة عالية من غياب اليقين والتكاليف الباهظة. وهذا يؤدي بطبعه إلى حالة من اليأس يدفع أصحاب الشأن إلى البناء بدون انتظار الحصول على التصريح، ما يجعل المباني المقامة غير قانونية في نظر النظام الإسرائيلي. وعليه فإن هذه الإستراتيجية، لا تحل المشكلة، أو للتعبير بدقة أكبر هي تحول مشكلة "الاكتظاظ" إلى مشكلة من نوع آخر، هي في أقله تسبب نفس القدر من الضرر – وهي التعرض لهدم المنزل.

10. اكتسبت هيئات التدخل الخارجي فهما جيدا للقضايا الرئيسية المرتبطة بالحماية الإنسانية على المستوى العام في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولكن، لم يتشكل لدى الجهات المانحة وهيئات العمل الإنساني الدولية فهما كاملا لتلك المشكلات على كل اختلافاتها وللوضع الخاص الذي تتعرض له كل منطقة سكنية على حدا (اطلع على النقطة 6 فيما سبق وعلى التوصيات). وبعد عقود من التدخل في فلسطين، ما زال الفهم ضعيفا بين هيئات الحماية حول ما يمكن أن ينجح وما قد لا ينجح ولماذا.

11. لم تعظ هيئات التدخل الخارجي المقدرات والاستراتيجيات المحلية حق قدرها في تعريفهم للمشكلات ووضع البرامج. حيث كانوا يميلون في التركيز حصريا على "الاحتياجات" بدلا من "المقدرات"، ونتيجة لذلك بقيت عمليات التحديد ناقصة وهناك هامش كبير لتحديد العمليات العضوية المحلية والمساهمة فيها حيث يمكن تقويتها وتكتملتها.

12. المساعدات الخارجية دوراتها قصيرة الأمد وكذلك أهدافها. غياب الأهداف بعيدة المدى التي تربط بين المناصرة، والإغاثة، وإعادة التأهيل والتنمية غير مناسب في إطار الأزمات المطولة نظرا لأن طول استمرار التحديات يلقي بثقله مقوضا بذلك أثر التدخلات المصممة أصلا لمواجهة تحديات قصيرة المدى.

"المساعدة الطارئة والإغاثية لها أثر سلبي لأن مدتها قصيرة وبخفتي أثرها بانتهاء البرنامج. وتؤدي إلى مشاكل كثيرة بين سكان القرية. في المقابل برامج التنمية أكثر استدامة وأثرها فعال أكثر بالنسبة للمجتمع." (رجل، أم الخير، الضفة الغربية)

المزيد من المعلومات حول توجهات وأسباب النزوح في القدس الشرقية: إحصاءات سكانية أساسية. عدد خاص صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. آذار 2011. كما يمكن الحصول على التحليل المفسر لاستراتيجيات النزوح من خلال مصادر إسرائيلية مستقلة مثل: السحب الهادئ لحق إقامة الفلسطينيين في القدس الشرقية (بالإنجليزية)، هاموكيد وبيتسيلم. 1997 / إلغاء الحقوق الاجتماعية والتأمين الصحي، بتسيلم، أيار 2006 / لم يعد هناك مكان نتوجه إليه: عرب الجاهلين ونزوحهم العرقي. اللجنة الإسرائيلية لمناهضة هدم المنازل. 2011 / معيقات أمام السلام – إعادة تأطير الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. اللجنة الإسرائيلية لمناهضة هدم المنازل 2009. (المنشورات بالإنجليزية)

1.2.2 استنتاجات خاصة بالنوع الاجتماعي

تبنت الدراسة مقارنة حساسة للنوع الاجتماعي وتحليل يكشف الاختلافات المهمة في رأي الناس بالتهديدات على الحماية، واستراتيجيات التأقلم والحلول الممكنة. وهذه المناحي الهامة جاءت كما يلي:

- (1) هناك إجماع بين المستطلعين/ات؛ بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي، في تحديد التحديات التي تمس بحمايتهم على المستوى العام أي شح المياه، وعدم كفاءة نظام المواصلات العامة، وغيرها. ولكن عند التعمق في التحليل، تبين الدراسة اختلافات مهمة قائمة على أساس النوع الاجتماعي. فمثلا، كانت ردود النساء تختلف عن ردود الرجال فيما يتعلق بالمشاكل التي ينبغي إعطاؤها الأولوية، ومن هنا أعربت النساء عن ضرورة تولية الأهمية لتربية الأبناء، وقلة مراكز الترفيه للأبناء، وعدم وجود مأوي كافية لكبار السن، والعنف الموجه ضد المرأة، والزواج المبكر، بينما لم يتطرق الذكور المستطلعون لهذه الأمور. ومن جهة أخرى لم تظهر أي قضايا عبر عنها الرجال بشكل حصري.
- (2) ظهر من الدراسة أن مجمل التدخلات الخارجية محلية كانت أو دولية قد أغفلت دمج النوع الاجتماعي عند التعامل مع التحديات العامة التي تمس بالحماية كما عرفها المجتمع. ولذا ندر دمج النوع الاجتماعي في البرامج والمشاريع وإن وجد لدى بعض هيئات الحماية برامج مختصة بقضايا معينة تهم النساء بشكل مباشر مثل التمكين الاقتصادي للنساء، ورفع مستوى وعي النساء بحقوقهن، والتعامل مع العنف الموجه ضد المرأة، وغيرها.
- (3) تبين ردود المستطلعات النساء أن التدخلات الخارجية الخاصة بتمكين المرأة لا توفر سوى الاحتياجات الأساسية في سياق تصاعد الانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في هذه المناطق الثلاث من الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد ركزت النساء على حقوق الإنسان الأساسية التي تخصهن والتي تحول دون التعامل بشكل شامل مع المطالب الحقوقية النسوية، مثل المساواة الاقتصادية والوضع الاجتماعي والتمكين السياسي.
- (4) هذا وظهرت اختلافات أخرى قائمة على أساس النوع الاجتماعي عند الحديث عن استراتيجيات التأقلم الذاتي التي يتم تبنيها للتعامل مع مختلف التحديات التي تمس بالحماية. فقد كانت استراتيجيات التأقلم لدى النساء محدودة وتم اختيارها لتتماشى مع المعايير الاجتماعية المقبولة التي تضع إطارا محددا للوظائف والأدوار التي يقبل المجتمع بإنائها بالنساء. مثلا، ذكرت النساء الحاجة لتمكينهن عبر تسهيل خلق الوظائف والتدريب المهني في مناطق قريبة من محل إقامتهن. في المقابل، تمكن الأعراف الاجتماعية الرجل من ميزات تسمح له بمواجهة التحديات التي تمس بالحماية والتغلب عليها نظرا لحجم الحرية الأكبر المتاح للرجال دون النساء.
- (5) في قطاع غزة اعتبر العنف الموجه ضد المرأة أحد أهم التهديدات على الحماية. وقد أشارت إليه النساء فقط. تبين النتائج في غزة أن الإغلاق والصراع الداخلي مع ارتفاع معدلات البطالة أدت إلى زيادة في العنف المنزلي الموجه ضد المرأة والأطفال مقارنة مع المستويات الواردة في المسح الإحصائي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2006³.

³الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح العنف المنزلي 2006، حزيران 2006، عن الرابطة: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1258.pdf

1.3 الاستنتاجات والتوصيات

تشير الآراء المستطلعة في المجتمعات المحلية والنتائج إلى نوعين من التوصيات. فمن جهة، *الاستنتاجات العامة والتوصيات* التي تؤثر على أسلوب العمل بشكل عام وعلى الإستراتيجية التي يطبقها الأطراف العاملون على موضوع الحماية، ومن جهة أخرى *الخلاصة والتوصيات العملية* التي تسعى إلى تحسين آليات المساعدات الإنسانية الحالية بحيث ترفع مستوى كفاءتها. ومن ثم وضعت توصيات خاصة بالقدس الشرقية، أو المناطق المصنفة ج في الضفة الغربية أو قطاع غزة في أقسام أخرى من الدراسة.

1.3.1 الاستنتاجات والتوصيات العامة

المهمة الرئيسية لمبادرة الحماية من المحلي إلى العالمي هي محاولة التقاط رؤية المجتمعات المحلية وبخاصة تصورها لاحتياجات *الحماية*، واستراتيجيات التأقلم وكيف يمكن لهيئات التدخل الخارجي أن تحسن من مستوى الحماية. في هذا الصدد، برزت قضيتان أساسيتان وملحتان في الدراسة عن الأراضي الفلسطينية المحتلة: كيف أن كافة المستطلعين/ات تقريباً في كل التجمعات الفلسطينية المختلفة يعتبرون صراحة أن أكبر تهديد يواجه حمايتهم هو الاحتلال الإسرائيلي، ويعتبرون هذه المشكلة أهم من أي تهديد آخر قد يمس بحمايتهم، وأنهم يعتبرون أن الجهات الدولية العاملة على الحماية، ورغم جهودها القيمة، إلا أنها لا توجه جهودها تلك في المسار الصحيح. ومن هنا، فإن أهم توصية على المستوى العام هو أن يعكف العاملون على الحماية *بطلب إخضاع إسرائيل للمساءلة بمقتضى القانون الدولي*، وبخاصة الامتثال بقرارات الأمم المتحدة وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 والبروتوكول الإضافي لسنة 1977 في إطار القانون الدولي الإنساني. وتطال هذه التوصية كل الجهات العاملة على تأمين الحماية بما فيها هيئات العمل الإنساني الدولية، حيث إنه من هذا المنظور، فإن التركيز على نشاطات المناصرة في الوطن يصبح خط عمل ضروري يلزم تعزيزه وجعله سمة مرافقة للجهود الإنسانية في الميدان.

ما يحدث في واقع الأمر أن هيئات العمل الإنساني المعنية بتوفير الحماية والخدمات الإنسانية تعتبر أن صلب عملها هو الحفاظ على بقاء المجتمعات المحلية، وصمودها من خلال تخفيف وطأة الوضع عليها، وهذا التوجه في العمل يخلق فجوة كبيرة بين مفهوم تلك المجتمعات للحماية وبين ما تقوم به هذه الأطراف الدولية عند التعامل مع القضية. وهذه الفجوة ليست محض تنظير، ولكنها قضية محورية لها تبعات كبيرة وتستدعي التحليل.

بدءاً بأبسط العناصر، قد يبدو مفاجئاً أن نلاحظ أن الأرض الفلسطينية المحتلة ورغم تلقيها لأعلى نسبة من المساعدات التنموية والإنسانية محسوبة على عدد السكان في العالم، إلا أن الغالبية العظمى من المستطلعين/ات يشعرون بعدم توفر الحماية لهم. ومن هذا الصدد، نلاحظ بكل يسر أن الحجم الكبير للاستثمارات والمبادرات في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا ينسجم مع النتائج المتوقع.



د يمكن الاطلاع مثلاً على: تقرير لجنة البرلمان والمجلس الأوروبي. التقرير السنوي 2013 حول سياسات الاتحاد الأوروبي للتنمية والمساعدات الخارجية وتنفيذها للعام 2012؛ ويمكن الاطلاع أيضاً على الإحصائيات الصادرة عن لجنة المساعدات التنموية التابعة للمنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية على الرابطة <http://www.oecd.org/dac/stats/aid-at-a-glance.htm>

كيف أصبح هذا الأمر ممكناً؟ لفهم هذه الظاهرة بشكل أفضل، ينبغي تحليل وتمييز مختلف أنواع الدعم المرتبط بالحماية. ومن هنا، حتى تكون نتائج نشاطات توفير الحماية فعالة ومستدامة بحيث توفر حماية حقيقية من الكوارث التي يتسبب بها البشر، ينبغي أن تضم تلك النشاطات ثلاثة أبعاد وهي:

البعد 1 ينظر في طريقة وقف التهديد نفسه، أي في جذر المشكلة. فمثلاً، يمكن أن تؤدي المنظمات غير الحكومية الدولية هذا الدور من خلال حملات المناصرة والتوعية في البلدان التي تنتمي إليها للتأثر على المواطنين والحكومة، من خلال تبني مواقف واضحة حول القرارات الدولية المتفق عليها والقانون في المحافل الدولية، الخ. أما **البعد 2** فينظر في الحد الأدنى من الالتزامات التي سنها القانون الإنساني والذي يجب أن تلتزم بها الدولة المحتلة (دولة الاحتلال) تجاه الأرض التي تحتلها وتجاه مواطني تلك الأرض. أخيراً، **البعد 3** يتطرق إلى البقاء، والصمود والمبادرات الساعية لتخفيف المعاناة. ولكن هذا البعد وحده يظل دائماً غير كاف وغير قابل للاستدامة طالما لم يتم التعامل بشكل ملائم مع البعدين الأول والثاني. ولكن أهمية مثل هذه النشاطات تنبع من قدرتها على الأقل في التعامل بشكل جزئي أو مؤقت مع الحالات الطارئة، ولكنها لا يمكن أن تحل محل الالتزام بالمبادرة لتحقيق البعدين الأول والثاني.

مع ذلك، ما فتئت الأطراف الإنسانية تركز جهودها على البعد الثالث الذي أتى بمزيج من النتائج الجيدة والسيئة، فيما يبدو أن البعدين الأول والثاني قد اعتبرا خارج نطاق العمل أو أموراً هامشية بالنسبة للغالبية العظمى من الأطراف الفاعلة الخارجية. رغم وجود بعض العوامل الثانوية الأخرى، إلا أن الحصة الصغيرة المخصصة للبعدين الأول والثاني في مجمل الجهود تكفي لتوضيح غياب أي نتائج مرضية فيما يتعلق بالحماية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

بالإضافة لذلك، كون كلمة *الحماية* تستخدم عادة بدون تولية اهتمام كبير لتقسيماتها يفسر إلى حد بعيد الفجوة في الفهم بين المجتمعات المحلية في فلسطين والجهات الفاعلة الدولية. ولهذا الأمر تبعات مهمة:

(أ) **تطبيع دولي لفهم الحماية** مقتصر على بعدها في البقاء والصمود. هذه الممارسة التي تفكر أولاً في الصمود واستراتيجيات تخفيف المعاناة على أنها تشكل حماية باتت هي المعيار، بحيث أسقط على البعدين الأول والثاني – واللذين يعتبران أكثر أهمية – صفة *السياسي* وعليها اعتبارهما خارج نطاق الولاية لمعظم الأطراف التي تعمل على الحماية. مع ذلك، رغم أن الحل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني هو حل سياسي، إلا أن تطبيق القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة على المواطنين الفلسطينيين هو أمر مختلف تماماً، لأنه يشكل جزءاً من كل إجماع دولي ويقع ضمن تعريف مسؤولية كل طرف يعمل في مجال الحماية والعمل الإنساني^ط. ومن هنا، فإن الفجوة القائمة في تفسير الحماية لا تقتصر على مفهومها بين المجتمعات المحلية والممارسات الدولية، ولكنها أيضاً تمتد لفجوة بين الممارسات الدولية والحد الأدنى من المعايير القانونية التي التزمت بها الأطراف الدولية.

(ب) **تقييم مبادرات الحماية** تستند لمرجع حصري يقتصر على مبادرات الحماية المحقق للبعد الثالث ولا تركز على الإطار الإجمالي *ل الحماية*؛ ما يعني، أن نتائج النشاطات التي تسعى لتوفير الحماية تبدو ضمن النطاق المقبول، بينما في واقع الأمر يبين التحليل هذه الصورة المجزأة التي تغيب الفشل في التعامل مع الحلول الحقيقية والمستدامة الواردة في البعدين الأول والثاني. هذا التغييب يسهل التهرب من المساءلة ويؤثر بشكل جوهري في تصورات الرأي العام ودافعي الضرائب الذين يظلون غير مدركين

^ط يمكن الرجوع إلى، اتفاقية جنيف الرابعة التي تطالب سلطات الاحتلال مثل إسرائيل بحماية رفاه السكان المدنيين الواقعين تحت سيطرتها.

^ط بالإضافة للقانون الدولي الإنساني، مثلاً، ينص الميثاق الإنساني الصادر عن الاتحاد الأوروبي على: "نؤكد على إعطاء الأولوية للحميات الإنسانية ما يعني ضرورة اتخاذ التدابير أو تخفيف المعاناة الإنسانية الناشئة عن الكوارث أو النزاعات، وأن لا شيء يمكن أن يسود على هذا المبدأ..". وينص أيضاً على أن "الحق في الحياة بكرامة يعني أكثر من مجرد السلامة البدنية بل يتطلب احترام الشخص بالكامل بما يشمل القيم والمعتقدات لدى الأفراد والمجتمعات المتضررة واحترام حقوق الإنسان الخاصة بها".

لانتهاكات غير المقبولة على الحماية ولمحدودية مستوى الحماية التي توفرها هذه النشاطات. وهذا بدوره يسهم في إطالة الوضع القائم واحتلال دام لأكثر من 65 سنة من وجهة نظر الفلسطينيين – أو 47 سنة حسب المنظور الدولي – ويظل أمد ما كان يجب أن يكون وضعا انتقاليا في أي حال كان. تبني المخطط بالكامل حسب ما يظهر في الشكل (أ) واعتباره مرجعية العمل من شأنه أقله أن يظهر الوضع الحقيقي بشكل أوضح ويعزز الشفافية والمساءلة.

توصيات عامة:

يجب على هيئات العمل الإنساني أن تغير من طريقتها في فهم الحماية باعتبارها مفهوم ينطوي حصريا على الصمود والبقاء وأن تتحول نحو فهم وممارسات شاملة تبذل جهودا أكبر في إخضاع كافة الأطراف للمساءلة عن كل ما نص عليه القانون الدولي.

1.3.2 توصيات تشغيلية

حدت الدراسة أيضا مجموعة من التوصيات التشغيلية التي تهدف إلى تحسين المساعدات الإنسانية المقدمة حاليا في الأرض الفلسطينية المحتلة لزيادة أثرها ومستوى فعاليتها.

1) الحاجة لاستثمارات أكبر في عمليات تحديد مفصلة أكثر. لقد اكتسبت هيئات التدخل الخارجية فهما جيدا للقضايا الإنسانية على العام في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولكن، الدراسة تبين درجة من التنوع في التهديدات والتحديات التي تمس بالحماية والتي تجعل من هذه المعرفة العامة غير كافية لوضع أهداف ملائمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية. كما بينا، لا يقتصر الأمر في مشاكل الحماية على اختلاف السياق بين القدس الشرقية، والضفة الغربية وقطاع غزة، بل إن التهديدات التي تمس بالحماية أيضا تختلف باختلاف المنطقة. فغالبا، حتى ما قد يبدو لنا على أنه مصدر قلق عام مشترك بين كافة المجتمعات، يظهر في التحليل المفصل بأشكال مختلفة خاصة بكل مجتمع على حدا. في هذا السياق، فإن عملية تعريف المشكلة التي تظل عند العموميات أو تطبق أساليب المعالجة المعممة على كل الحالات تواجه احتمالية عالية بالفشل. لذا ينبغي استثمار وقت وموارد أكبر في عملية تعريف المشكلة لتكييف الحل مع حاجة كل مجتمع على حدا، إذا لزم الأمر.

2) الحاجة لفهم أفضل ودعم الموارد والممارسات القائمة. تميل هيئات التدخل الخارجية إلى التركيز حصريا على "الاحتياجات" متغاضية بذلك عن "الموارد" أو "الممارسات الاجتماعية الإيجابية"، ونتيجة لذلك تظل عملية تعريف المشكلة غير مكتملة. عملية تعريف المشكلة ووضع البرامج يجب أن توسع من منظورها بحيث لا يقتصر هدفها على فهم "المشكلات"، بل على تحديد وفهم الموارد والاستراتيجيات المحلية لتكوين نظرة عامة كاملة للوضع. ضمن هذا الأسلوب في العمل، فإن البرامج والمشاريع لن تكفي بإدخال إستراتيجيات تستند إلى المشكلات التي ينبغي التعامل معها، بل تمتد للمبادرات المحلية المحددة التي يجب دعمها أو استكمالها. بسبب التباين بين مختلف المجتمعات، لا يمكن تعميم عملية تعريف المشكلة، بل يجب أن تتكيف مع الوضع الخاص بكل مجتمع على حدا.

3) الحاجة لأنظمة تستند إلى النتائج لفهم أي الأساليب في العمل يحقق نجاحا أكثر وأسباب ذلك. بعد عقود من التدخل في فلسطين، ما زال استيعاب هيئات الحماية – الدولية والوطنية على حد سواء – ضعيفا لما يمكن أن ينجح أو لا ينجح وأسباب ذلك. لتحقيق الفهم وإحداث التغيير ينبغي تبني أساليب وقرارات مبنية على البيئة ما يؤدي إلى وجود أنظمة متابعة داخلية مع كل طرف يعمل في مجال الحماية، مع التركيز بشكل أقل على البرامج الموجهة للنشاطات والتركيز من جديد على رصد النتائج لفهم ما الذي ينجح وما الذي يفشل ولوضع أساس لفهم

الأثر. بالإضافة لذلك، ينبغي توثيق أفضل للعبير المستفادة وتناقلاها بين الهيئات، آخذين بالحسبان بشكل خاص صعوبة التعلم المؤسسي الذي يتسبب به تغيير الموظفين في هيئات الحماية الدولية.

4) الحاجة لدمج حقيقي للنوع الاجتماعي. رغم الخطابات الطنانة الداعية للمساواة في النوع الاجتماعي، إلا أن التدخلات الخارجية محلية كانت أو دولية – بخلاف بعض الاستثناءات المعودة – يغيب عنها منظور النوع الاجتماعي عند التعامل مع التحديات العامة التي تمس بالحماية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبالطريقة ذاتها، نجد ندرة في دمج النوع الاجتماعي في البرامج والمشاريع. تبين الدراسة فروقا مهمة قائمة على أساس النوع الاجتماعي في الأبعاد كافة والتي لا يمكن التعرف عليها بشكل صحيح على مستوى البرامج والتعامل معها بدون عقد تحليلات حساسة للنوع الاجتماعي، واستخدام الأدوات والأساليب التي تتعامل مع النوع الاجتماعي بجديّة تامة. وجود مشاريع خاصة تتعامل مع احتياجات النساء أمر إيجابي، ولكنه لا يعتبر بديلا عن دمج النوع الاجتماعي وعن الفهم الشامل لكل مشكلة تمس بالحماية من خلال عدسة حساسة للنوع الاجتماعي. ويندرج تحت هذا التغيير في أسلوب العمل الكثير من التغييرات الخاصة، مثل الحاجة لإشراك الرجال في عمليات النوعية المرتبطة بالنوع الاجتماعي وعدم قصرها على النساء، حيث إن كلا الجنسين طرف في عملية التغيير.

5) الحاجة لترابط استراتيجي أكبر بين عمليات الإغاثة، وإعادة التأهيل والتنمية ومبادرات المناصرة. دورة المساعدات الخارجية قصيرة وأهدافها قصيرة الأمد وهي بذلك لا تكفي في إطار الأزمات المطولة. كما أن هناك ثلاثة مناحي ينبغي لتلك العمليات أن تشارك فيها على أرض الواقع لتشكل جزءا من الأهداف بعيدة المدى التي يجب أن تشمل أيضا على المناصرة التي يصاحبها إستراتيجية مكملة طويلة المدى.

6) الحاجة لتعزيز القيادة والقدرات المحلية. تبين الدراسة اهتماما عاما لدى المجتمعات المحلية بأن تكون التدخلات مستدامة، بحيث تأخذ على وجه الخصوص بالحسبان تواصل غياب الاستقرار في تلك المناطق الثلاث. في هذا السياق، يعتبر بناء القدرات المحلية أولوية بغية تحسين الوضع عند انتهاء التدخلات الخارجية. وقد عبر المستطلعون/ات عن أربع احتياجات رئيسية في المناطق الثلاث وهي: (أ) تطوير القيادة وخاصة بين الشباب؛ (ب) بناء القدرات في مجال إدارة الموارد؛ (ج) بناء القدرات بين الباحثين/ات والعاملين المحليين لضمان عكس صوت المجتمع في العمليات والسياسات والأبحاث وتعزيزه؛ (د) تسهيل قدرة المجتمع على الحصول على المعلومات. ذكر الكثير من المستطلعين/ات الحاجة لتكوين فهم أفضل للمؤسسات المتوفرة وصلاحياتها. وذكرت العديد من النساء قلة المعلومات المتوفرة لديهن حول المشاريع المنفذة في منطقتهم والمنظمات العاملة فيها. لا يعتبر الحصول على المعلومات مكونا أساسيا من عملية بناء القدرات فحسب، بل إنه يسهم في زيادة التوازن والإنصاف في العلاقات بين اللذين يتلقون الحماية والهيئات العاملة على توفيرها. **التعامل مع هذا الحجم من التحديات لا يتطلب مهارات فردية فحسب بل يستدعي تطوير القدرات الجمعية.** في هذا الصدد، شدد المستطلعون/ات على الحاجة لتعزيز قدرات اللجان المحلية والتحالفات القائمة أو تطوير هيئات جديدة. ومن الاحتياجات الخاصة هناك: (أ) التشديد على مشاركة المجتمعات المحلية بصفقتها شريك حقيقي في تحديد الأسلوب والأدوات لتنفيذ مختلف المشاريع عبر إنشاء لجان مدنية للمساعدة في عملية صنع القرار عند الاستجابة لاحتياجات المجتمع، حول ما إذا كان التدخل ممكنا، وكيف يجب تنفيذه وما غير ذلك من الأمور؛ (ب) تقوية التحالفات القائمة لحقوق الإنسان وحقوق المرأة بحيث تتحول إلى هيئات ضغط فاعلة؛ (ج) تعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية في المناطق المصنفة ج لرفع مستوى قدرتها على دعم المجتمع.

الحاجة لتحسين البنية التحتية الأساسية، وبخاصة في المناطق المصنفة ج. رغم القيود المفروضة على المناطق المصنفة ج، ينبغي السير في عدة جهات: التوجهات العمومية التي ذكرها المستطلعون/ات تشمل: (أ) مستوى المناصرة – حملة دولية لدعم الحق في تحسين البنية التحتية في المناطق المصنفة ج؛

ب) تحسين الظروف الداخلية في المدارس ومراكز الرعاية الصحية؛ ج) إنشاء ملاعب ومكتبات للأطفال والشباب؛ د) تفعيل قانون المعوقين بحيث يمكن استخدام الأماكن العامة بعد تكييفها بالطريقة المناسبة

الفصل 2

2 الدراسة الكاملة

2.1 الأهداف الرئيسية للدراسة

الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة هي:

1. تحقيق فهم أفضل لاحتياجات وحلول الحماية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من المنظور المجتمعي.
2. تحسين فعالية الدعم الخارجي في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الوطني والدولي).
3. المساهمة في مشاركة المنظمات المحلية وبناء قدراتها في مجال البحوث التي تؤثر في مصالحها الخاصة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

في حين تتخذ هذه الدراسة تعريف اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات⁽¹⁾ لـ "الحماية" نقطة انطلاق⁽²⁾، فإن الهدف الأساسي لهذا البحث هو الإلمام بـ "الحماية" كما عرّفتها المجتمعات المعرضة للخطر أنفسها، والتي لا تتوافق بالضرورة مع التعريفات والمفاهيم الدولية. وقد جرى بشكل منهجي استكشاف ثلاثة مسائل رئيسية خاصة بالبحث في جميع أنحاء الدراسة:

1. ما الذي تراه المجتمعات / الأفراد كتهديدات رئيسية للحماية الخاصة بهم (الأمن / السلامة)، والاستمرار في البقاء وسبل الرزق؟
2. ما هي استراتيجيات الحماية الذاتية التي تستخدمها المجتمعات / الأفراد للرد على تلك التهديدات التي تمس الحماية الخاصة بهم، واستمرارهم في البقاء وكسب الرزق؟
3. كيف يتصور المجتمع المحلي دور الجهات الفاعلة الخارجية؛ على سبيل المثال: الحكومة، منظمات المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي وغيرها، في توفير / تهيئة الحماية للسكان المحليين؟

التركيز في الدراسة على الإلمام بالمنظور المحلي للحماية على مستوى المجتمع على أساس مناقشات متعمقة مع 522 فلسطينياً (287 أنثى / 235 ذكراً) في القدس الشرقية، والضفة الغربية (مع التركيز على منطقة "ج") وقطاع غزة. وقد أجريت مقابلات إضافية مع الجهات الدولية المانحة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية المحلية والسلطات المحلية من أجل تأطير المعلومات التي جُمعت. وأخيراً، يهدف البحث أيضاً إلى إشراك المجتمعات المحلية بطريقة ذات معنى، والمساهمة في تعزيز قدرات المنظمات المحلية. إذ شجعت تجربة التعلم المتراكمة في دراسات سابقة لمبادرة الحماية من المحلي إلى العالمي السابقة في بلدان أخرى على اتخاذ

(1) اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

(2) تشمل الحماية نطاقاً واسعاً من الأنشطة التي تهدف إلى الحصول على الاحترام الكامل لحقوق جميع الأفراد وفقاً للقانون الدولي -القانون الإنساني الدولي، حقوق الإنسان، وقانون اللاجئين -بغض النظر عن أعمارهم، ونوعهم الاجتماعي، وخلفياتهم العرقية الاجتماعية والقومية والدينية، وغيرها (تعريف اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات).

قراراتهم بمنهجية تأخذ بالحسبان التصورات المحلية لا بوصفها وجهات نظر موضوعاً للبحث – باعتبارهم مستطلعين -ولكن أيضاً باعتبارهم عناصر نشيطة من عناصر البحث، ومع الجهات المحلية المشاركة في البحث نفسها والمستفيدة منه. وفي هذا الصدد، جرى تدريب 32 باحثاً محلياً في مجموعات مختلفة في شأن كيفية إجراء البحوث، في حين شارك 18 شخصاً كباحثين محليين في هذه الدراسة.

2.2 هيكلية الدراسة

من أجل الإلمام بالاختلافات السياقية القوية بين المناطق الجغرافية، تقيم الدراسة القدس والمناطق المصنفة (ج) في الضفة الغربية، وقطاع غزة، كل على حدة. وتغطي الدراسة مجالات البحث الثلاثة في كل منطقة جغرافية منها على حدة، أي "تهديدات الحماية"، "استراتيجيات التأقلم" و "المساعدات الخارجية". وتقدم هذه الدراسة في البداية تحليل "تهديدات الحماية"، وتطوير تلك التي تعتبر الأكثر أهمية من قبل المجتمعات المحلية؛ ومن ثم يتم عرض "استراتيجيات التأقلم" بالترتيب نفسه مثل ترتيب "تهديدات الحماية" بغية تسهيل القراءة. وأخيراً، يتم عرض الانطباعات حول "المساعدات الخارجية" والاستنتاجات لكل منطقة جغرافية.

2.3 المنهجية، الباحثون المحليون والتغطية

العينة: تستند الدراسة على مقابلات معمقة مع أفراد ومناقشات مجموعات تركيز مع 522 فلسطيني (287 أنثى / 235 ذكراً). هذا بالإضافة لمقابلات تخصصية للمساعدة في تحليل المعلومات ووضعها في إطارها حيث كانت هذه المقابلات مع الجهات الدولية المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية والسلطات المحلية. وتضم العينة 522 فلسطينياً من طبقات جغرافية وفئوية.

الطبقات الجغرافية: تضمن البحث فلسطينيين يعيشون في ثلاث مناطق تعيش في سياقات وأوضاع قانونية مختلفة، وهي القدس الشرقية والضفة الغربية (المنطقة ج) وقطاع غزة. وأجريت مقابلات مع 143 شخصاً محلياً (83 أنثى / 60 ذكراً) في القدس الشرقية؛ وأجريت مقابلات مع 214 شخصاً محلياً (119 أنثى / 95 ذكراً) في المنطقة (ج)، وأجريت مقابلات مع 165 شخصاً محلياً في قطاع غزة (85 أنثى / 80 ذكراً).

تتنوع حياة الناس كثيراً في هذه المناطق الجغرافية. ومن أجل الإلمام بهذا التنوع، تضمن البحث تقسيماً جغرافياً آخر على النحو التالي: **القدس الشرقية:** تم توزيع الباحثين لإجراء مقابلات في البلدة القديمة، و"الحوض المقدس"، وفي مناطق حساسة (سلوان والشيخ جراح والعيسوية... إلخ)، في الضواحي الحضرية الشمالية والجنوبية، وعلى الجانب الخارجي من الجدار، وفي المناطق الريفية. **الضفة الغربية:** بسبب المساحة الكبيرة نسبياً للضفة الغربية، وحقيقة اهتمام البحث بالحماية، كان من المستحسن تركيز الجهود في المنطقة (ج) (61% من المساحة الإجمالية للضفة الغربية). وكان الافتراض الطبيعي أنه يشمل المنطقة (ج) سيتمكن البحث من الإلمام بمعظم المشاكل التي تؤثر أيضاً في المنطقتين (أ) و(ب)، بل أكثر من ذلك؛ حيث إن المنطقة (ج) تعاني من عدد أكبر من مشاكل الحماية، بما في ذلك معظم المشاكل التي تعانيها المنطقتين (أ) و(ب). ومع ذلك، تحتوي المنطقة (ج) على اختلافات جغرافية مهمة، ولالإلمام بها قُسم الباحثون إلى خمس مناطق جغرافية ذات خصائص مختلفة: وسط الضفة الغربية (حوالي رام الله، أقرب إلى السلطة الفلسطينية، والتي تتميز بفرص عمل أكثر نسبياً، وأكثر حضرية... إلخ)؛ المنطقة الجنوبية (حوالي الخليل التي تتسم بمشاكل أكثر تتعلق بالزراعة والأرض... إلخ)؛ المنطقة الشمالية (ميزات اجتماعية محددة، بعيدة أكثر عن الوسط)؛ ووادي الأردن. **قطاع غزة:** تضمن التقسيم ثلاث مناطق جغرافية رئيسية، هي: المنطقة الجنوبية (حوالي رفح وخانيونس)، ومنطقة الوسط (حول مدينة غزة) والمنطقة الشمالية (حول بيت لاهيا).

الطبقات الفئوية: كانت الطبقات الأكثر أهمية التي أخذت في الحسبان هي الذكور / الإناث (التي مالت قليلاً لمصلحة الإناث) (انظر أدناه مقارنة النوع الاجتماعي). وكانت الفئات الأخرى التي أخذت في الاعتبار للتقسيم هي المناطق الريفية والحضرية، الفئات العمرية (دمج المتزوجين وغير المتزوجين)، والوضع الاجتماعي (ع). وأخيراً، تضمنت العينة "مقابلات تخفيف التحيز"، أي اهتمام خاص للفئات غير الممثلة نسبياً، ولكن التي تستدعي اهتماماً خاصاً. وكان اللاجئون أبرز هذه المجموعات، كما شملت التغطية عينة من البدو، والطبقة المتوسطة العالية (بخلاف ذلك ما كان ليتم الإلمام بها) وكبار السن (لتعويض الكثرة الديموغرافية للشباب والكهول)، والمقيمين بالقرب من المناطق العازلة في غزة أو الصيادين.

جمع البيانات وتحليلها: تعد القاعدة الأساسية لهذه الدراسة نوعية، ولكن أتاح مدى العينة والتقسيم الطبقي من التدرجات. وفي حين أنه يجب أن يكون واضحاً أن هذه الطريقة لا تحول طبيعة النوعية الأساسية للدراسة إلى واحدة كمية، فإنها تضيق تقريباً مفيداً يظهر لصناع القرار أي السلوكيات أو الآراء أو التصرفات هي الأكثر عمومية، وأياً أكثر استثنائية من حيث التكرار. ولا تستند هذه القياسات في عملية تحليل البيانات إلى نسب حسم مطلقة، ولكن إلى شروط نسبية، أي بعض البيانات أكثر تواتراً من غيرها. ويأتي التفصيل النوعي لكل مقابلة من الاهتمام والوقت الممنوح إلى كل من الأشخاص المختلفين الذين شاركوا من خلال المقابلات شبه المنظمة للأفراد ومجموعات التركيز⁽¹⁾، مع التشديد على التحقيق. وقد وضع دليل الاستبيانات / المقابلة في البداية باحثين رئيسيين بعد إجراء تشاور واسع مع مختلف الجهات الفاعلة -المانحين والحكومة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية - لتحديد الجوانب المحتملة ذات الأهمية الخاصة. وقد جرب الباحثان الرئيسيان في المشروع للتأكد من جدواه وفعاليتها. وأخيراً، جرت مناقشة المشروع بالتفصيل مع الباحثين المحليين من أجل تحسينه وتكييف لغته ومضمونه بقدر الإمكان للتفاعل الطبيعي مع المجتمعات المحلية. وقد جمع الباحثان الرئيسيان المعلومات بشكل مستقل باستثناء المرحلة التجريبية، في حين عمل الباحثون المحليون في فرق تألف كل منها من شخصين جمع بين ذكر / أنثى / ذكر، أنثى / أنثى، وذلك للتكيف مع البيئة الثقافية، وللموازنة الذين يتمتعون ولا يتمتعون بمعرفة سابقة بالمجتمع المحلي... إلخ. وهدف النهج "الأزواج" هذا أيضاً إلى تحسين نتيجة البحث (تصحيح أخطاء بعضهم الآخر واستخدام أفضل المهارات لدى بعضهم البعض)، إضافة إلى تحسين عملية بناء القدرات.

تدريب وإشراك الباحثين المحليين: قام الباحثان الرئيسيان بتدريب 32 باحثاً محلياً شارك منهم 18 باحثاً في البحث لاحقاً. وكان التدريب نظرياً وعملياً (مع مرافقة إلى الميدان، وتأملات مشتركة)، واتسم بثلاثة أهداف رئيسية: (1) تزويد المتدربين بالمهارات اللازمة للمشاركة كباحثين في بحث مبادرة الحماية من المحلي إلى العالمي والمساهمة في تعزيز تغطيتها كمياً ونوعياً. (2) تدريب الباحثين ما وراء احتياجات بحث مبادرة الحماية من المحلي إلى العالمي: تصميم البحث وتحليل البيانات وكتابة التقارير. ويزود هذا الجزء من التدريب المتدرب بالمهارات الأساسية المتبقية اللازمة لإجراء بحث نوعي في المستقبل. (3) تعزيز القدرات البحثية للمنظمات التي تساهم في مبادرة الحماية من المحلي إلى العالمي في فلسطين، سواء لاحتياجات البحث الخاص بها أو لتقديم الخدمات إلى طرف ثالث. (انظر تفاصيل محتوى التدريب في "الملحق د. مفهوم التدريب لـ 32 باحثاً محلياً").

ينطوي إشراك الباحثين المحليين على مزايا وعيوب. أما العيوب الرئيسية فهي الحاجة إلى وجود جهود جدية في التدريب – إذ من شأن اتباع نهج سطحي ألا يكون كافياً – كما تنطوي على درجة كبيرة جداً من عدم اليقين من حيث التنبؤ الزمني فكل شخص له إيقاعه المختلف، وهناك حاجة إلى ترجمة هذه الإيقاعات ومراقبة الجودة. هناك مشكلة محتملة أخرى يجب أن تؤخذ في الاعتبار، ألا وهي موضوعية الباحثين. ففي حين أن أي

(ع) في حين أن مقابلات "التخفيف التحيز" أجريت مع أشخاص من جميع الطبقات الاجتماعية للإلمام بزوايا مختلفة للكيفية التي يتم فيها تصور تهديدات الحماية، وقد أجري معظم المقابلات مع عينة عشوائية من أفراد المجتمع الفلسطيني ممن يعانون حالات يعيشها الفلسطينيون العاديون.

شخص -محلي أو أجنبي - لديه تحيزات، فإن للأشخاص المحليين طبيعة مختلفة، ويحتاجون إلى التعامل معهم بطريقة مختلفة.

أما المزايا الرئيسية فهي تحسين النتيجة النهائية من حيث النطاق والشرعية والعملية التي تشكل في حد ذاتها ميزة مهمة لجميع الأطراف المعنيين. ففي رأي المستشارين الرئيسيين، فإن الإيجابيات تفوق السلبيات بشكل واضح.

الاقتباسات: تم اختيار الاقتباسات الأكثر تمثيلاً من بين تصريحات مماثلة حتى يتمكن القارئ من الاطلاع مباشرة على التعليقات الأصلية. لكننا أضفنا أيضاً تلك المقولات التي أضافت فروعاً دقيقة. ويشير كل اقتباس إلى مصدره في العينة⁽²⁾، بحيث يمكن للقارئ تأطير الآراء. وترافق المعلومات الموضوعية تحليل المؤلف، ولكن يتم فصل التفسيرات من الاقتباس، بحيث يكون في مقدور القارئ أن يكون الحكم النهائي.

2.4 شكر وتقدير

في البداية يعبر المؤلفان عن شكرهما العميق للذين وضعوا أسس هذه الدراسة في نهاية المطاف، ألا وهم الـ 522 شخصاً الذين منحونا أوقاتهم، ووثقوا بنا وشاركونا قصص حياتهم وآراءهم، على أمل أن تساعد هذه المعلومات صناع القرار في اتخاذ قرارات أفضل لفلسطين. فقد أصبحت ثقهم مسؤوليتنا، ونأمل بكل تواضع أن نكون عند حسن ظنهم بنا.

كانت مشاركة مجموعة من الباحثين المحليين في البحوث الميدانية مفيدة، لا لتوسعة نطاق تغطية الدراسة من الناحيتين الجغرافية والكمية فحسب، وإنما من حيث الاعتماد على وجهة نظرهم ونهجهم المحليين. ففي القدس والضفة الغربية تألف الفريق من أماني خليفة، وليان العزة، وآيات حسنات، وسماح الخطيب، ورينا أبو سنيّة، وعامر العاروري، وإياد خليفة، وخالد سالم، وخليل أبو خديجة. أما في قطاع غزة فتألف الفريق من صابرين الطرطور، وولاء السعافين، وداليا يونس، وريم الشريف، ومحمد أبو عساكر، ومحمد أبو عميرة ومحمود الأفرنجي.

إننا مدينان للمساهمة المباشرة التي قدمها إلى البحث موظفون محليون أو منشآت، ونخصها بالذكر: معهد الأبحاث التطبيقية -القدس (أريج)، ومستشفى أوغستا فكتوريا، ومركز بديل، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، مؤسسة الجذور الشعبية المقدسية، ومركز معاً للتنموي، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومركز تمكين الشباب، ومركز شؤون المرأة .

كما نود أن نعرب عن امتناننا للأشخاص الذين ساهموا بتعليقاتهم في إنجاز مشروع هذا البحث في السلطة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية مثل منظمة المساعدات الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

كما يطيب لنا أن نذكر مساعدة الكنيسة الدنماركية والكنيسة السويدية اللتين لم تجعل مساهمتهما هذه الدراسة ممكنة من خلال تمويلهما ودعمهما لمبادرة الحماية من المحلي إلى العالمي، ولا سيما هذه الدراسة فحسب، وإنما ساهم موظفو الكنيسة الدانماركية في القدس وغزة بشغفهم ومناقشاتهم ودعمهم جميع مراحل البحث. أما الأشخاص الرئيسيون من مبادرة الحماية من المحلي إلى العالمي الذين وجهوا هذه الدراسة، فهم: نيلس كارستينسين، هنريك فرويمارك، وبيتر سوبيرغ وكاتارينا أوتوسون.

2.5 الخلفية: الوضع في فلسطين

لقد مرّت إحدى وعشرون سنة منذ توقيع إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي (اتفاق أوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، في سبتمبر 1993. وكانت الاتفاقات تتضمن موافقة إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل بعد فترة انتقالية، مقابل قبول الفلسطينيين بأن مثل هذه الدولة ستقتصر على جزء صغير من أراضي فلسطين التاريخية والاعتراف بسيادة إسرائيل على ما تبقى منها. كما جرى توقيع بروتوكول في عام 1994 بين الطرفين في شأن الاتفاقية الاقتصادية التي تناولت الحاجة إلى "توظيف العمال الفلسطينيين؛ والتنمية الاقتصادية لتحقيق ارتفاع في مستويات المعيشة وإيجاد فرص للتنمية الشخصية؛ وتطوير القطاع العام الذي سيكون من شأنه توفير السلع العامة (بما في ذلك البنية التحتية)، على أن يتم استحداث نظام سليم لجمع الضرائب"⁽³⁾.

شهدت اتفاقات أوسلو تقهقراً دائماً، فيما اتهم كلاً من الطرفين الطرف الآخر بالإخفاق في تنفيذ الجوانب الرئيسية للاتفاقات، وأصبح ما كان من المفترض أن تكون فترة انتقالية وضعاً دائماً بحكم الأمر الواقع، بحيث أصبحت فيه السلطة الفلسطينية المؤقتة سلطة دائمة، وظلت الضفة الغربية مقسمة إلى مناطق (أ) الخاضعة للسيطرة الفلسطينية، والمنطقة (ب) تحت السيطرة الفلسطينية المدنية والسيطرة العسكرية المشتركة الإسرائيلية / الفلسطينية، والمنطقة (ج) (4) تحت السيطرة الحصرية العسكرية والمدنية الإسرائيلية. وإضافة إلى ذلك، يحول التوسع المستمر للمستوطنات اليهودية غير الشرعية⁽⁵⁾ في الأراضي الفلسطينية والتجزئة الإسرائيلية التدريجية للأراضي الفلسطينية، دون إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة.

منذ إنشاء السلطة الفلسطينية في عام 1993، بدأت السلطة الفلسطينية على الفور بتوجيه جهودها نحو إنشاء رقابة إدارية فعالة في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال تشكيل المؤسسات الحكومية الوليدة لتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتطوير سياسة عامة، وعملية تخطيط وطنية وإطار قانوني كمرحلة أولى في مشروع بناء الدولة. وقد بادرت السلطة الفلسطينية إلى القيام بعدة خطوات إصلاحية بشكل رئيسي في مجالات التعليم⁽⁶⁾، والصحة⁽⁷⁾، والأمن الداخلي (الشرطة) بمشاركة العديد من منظمات المساعدة الدولية ووكالات الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية⁽⁸⁾. وقد تم تشكيل لجنة تعرف باسم "لجنة الارتباط الخاصة" برئاسة نرويجية لتوفير التوجيه والتنسيق العام لتنفيذ اتفاقات أوسلو⁽⁹⁾. إلا أن الجانب الاقتصادي بعد أوسلو لم يكن مستقراً، لكنه بدأ بالتغلب على الركود التي كان يعانيها الاقتصاد منذ بدء "عملية السلام"⁽¹⁰⁾.

بحلول عام 1996، شهد الفلسطينيون أول انتخابات وطنية لهم، ما أدى إلى انتخاب رئيس ومجلس تشريعي فلسطيني. وتعتبر هذه المرحلة حاسمة بالنسبة إلى المنظمات الفلسطينية غير الحكومية التي كانت تعمل على ضمان بناء دولة فلسطينية على أساس المبادئ الديمقراطية التي نص عليها إعلان الاستقلال الفلسطيني في عام 1988. وقد اتخذت في ذلك الوقت العديد من المبادرات من قبل منظمات حقوق الإنسان والمؤسسات النسوية لتنفيذ أحكام هذا الإعلان، الذي يدعو إلى المساواة في الحقوق الفلسطينية.

هذا وشهد الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً في النمو عام 1999، "فقد كان إجمالي الناتج المحلي قد نما بنسبة 6.1 بالمائة مقارنة مع التراجع الذي بلغ 5.1 بالمائة في عام 1996 و0.7 بالمائة في 1997 وحقق ارتفاعاً طفيفاً عام 1998. وتراجعت مستويات البطالة من 32 بالمائة عام 1996 إلى أقل من 11 بالمائة في النصف الأول من عام 2000"⁽¹¹⁾. وبمقارنة النمو الاقتصادي الإسرائيلي، فمنذ سبعينيات القرن الماضي وحتى عام 1996، كان ثمة نمو مستمر، كما جاء في تقرير البنك الدولي بأن "الاقتصاد الإسرائيلي اتسم بنمو سريع منذ أواخر الثمانينيات، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي 42 في المئة منذ عام 1990، بمتوسط سنوي قدره 6 في المئة. وقد وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 6.5 في المئة في عام 1994 و 7.1 في المئة في عام 1995؛ بلغ نصيب الفرد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.0 و4.3 في المئة في هذين العامين على التوالي"⁽¹²⁾.

واستمر هذا النمو حتى الآن مع تراجع طفيف في عام 2013. ويعزى عدم التوازن بين النمو الاقتصادي الفلسطيني والنمو الاقتصادي الإسرائيلي إلى حقيقة أن إسرائيل "شكّلت الروابط بين الاقتصاديين وحددت السياسة الاقتصادية الشاملة. فهذه الروابط بين الاقتصاديين، علاوة على السياسات الاقتصادية للحكومة الإسرائيلية، أسفرت عن بنية مشوهة لفرص العمل والتجارة في الاقتصاد الفلسطيني"⁽¹³⁾. فقد عازمت إسرائيل على إبقاء الاقتصاد الفلسطيني ضعيفاً وتابعاً كما أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي إسحق رابين في عام 1986: "لن تكون ثمة تنمية تبدأها الحكومة الإسرائيلية، ولن يتم منح تصاريح لتوسعة زراعة أو صناعة قد تنافس دولة إسرائيل"⁽¹⁴⁾.

منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في عام 2000 وحتى الآن، تتبع إسرائيل سياسة استهداف المؤسسات والبنية التحتية الفلسطينية وتنفيذ نظام عقاب جماعي، الأمر الذي أدى إلى حدوث تراجع حاد في جميع المؤشرات الاقتصادية – الاجتماعية، بما في ذلك نوعية الخدمات الصحية والتعليمية، علاوة على حدوث ارتفاع حاد في معدل البطالة⁽¹⁵⁾ وانفصال الأسر عن بعضها بسبب القيود المفروضة على الحركة نتيجة قطع الجيش الإسرائيلي المداخل والمخارج وبناء الجدار العازل⁽⁴⁾. فقد عُزلت القرى والمدن بعضها عن بعض⁽⁵⁾، وفُرض حصار خانق على الحركة، حتى على حركة الطواقم الطبية الذين يتم تأخيرهم عند نقاط التفتيش أو يمنعوا من المرور. وقد تم تسجيل حالات نساء اضطررن إلى الولادة عند نقاط التفتيش بسبب عمليات التأخير بالسماح لهن بالتنقل من المنطقتين (ب) و(ج) وهن يحاولن الوصول إلى مستشفيات مجهزة بشكل صحيح. وفي موازاة هذه التطورات صعدت الحكومة الإسرائيلية عمليات مصادرة الأراضي بسبب زيادة البناء الاستيطاني الإسرائيلي وبناء الجدار على الأراضي الزراعية الفلسطينية في الضفة الغربية. هذه العوامل كلها أثرت بشدة على قيام الدولة الفلسطينية.

في عام 2007، ازدادت التوترات في مناطق السلطة الفلسطينية بسبب الصراع المتزايد بين الفصائل السياسية بعد الانتخابات التي فازت بها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على منافسها الرئيسي، حركة فتح، الحزب الرئيسي الذي يقوده الرئيس الفلسطيني. ونتيجة لذلك، تم تعليق المجلس التشريعي الفلسطيني، الأمر الذي لا يحد من إمكانية توحيد الإطار القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة فحسب، بل يلغي أيضاً أي ضوابط وتوازنات فعالة على السلطة التنفيذية. في الوقت نفسه، اندلعت معارك عنيفة بين حماس وفتح في قطاع غزة حيث مارست فتح السلطة منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1993. وفور سيطرة حماس على قطاع غزة، بادرت إسرائيل إلى فرض حصار صارم على الأراضي الفلسطينية لاحتواء حماس، الأمر الذي تسبب في حدوث أزمة إنسانية. وفي ردها على ذلك، تحوّل دعم الدول المانحة في قطاع غزة من تعزيز التنمية إلى تقديم الإغاثة لمساعدة الفلسطينيين على التأقلم مع الوضع الجديد. ولم يُسمح بدخول المواد الغذائية والطبية ومواد البناء وكافة السلع الأخرى إلى قطاع غزة إلا في بعض الأحيان، وعلى نطاق محدود جداً فحسب، كما أصبح دخول الفلسطينيين وعمال الإغاثة محدوداً للغاية. ولا يزال القطاع يخضع لحكم حماس.

مع ذلك، بدأت الجهات المانحة منذ منتصف عام 2002، تركز مجدداً على دعم تطوير القطاع العام في المناطق التي تسيطر عليها السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية. وبناء على ذلك أُنشئت هيكلية تنسيق بين الجهات المانحة مكوّنة من فرق عمل القطاع ومجموعات دعم إصلاح القطاع، وذلك من أجل دعم برامج الإصلاح في القطاع العام الذي يعتمد إلى حد كبير على الهبات. وتقتصر العضوية في مجموعات القطاع إلى حد كبير على الجهات المانحة⁽¹⁶⁾. وعقب التوقيع في عام 2005 على بروتوكولات باريس التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والفلسطينيين، أصبح التحول الجديد في نمط المساعدات الخارجية واضحاً؛ إذ زادت الجهات المانحة

(د) يبلغ طوله الكلي 708 كيلومترات، ضعف طول الخط الأخضر عام 1949 تقريباً، ويراوح عرضه بين 80-100 متراً. وقد ضمّ 9% من الضفة الغربية قسراً إلى إسرائيل. تشير التقديرات أنه عند الانتهاء من بنائه، سيكون قد تم بناء 85% من الجدار داخل الضفة الغربية.

(هـ) يساهم الجدار أيضاً في تقييد الحركة والحيلولة دون الوصول إلى سوق العمل الرسمي وغير الرسمي، ويساهم في الاضطراب الاقتصادي، خصوصاً بين القدس والضفة الغربية

دعماً مباشراً للسلطة الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى تراجع تمويل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. وفي عام 2006، في أعقاب فوز حماس في الانتخابات البلدية الفلسطينية، بدأت مقاطعة دولية لحكومة حماس في غزة، وأعيد توجيه تمويل الجهات المانحة دعماً للقطاع العام الفلسطيني إلى السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، المعترف بها من قبل المجتمع الدولي بوصفها السلطة الشرعية في الأراضي الفلسطينية. واستمرت الأزمة الإنسانية في قطاع غزة المحاصر في الازدياد أكثر.

بين نداء الأمم المتحدة الموحد لعام 2012 بعبارة بليغة استراتيجية العاميين للمجتمع الإنساني لمعالجة الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً الناجمة عن هذه الأزمة الإنسانية التي طال أمدها. وطالب النداء الولايات المتحدة بتقديم 416.7 مليون دولار دعماً لمشاريع الإغاثة في عام 2012. وتعتبر الأراضي الفلسطينية المحتلة واحدة من أكبر المستفيدين العشرين من المساعدة الإنسانية الدولية، إذ تلقت بين عامي 2001 و2010 ما مجموعه 6.5 مليار دولار¹⁷

يواجه الفلسطينيون في الضفة الغربية أيضاً صعوبات اقتصادية على الرغم من ازدياد المساعدات الخارجية، وخاصة تلك المجتمعات في المناطق التي تأثرت بالبناء المستمر للجدار، وكذلك المجتمعات في المنطقة (ج)، الذين لا يستفيدون مباشرة من المساعدة الإنمائية للسلطة الفلسطينية، إذ إنهم يخضعون للإدارة الإسرائيلية الكاملة. ونتيجة لذلك أصبحت هذه المناطق أكثر عرضة للفقر وارتفاع معدلات البطالة والعنف المنزلي.

تعتبر فلسطين مجتمعاً أبوياً بامتياز، حيث تطغى العادات الاجتماعية والثقافية والتقاليد والقيم التي تمنح الامتياز للرجل على المرأة على أساس مفهوم الدور الأساسي للذكور باعتبارهم معيلي الأسرة. كما أن تقسيم الأدوار على أساس النوع الاجتماعي هذا يجعل من المرأة تابعاً ويؤكد دورها في المجال الخاص، يمنح مزيداً من القيمة للدور الإنتاجي للرجل. وقد أحرز تقدم ملموس في دمج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات العامة. وشملت الأمثلة وضع استراتيجية وطنية للنوع الاجتماعي، واشتراط وضع موازنات حساسة للنوع الاجتماعي والمصادقة على اتفاقية إلغاء كافة أنواع التمييز ضد المرأة – سيداو وتبني قرار مجلس الأمن رقم 1325. مع ذلك ما زال تنفيذ السياسات الحساسة للنوع الاجتماعي بطيئاً على أرض الواقع – وذلك في التدخلات المحلية والخارجية على حد سواء – وهذا يعني أن التوازن في النوع الاجتماعي ما زال يشكل تحدياً¹⁸.

- ¹ يوجد في كل مجموعة من مجموعات التركيز ما معدله 4 أشخاص.
- ² ذكر/ أنثى، العمر إذا كان له صلة، المقابلة الفردية أو مجموعة مركزة والموقع.
- ³ Arnon, Arie & Spinak, Avia. Economic Aspects of Oslo Process. Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture. Vol.5 Nos. 3&4 1998.
- ⁴ أقل من 1% من مساحة المنطقة (ج) مخصصة لاستخدام الفلسطينيين، الذين هم أيضاً غير قادرين على البناء في قراهم الموجودة في المنطقة (ج) بسبب القيود الإسرائيلية. الضفة الغربية وقطاع غزة - المنطقة (ج) ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي. البنك الدولي. 2013.
- ⁵ ينتهك إنشاء المستوطنات في الضفة الغربية الكثير من أصول القانون الدولي التي تلتزم بها إسرائيل. فالقانون الدولي الإنساني يحظر إقامة المستوطنات. وإضافة إلى ذلك، أدى عدم التقيد بهذا الحظر إلى انتهاك حقوق الإنسان الأساسية الأخرى للفلسطينيين، والتي ينص عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان. انظر التفاصيل في: *By Hook and by Crook. Israeli Settlement Policy in the West Bank*. B'tselem. July 2010
- ⁶ أنشئ العديد من المدارس في المناطق الريفية التي أخلتها سلطة الاحتلال الإسرائيلي في عام 1993. وكذلك لم يُنجز منهج موحد خلال نظام السلطة الوطنية ما بين قطاع غزة والضفة الغربية. للاطلاع على المزيد، انظر: الاتصال والإعلام المقدسي. التعليم الفلسطيني: "تهديد للأمن الإسرائيلي". القدس، يناير 1989. أيضاً: http://www2.unesco.org/wef/countryreports/Palestine/rapport_1.html
- ⁷ أنشئ العديد من مراكز الرعاية الصحية الأولية في الضواحي لتلبية احتياجات المعدل المتزايد للسكان. Giacaman, Rita. Abdul-Rahim. F, Hanan. Wick, Laura. (2003) Health Sector Reform in the Occupied Palestinian Territories (OPT): Targeting the Forest or the Trees? Oxford University Press. See in: <http://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC1457109>
- ⁸ المصدر نفسه.
- ⁹ UN Women, Cooperation for development effectiveness in the occupied Palestinian territory: Addressing the gender equality gap, February, 2012
- ¹⁰ Farsakh, Leila. Under Siege. Closure, Separation and the Palestinian Economy. Middle East Research and Information Project. Published in MER217. See in: <http://www.merip.org/mer/mer217/under-siege>
- ¹¹ World Bank. Development Under Adversity. The Palestinian Economy in Transition. Edited by Ishac Diwan and Radwan A. Shaban. 19162 March 1999 P.22
- ¹² World Bank. Development Under Adversity. The Palestinian Economy in Transition. Edited by Ishac Diwan and Radwan A. Shaban. 19162 March 1999 P.22
- ¹³ Arnon, Arie & Spinak, Avia. Economic Aspects of Oslo Process. Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture. Vol.5 Nos. 3&4 1998
- ¹⁴ وزارة الاقتصاد الوطني ومعهد الأبحاث التطبيقية (أريج). التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، سبتمبر 2011، ص 11.
- ¹⁵ مزيد من المعلومات حول الانتفاضة الثانية انظر: <http://www.alhaq.org/>
- ¹⁶ UN Women, Cooperation for development effectiveness in the occupied Palestinian territory: Addressing the gender equality gap, February, 2012.p.13
- ¹⁷ Global Humanitarian Assistance Report 2012, Global Humanitarian Assistance.

الفصل 3

القدس

3.1 الخلفية: الوضع في القدس

ما زال وضع القدس أهم العقبات أمام إيجاد حل سياسي للصراع الإسرائيلي-الفالسطيني، وأمام مستقبل العلاقات الإسرائيلية-العربية والإسرائيلية-الإسلامية.

لا يهتم هذا البحث بالمواقف السياسية أو الآراء المتعلقة بالجوانب السياسية، بل يركز على الوضع الإنساني لسكان المدينة. لذلك يركز هذا الجزء من الدراسة بالأساس على القدس الشرقية من وجهة النظر الإنسانية وباعتبارها منطقة شاهدة على تهديدات الحماية الكثيرة.

من وجهة النظر القانونية، ضمت إسرائيل القدس الشرقية وألحقتها ضمن الحدود البلدية لمدينة القدس بعد حرب عام 1967. لكن المجتمع الدولي لم يعترف بهذا الضم. كما أصدر مجلس الأمن قراراً يقضي ببطان جميع التدابير التشريعية والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير طابع ووضع مدينة القدس. كذلك فإن إسرائيل باعتبارها سلطة احتلال، فهي ملزمة باتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب؛ فإسرائيل من الدول الموقعة على الاتفاقية. وتنص المادة 53 من الاتفاقية على حظر تدمير الممتلكات التي لا تبررها الضرورة العسكرية. كما أنها تحظر نقل سلطة الاحتلال السكان المدنيين إلى أراضٍ تحتلها، علاوة على نقل المدنيين الخاضعين للاحتلال. وعلى الرغم من هذه المعايير الدنيا للحماية القانونية في حالات النزاع، فإن السلطات الإسرائيلية خرقت هذه الأعراف بهدف إدامة ضمها غير القانوني للقدس الشرقية، وتقويض الوجود الفلسطيني للحصول على مكاسب مناطقية وديموغرافية^ب. وتقوم السلطات الإسرائيلية بعدد من التدابير الفعالة لتحقيق هذه الغاية، مثل تقسيم المناطق وحظر الدخول إليها، وهدم المنازل، وعدم توفير عادل للخدمات البلدية، وإنشاء المستوطنات، علاوة على العمل بنظام تصاريح الإقامة، وعدم المساواة في الحصول على التعليم والخدمات الصحية، وبناء الجدار الفاصل.

من وجهة نظر إنسانية بحتة يشكّل بعض هذه التدابير تهديدات حماية مباشرة، في حين يشكل بعضها الآخر مخاطر غير مباشرة. ومثال على هذا الأخير إنشاء المستوطنات، الأمر الذي ينطوي في الأساس على عواقب سياسية، أي يجعل من المستحيل عملياً التوصل إلى أي حل مستقبلي تكون فيه القدس عاصمة لكلا الدولتين

وتعيق التواصل الجغرافي بين القدس والضفة الغربية الضروري لقيام دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة. أما ما تبقى من التدابير المذكورة أعلاه - بغض النظر عن أهميتها السياسية - تؤثر بشكل مباشر في الأوضاع الإنسانية الأساسية للسكان الفلسطينيين.

يوجد في القدس الشرقية عدد من المنظمات الإنسانية، بدءاً بالمنظمات الدولية مثل المفوضية الأوروبية ووكالات الأمم المتحدة بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - ومنظمات غير حكومية دولية ومحلية. وما يستحق الذكر هنا وجود عدد من المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية التي

^أ انظر من بين أمور أخرى قرارات مجلس الأمن رقم 252، 267، 471، 476 و478.

^ب هناك وصف مسهب لهذا الواقع في عدد من المصادر المستقلة. ومنها إصدارات متميزة - إسرائيلية كانت أو دولية مثل شاليم، أفي إسرائيل وفلسطين. إعادة تقييم ومراجعة وتحليل. فيرسو 2009 (بالإنجليزية)؛ وكيجلي، جون. حالة لفلسطين. منظور قانوني دولي، منشورات جامعة ديوك، 2006. وينعكس هذا الواقع أيضاً في تقارير صادرة عن المنظمات الدولية مثل التقارير التي يصدرها رؤساء البعثات الأوروبية والتي تصدر سنوياً فضلاً عن زخم من البيانات والتصريحات الصادرة عن الأمم المتحدة.

تعنى بشكل رئيسي في مجال حقوق الإنسان - وهي في مجال الرصد والاستقصاء والكشف عن وضع الفلسطينيين في القدس الشرقية^ج

3.2 التحديات الرئيسية للحماية في القدس الشرقية

قبل البدء في تحليل التهديدات المحددة للحماية التي تعتبرها المجتمعات المحلية في القدس أنها الأهم، لا بد من أن نوضح أربعة أمور. أولاً، عملياً يعتبر جميع المستطلعين في المجتمعات الفلسطينية المختلفة ويصرحون أن "الاحتلال الإسرائيلي" هو التحدي الرئيسي للحماية الذي يواجهونه، والقدس ليست استثناء في هذا الشأن. وتكرر هذه النظرة باعتبار الاحتلال الإسرائيلي السبب الجذري وراء جميع المقابلات. وبما أن فريق البحث اعتبر مفهوم "الاحتلال الإسرائيلي" جواباً فضفاضاً للغاية بحيث يتم التعامل معه على نحو فعال، لذا بدلاً من مناقشة هذه المسألة، طُلب من المستطلعين تحديداً الحديث أكثر عن "التهديدات المباشرة للحماية". وقد اتخذ فريق البحث هذا القرار، لا الأشخاص الذين تمت مقابلتهم. ونتيجة ذلك، يجب أن يكون ثمة تمييز بين ما تعتبره المجتمعات "التهديد الرئيسي للحماية" - الاحتلال الإسرائيلي - كما عرّفته جميع المجتمعات والمستطلعين في جميع المناطق الفلسطينية - ومن ثم "التهديدات المباشرة للحماية" الأكثر التي تختلف في القدس الشرقية، والمنطقة (ج)، وقطاع غزة، والتي تم البحث فيها شيء من التفصيل في الصفحات التالية.

ثانياً، تعيش القدس تحت وطأة مجموعة موسعة من التهديدات الخطيرة. ولتوضيح هذه النقطة، يكفي تزويد القارئ بلمحة عامة عن تهديدات الحماية كما يراها المقدسيون الفلسطينيون الذين تمت مقابلتهم في هذا البحث. فقد ذكر المستطلعون ضمن أمور أخرى منع جمع شمل الأسرة الواحدة، وعدم الحصول على تصاريح إقامة - وعدم الحصول على المواطنة الكاملة أو الجنسية - ومشاكل في تسجيل الأطفال، العنف المنزلي، والقيود المفروضة على التنقل بوسائل مختلفة، من بينها الجدار الفاصل والحواجز، وإدمان المخدرات، وانعدام وسائل الترفيه، وانعدام الثقة في النظام القضائي، والقيود على التعليم - سواء الأساسي أو العالي - والقيود على الخدمات الصحية، ومشاكل السكن - منها خطر هدم المنازل، وعدم الحصول على رخص للبناء، وضيق الفضاء للأسرة الكبيرة، والقيود الاقتصادية الحادة مثل المعدل المتفاوت للفقر¹، والبطالة في صفوف الفلسطينيين، والقيود بسبب الفصل التعسفي عن الضفة الغربية وتغلغل الشعور بالإذلال وانعدام الحرية لاتخاذ قرار يتعلق بالمستقبل.

تهديدات الحماية التي ذُكرت في القدس (بدون أي ترتيب) مفندة حسب النوع الاجتماعي	
الرجال والنساء	الاحتلال الإسرائيلي
الرجال والنساء	مشاكل مرتبطة بتصاريح الإقامة
الرجال والنساء	تسجيل الأطفال بالنسبة للفلسطينيين
الرجال والنساء	مشاكل مرتبطة بلم شمل الأسرة
الرجال والنساء	الإذلال المتواصل
الرجال والنساء	قيود على حرية الحركة
الرجال والنساء	المخدرات
الرجال والنساء	الاضطرار للجوء للقانون والمؤسسات الإسرائيلية
النساء	العنف المنزلي (الأسري)
النساء	قلة مراكز الترفيه الخاصة بالشباب والأطفال
الرجال والنساء	الجدار
الرجال والنساء	القدرة على الوصول للخدمات الصحية
الرجال والنساء	العزل عن الضفة الغربية
الرجال والنساء	عدم الحصول على المواطنة

^ج من أهم هذه المؤسسات جمعية الحقوق المدنية في إسرائيل، ومركز المعلومات الإسرائيلي لتوثيق حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية (بيتسليم)، مركز الدفاع عن الأفراد (هاموكيد)، إير أميم، أو اللجان الإسرائيلية المناهضة لهدم المنازل

الرجال والنساء	عدم الحصول على الجنسية
الرجال والنساء	البطالة
الرجال والنساء	صعوبة الحصول على تصريح بناء
الرجال والنساء	عدم التيقن من تحقيق نتيجة عند تقديم طلب تصريح بناء
الرجال والنساء	خطر هدم المنزل
الرجال والنساء	محدودية المساحة في المنزل للأسر الممتدة
الرجال والنساء	عدم القدرة على تحمل تكاليف السكن
الرجال والنساء	ضعف القدرة على اتخاذ قرار بشأن المستقبل

ثالثاً: أظهر البحث وجود تباين كبير في وصف المجتمعات المقدسية المختلفة لتهديدات الحماية ويبدو هذا التباين في طبقتين: لا تتنوع تهديدات الحماية الرئيسية كثيراً تبعاً لمجتمع معين فحسب، وإنما حتى القضايا التي تبدو أنها مشتركة بين المجتمعات، كانت مشتركة على المستوى العام فقط. فغالباً، ما تبدو أنها قضية مشتركة تتبع أشكالاً مختلفة في المجتمعات المختلفة عندما يكون التحليل أكثر تفصيلاً. وهذا الواقع ينطوي على عواقب عملية مهمة وخيمة على كل من يسعى لتقديم دعم مفيد وهاذف في مجال حماية (انظر الاستنتاجات والتوصيات).

أخيراً، فإن معظم تهديدات الحماية التي يعانيها السكان الفلسطينيون في القدس **متراصة**. وبالفعل، أكدت معظم المستطلعين أنه يصعب عليهم تماماً اختيار تهديدات الحماية الرئيسية، إذ إن جميع هذه القضايا تؤثر فيهم في الجوانب الأساسية للحياة وهي مترابطة بشكل وثيق.

ما هو تهديد الحماية الأبرز؟ أنه يمكن هدم منزلي، من الصعب جدا العثور على عمل، الجنود الإسرائيليون يضاقون أولادي من دون سبب، لا يمكن لي التنقل بحرية إلى أي مكان يبعد 20 دقيقة من هنا. . . هل تريد مني تحديد التهديد الأهم؟ لجميعها نفس القدر من الأهمية... أنتمتع بحياة طبيعية! (رجل من سلوان، القدس).

علاوة على ذلك، قدمنا أدناه حصراً - من أجل الفائدة والتوضيح - من دون تقديم تحليل نوعي لتهديدات الحماية تلك التي ذكرها المستطلعون في المجتمعات المحلية بشكل متكرر. ومن بين القضايا المختلفة، ذكر 143 شخصاً (83 أنثى / 60 ذكور) من الذين أجريت مقابلات معهم في القدس الشرقية مسألتان باعتبارهما المسألتين الأهم:

- التهديدات المتعلقة بالتشريد، بما في ذلك القيود المفروضة على السكن والقيود المفروضة على حقوق الإقامة.
- البطالة.

3.2.1 التهديدات المتعلقة بالتشريد

رأى غالبية سكان القدس الفلسطينيين الذين تمت مقابلتهم أن القيود المفروضة على السكن والقيود المفروضة على حقوق الإقامة من أهم مشكلات الحماية التي يعانونها. ويعرض المستطلعون هاتين المشكلتين من زوايا متعددة، وبمجموعة واسعة من الآثار السلبية على حياتهم. علاوة على ذلك، يسود قلق مشترك واحد لدى الغالبية العظمى من المستطلعين الذين يتأثرون بأي من هاتين المشكلتين: الضغط لتشريدهم من القدس. فمن هذا المنظور، وعلى الرغم من الاختلافات الكثيرة بين هاتين المشكلتين، القيود المفروضة على السكن والقيود المفروضة على حقوق الإقامة، يمكن اعتبارهما وجهين مختلفين لنفس تهديد الحماية الشامل: التشريد من القدس.

^د اطلع على تفاصيل هذا المنهج في القسم 2.3 المتعلق بالمنهجية والباحثين المحليين والتغطية

3.2.1.1 القيود المفروضة على السكن - تهديد حماية رئيسي من وجهة نظر المجتمع

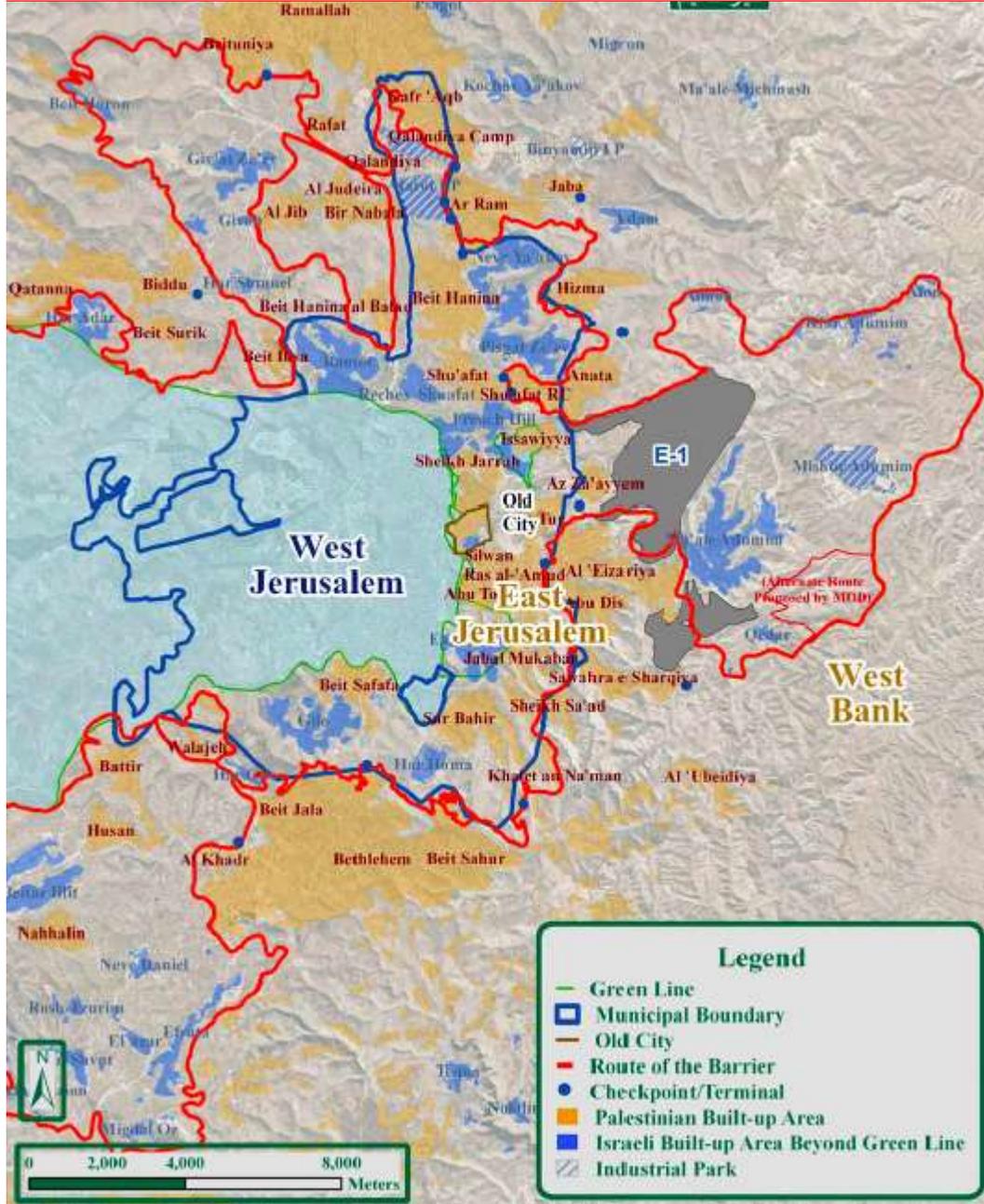
رأى أغلب سكان القدس الفلسطينيين الذين تمت مقابلاتهم أن القيود المفروضة على السكن واحدة من أهم مشاكل الحماية التي يعانونها بشكل عام. وتجدر الإشارة إلى أنه في حين يُعدّ هدم المنازل بلا ريب من التهديدات الأكثر البادية للعيان من حيث الرفاهية الأساسية للإنسان، تعتبر المجتمعات هذا الجانب بالتحديد مظهراً من مظاهر كثيرة ضمن مشكلة أوسع نطاقاً ترتبط ارتباطاً وثيقاً بغاية التثريد. وفي هذا الصدد، يمكن تعريف المشكلة بدقة أكبر من منظور محلي باعتبارها الاستحالة العملية للحصول على السكن الملائم لتلبية الاحتياجات الطبيعية بسبب نمو أسرهم. ويؤدي هذا الوضع عملياً إلى اختيار محدود لخيارين: العيش في ظل أوضاع منهكة للغاية أو النزوح (انظر أدناه "استراتيجيات المواجهة"). وقبل تحليل تصور السكان الفلسطينيين الذين تمت مقابلاتهم في المجتمعات المقدسية المختلفة، نقدم للقارئ لمحة عامة عن الحقائق العامة للمساعدة في تأطير تلك الشهادات.

حقائق عامة: القيود المفروضة على السكن في القدس الشرقية²

- يسكن الإسرائيليون بشكل حصري في القدس الغربية. أما في القدس الشرقية - المنطقة المعترف دولياً بأنها تنتمي إلى فلسطين - فيقيم في الوقت الحاضر نحو 300,000 فلسطيني، أي نحو 60% من مجموع السكان في القدس الشرقية. وفي المقابل، يخصص فقط 13% من القدس الشرقية للبناء الفلسطيني، وهي نسبة تم البناء على أكثرها بالفعل.
- ينطوي الحصول على تصاريح بناء من السلطات الإسرائيلية على عمليات طويلة مكلفة لا يمكن تحملها بوجود درجة عالية من عدم القدرة على التنبؤ بخصوص السكان الفلسطينيين.
- إن النهج الإسرائيلي لعملية تقسيم المناطق والتخطيط وعملية إصدار التصاريح، علاوة على نمو العائلات الفلسطينية، يخلق أزمة سكن مصطنعة ترفع من تكلفة السكن الشحيح.
- من الناحية العملية، إن حقيقة أن 70% من الفلسطينيين المقيمين في القدس تحت خط الفقر يجبرهم على الاختيار بين مغادرة القدس - الأمر الذي يؤدي إلى إلغاء إسرائيل حقهم في الإقامة أو توسعة منازلهم من دون تصاريح.
- توفير الخدمات البلدية. على الرغم من حقيقة أن السكان الفلسطينيين يشكلون 37% من مجموع سكان القدس ويدفعون الضرائب، فإنهم يتلقون فقط 10% من ميزانية البلدية، وخدمات أساسية غير ملائمة، مثل الصرف الصحي والطرق والحدائق، والإضاءة، ومكاتب البريد، والمدارس، والخدمات المجتمعية.
- يفتقر ما لا يقل عن 33% من مجموع المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية إلى تراخيص بناء، الأمر الذي يضع 93,100 على الأقل من السكان في حالة ضعف شديد والإجهاد لأنهم اضطروا إلى البناء بشكل غير قانوني، كما أنهم يواجهون خطر هدم منازلهم وتثريدهم في وقت لاحق.
- منذ عام 1967، هدمت السلطات الإسرائيلية نحو 1,900 منزل في القدس الشرقية فقط دون إحصاء المنشآت الأخرى. وفي السنوات الـ 10 الماضية تم هدم 448 منزلاً فقط في القدس الشرقية.

وصف المستطلعون الذين ذكروا القيود المفروضة على السكن باعتباره واحداً من التهديدات الرئيسية للحماية، تجاربهم التي تبين المشكلة من زوايا مختلفة. وبالفعل، فأوجه الشبه لما يحدث مع باقي مشاكل الحماية في فلسطين (انظر الفصلين المنطقة (ج) وقطاع غزة)، فإن معاناة العديد من المجتمعات من المشكلة نفسها، أمر لا جدال فيه طالما عُرّفت هذه المشكلة بمصطلحات عامة، أي القيود المفروضة على السكن. ومع ذلك، فمن اللحظة التي يقترب فيها البحث من تصور محدد للمجتمع لتلك المشكلة، يصبح عدم

التجانس هو القاعدة، وتعرب المجتمعات عن مجموعة واسعة من المشاكل المختلفة، التي غالباً ما تحتاج إلى إجابات مختلفة. فكما سنرى أدناه، فضمن تصنيف القيود المفروضة على السكن، نجد أفراداً ومجتمعات يؤكدون احتياجات حماية شاملة: مثل تقادي خطر هدم المنزل أو الصعوبة الكبيرة لدفع الإيجار. وفي المقابل، يرى آخرون كثر أن المشكلة الأكبر التي يعانون منها هي انعدام الخصوصية في المنازل والأحياء الفلسطينية المكتظة. والرابط المشترك لهذه المشاكل هو أن جميع المجتمعات تشترك في التوتر القوي الناجم عن الضغط المستمر لمغادرة القدس الذي يمارس بأشكال مختلفة ومتزامنة.



الشكل 3.1: تُظهر الخريطة 3 لمحة عامة لحدود بلدية القدس (بالأزرق)، والخط الأخضر المعترف به دولياً بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة الذي يُقسّم أيضاً القدس الغربية والقدس الشرقية، أما الخط

الأحمر فيظهر مسار الجدار المبني داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، والأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية – باللون البني الفاتح-المستوطنات الإسرائيلية – باللون الأزرق – المبنية ما وراء الخط الأخضر.

يمكن تصنيف تحديات الحماية المحددة ضمن مشكلة القيود المفروضة على السكن كما تراها المجتمعات على النحو التالي:

- الاكتظاظ
- خطر هدم المنازل
- عدم الرضا عن الخدمات البلدية
- صعوبة دفع الإيجار (سيتم تناولها مع "البطالة")
- حالة البدو

الاكتظاظ المشاكل التي تتعلق بالاكتظاظ منتشرة بين المستطلعين. ومن الآثار السلبية التي شدد عليها هؤلاء الضغط الذي يتسبب به في العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة ومع الجيران.

لا يسمحون لنا ببناء طابق آخر، حتى بات منزلنا مكتظاً حيث تأوي غرفته اليتيمتان 9 أفراد. والآن سيأتي أبناء عمومتنا للعيش معنا. حقا لا أعرف ما علينا أن نفعله، فهذا يلقي بضغط كبير على كل واحد منا فبتنا كأننا في علية سردين لشدة الازدحام. (رجل، 40 سنة، البلدة القديمة، القدس)

نحن نعيش في مدينة عصرية، القدس، ولكن حيناً هذا لا يدل على حال المدينة فمن يأتي لزيارتنا يدرك أننا نعيش في العالم الثالث. لا مجال لحياة إنسانية كريمة هنا مع الازدحام القاتل وغياب الخدمات الأساسية مثل الصرف الصحي. هنا نشعر بالضغط والتوتر طوال الوقت، وهذه سياسة مدروسة وليست محض صدفة. المشكلة أن العالم لا يفهم أو ربما يدير ظهره لمشكلتنا (امرأة في الثلاثينات من عمرها، عناتا، القدس)

كما أن انعدام الخصوصية الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتوتر الاجتماعي في كثير من الأحيان قد تم تخصيصه بالذكر:

لا حياة خاصة هنا، مشاكلنا لا تبقى في حدود الأسرة بل تخرج للجيران، الجدران ملتصقة وتسرب أخبارنا، وهذا أمر لا يطاق. (رجل في الثلاثين من عمره، البلدة القديمة، القدس).

انه حلم بعيد أن تجلس وحدك ولو للحظة، أن تكون في غرفتك الخاصة لتفكر وتتأمل وتنتظر وجهك في المرأة. لا يمكننا أن نفكر في هذا الأمر أبداً. (فتاة في العشرينات من العمر، مدينة القدس).

تتأثر النساء خصوصاً بسبب هذا الوضع، إذ تزداد مسؤولياتهن داخل الأسرة.

مع انتقال شقيقتي للعيش معنا، لم يعد لدي أي وقت. من الطبيعي أن أكون سعيدة لأننا تمكنا من مساعدتهم. ولكن يجب أن تدرك أن الطهي والغسيل للجميع، ورعاية الأطفال جميعهم مهمة مستحيلة (فتاة، 28 سنة، العيسوية، القدس).

بغض النظر عن التأثير السلبي على الأسرة وعلى العلاقات الاجتماعية التي تبدو بشكل واضح في المقابلات، سيكون من الإنصاف أن نقدر أن من المرجح وجود عواقب إضافية تتعلق بالاكتظاظ، ولكن لا يشارك المستطلعون ذلك بشكل واضح، إذ إن السبب غير واضح لهم تماماً. فالدراسات في فلسطين والدولية الكثيرة⁴ تربط الازدحام بالتعليم دون المستوى المطلوب، والزواج المبكر، والمخاطر الصحية⁵ والأعراض النفسية⁶. "تنجم الأعراض النفسية المباشرة وغير المباشرة عن الاكتظاظ: يرتبط انعدام

الخصوصية بالاكتئاب والنتائج النفسية السلبية الأخرى؛ يساهم الاكتناظ في الإحباطات النفسية التي تؤثر بدورها في الاستجابات السلوكية وقدرة السكان على التكيف مع الظروف"⁷.

هدم المنازل: يصعب إدراك العواقب الإنسانية المتعلقة بهدم منزل العائلة في جميع أبعادها بفعل فاعل خارجي يدمر الأصول الأساسية ويعوق استقرار الحياة في جوهرها في العديد من الطرق المختلفة:

أمهلونا بالكاد عشر دقائق لناخذ أهم أشياءنا قبل أن يبدؤوا بالهدم. ضياع المنزل أمر لا يمكن أن يفهمه شخص لم يمر بالموقف نفسه. إنها ليست مجرد أشياء تزول إنها كرامتنا التي تقتل ومكاننا في العالم الذي يذهب. (رجل، عناتا، القدس).

ساعدني الأصدقاء وبعض المنظمات لأعيد بناء بيتي ثلاث مرات. ولكن هذه ليست بعيشة. الأمر يفوق الاحتمال أن تكون مدركاً أن كل شيء سيأتي من يدمره في لحظة. هنا تفقد قدرتك على التخطيط وتفقد الشعور بالأمان في بيتك الذي تقيم فيه. (امرأة، أبو طور، القدس).

نحن نسكن بجوار الجدار وقد تلقينا أوامر هدم، ولا نعرف ماذا نفعل. فهم حتى لم يسمحوا لنا بترميم المنازل التي باتت حالتها مزرية خاصة مع تسرب المياه إلى داخلها. في فصل الشتاء يكون حالنا فظيماً ناهيك عن عدم اتساع المكان لنا وللصغار. ولكننا نرفض الغادرة، سيق أن غادرنا كثيراً وقد أرفقتنا هذا الوضع. (مجموعة نقاش، نساء، عناتا، القدس)

على الرغم من التأثير السلبي الكبير المباشر، ففي تصور المجتمعات المحلية، تتجاوز الأضرار الناجمة عن هدم المنازل الفورية، إذ إن ذلك يسبب الصدمة ومزيد من الضعف.

هم لا يكتفون بأمر الهدم، بل يجبرون الأسرة على هدم منزلها بيدها وإلا تضطر لدفع ثمن "الخدمة". هذه حالة ذل لا سابق لها ويتضح منها تماماً نيتهم في تحطيمنا، وقد نجحوا في بعض الحالات إذ يكفي أن تنظر في عيون بعض الناس لترى الدمار الذي يلم بهم. (مجموعة نقاش، الرجال، شعفاط – القدس)

هدم البيت في حد ذاته صدمة ولكنها لا تضاهي الانكسار الذي نشعر فيه في داخلنا. فأطفالنا لم يعودوا قادرين على الوثوق بنا لمساعدتهم، وبدأوا يواجهون مشاكل في المدرس حيث ينتابهم البكاء دونما سبب واضح. (أخصائية اجتماعية، بيت حنينا، القدس)

الأسرة التي يهدم منزلها تغوص في قائمة من المشاكل التي لا تنتهي، ففضلاً عن فقدان البيت، تصبح أكثر انكشافاً إذ تضطر لطلب المساعدة والاستدانة. ويكون للأسرة أطفال بحاجة لرعاية خاصة بينما يفقد الرجال اعتزازهم بأنفسهم وتزداد خلافاتهم مع زوجاتهم. من الصعب التركيز على جانب واحد من هذه الصدمات فهي كلها مجتمعة تلقي بعبء كبير على الأسرة. (رجل، البلدة القديمة – القدس).

إن مدى المشكلة ليس طفيفاً في أي حال. فحتى لو كان من غير الممكن الوصول إلى أرقام رسمية تتناول الوضع العام أو المفقود، غير أن تقديرات متخصصة⁸ تقدر أن 24,130 منزلاً فلسطينياً هُدم في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967. لقد تم هدم 1,900 منزلاً في القدس الشرقية فقط، عدا المنشآت الأخرى. كما تم هدم منازل 448 أسرة في عام 2012 وحده. كما أنه من المفيد توضيح أنه في حين تلجأ الدول الديمقراطية الأخرى إلى الهدم كملاذ أخير لإنفاذ أنظمة التخطيط، غير أن القدس هي المكان الوحيد الذي يتم فيه هذا الأمر جنباً إلى جنب مع منع منهجي لمنح التصاريح لجماعة عرقية محددة، والتي تصدر فيها أوامر الهدم بهذا القدر بلا تناسيب مفضوحة ضد جماعة عرقية معينة⁹.

بغض النظر عن العدد الفعلي لعمليات هدم المنازل، فتهدد الحماية المتعلقة بالهدم ليس الهدم نفسه وعواقبه الرهيبة كلها، ولكن "خطر الهدم" في حد ذاته هو الذي يوجد ضغطاً هائلاً على المجتمعات حتى قبل أن ينفذ.

الاستياء من الخدمات البلدية: كشفت مناقشة وثيقة مع المستطلعين عن أن إحدى المشكلات الرئيسية المتصورة في شأن القيود المفروضة على السكن، هي الاستياء الشديد من الخدمات البلدية، على الرغم من دفعهم الضرائب مثل أي مقيم آخر في القدس الغربية. ويعتبر هذا بانتظام جزءاً من استراتيجية التهجير من المدينة.

نحن ندفع الضرائب مثلنا مثل الإسرائيليين، لكن دون الحصول على أي خدمة في المقابل. تجول في هذا الحي وانظر حال الرصيف وإدارة النفايات وقران بينه وبين أي حي آخر في القدس الغربية. الضرائب التي ندفعها مجرد سرقة علنية ولكننا عاجزون عن فعل أي شيء. (رجل، العيسوية – القدس).

توفير الخدمات البلدية غير كاف ويتسم بالتمييز ضد السكان الفلسطينيين. وعلى الرغم من أنهم يشكلون 37% من مجموع سكان القدس ويدفعون الضرائب، فإنهم يتلقون 10% فقط من ميزانية البلدية، ولا يستفيدون بشكل كاف من الخدمات حتى الأساسية منها، مثل الصرف الصحي والطرق والحدائق والإضاءة، ومكاتب البريد والمدارس والخدمات المجتمعية. وتمثل هذه الشكاوى كثيرة أخرى مماثلة، وتتطابق أيضاً مع البيانات العالمية التي تقدمها مختلف الهيئات العاملة. وتحليل قدمته منظمة بتسليم في عام 2011 تكوّن فكرة عن عدم التناسب بين القدس الغربية والقدس الشرقية، حتى إذا لم يتم تحديث هذه البيانات. وشمل التحليل على البيانات المقارنة التالية: يوجد ما يقرب من 90 في المئة من مياه الصرف الصحي، والأنابيب، والطرق، والأرصعة في القدس الغربية؛ إذ يوجد في القدس الغربية 1,000 حديقة عامة بينما يوجد في القدس الشرقية 45 حديقة؛ وفي حين يوجد في القدس الغربية 34 بركة سباحة، يوجد في القدس الشرقية ثلاث برك سباحة؛ وبينما يوجد في القدس الغربية 26 مكتبة، فإن في القدس الشرقية مكتبتان فقط. كما يوجد في القدس الغربية 531 منشأة رياضية بينما يوجد في القدس الشرقية 33 منشأة. وتفيد البيانات الأخيرة (2012) لجمعية الحقوق المدنية في إسرائيل على سبيل المثال عن وجود 9 مكاتب بريدية في القدس الشرقية مقارنة بـ 42 مكتباً في القدس الغربية.

كما جرى التأكيد بشكل منتظم في المقابلات، لا يمكن فهم هذا الجانب من الضعف بحجمه الكلي إلا حين تفسيره مقترناً بتهديدات الحماية الأخرى. فهي تشكل معاً ضغطاً متعدد الأوجه على السكان المحليين يحثهم على مغادرة المدينة.

عدم كفاية المدارس في الأحياء الفلسطينية في القدس ليس محض صدفة، وكذلك شح خدمات البلدية وخطر الهدم المهيمن وعدم وجود حدائق وأية خدمات أخرى. نحن نفتقر لأدنى الاحتياجات التي تلزم المواطن العادي ليعيش حياة طبيعية. هذه استراتيجية إسرائيلية ممنهجة لحملنا على مغادرة المدينة. هي كذلك بكل بساطة ولا داعي لمزيد من التفكير في هذا الأمر. (مجموعة نقاش، رجال، شعفاط – القدس)

حالة البدو الخاصة: يشكل البدو الذين يعيشون بين القدس الشرقية ومحيطها الممتد إلى الشرق – وهو في المنطقة ج – حالة خاصة كما ظهر في الدراسة حيث إنهم المجموعة الأكثر عرضة للخطر وبخاصة مخاطر القيود على السكن ناهيك عن خطر هدم المنزل.

انظروا عدد الأسرة التي تلقت أوامر إخلاء، هي ليست واحدة أو اثنتين بل الغالبية العظمى منها. الحياة بهذه الطريقة عصبية فنحن نعيش على أعصابنا تخوفاً من اللحظة التي سوف يصلون فيها

° رغم أن الفلسطينيين يشكلون 37% من إجمالي عدد سكان القدس وأنهم يدفعون الضرائب إلا أنهم لا يتلقون سوى 10% من موازنة البلدية مع إمداد غير كاف للخدمات الأساسية من أنظمة مجاري وطرق وحدائق عامة وإنارة ومكاتب بريد ومدارس وخدمات مجتمعية.

بجرافاتهم وجنودهم، ليلقوا بنا في العراء دونما ملجأ نتوجه إليه. (امرأة من المجتمع البدوي، شرق القدس).

لقد سُردّ والدي من النقب في عام 1948، ومن ثم أُجبرنا على الانتقال مرة أخرى في عام 1967... حتى لو جعلوا حياتنا مستحيلة وهددونا، فإننا لن ننتقل مرة أخرى؛ إنهم يريدوننا أن نفسح المجال لهم لتوسيع مستوطناتهم، لا حق لهم في ذلك. (شيخ قبيلة رجل، المجتمع البدوي، شرق القدس)

هذه الشهادات عامة بين البدو الذين أُجريت معهم مقابلات وتتوافق مع الوضع العام الذي يعاني منه هذا المجتمع. جدر بالذكر أن نحو 3,000 بدياً يعيشون في المنطقة الواقعة شرق القدس. وقد سُردّ 300 منهم بسبب عمليات الهدم، في حين لدى 90% منهم أوامر الهدم معلقة لمنازلهم. كما أن أكثر من 80% منهم من اللاجئين. ولا يستفيد 50% منهم من شبكة المياه، ولا يستفيد أي منهم من شبكة الكهرباء (انظر مشاكل الحماية الرئيسية في المنطقة "ج"). على الرغم من تلقيهم مساعدات إنسانية، إلا أن 55% منهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي.¹⁰

لا يمكن النظر لمشكلة البدو بمعزل عن فلسطينيين القدس الشرقية. فحالات النزوح في القدس الشرقية والتجمعات البدوية تسهم مجتمعة في إنشاء تواصل جغرافي إسرائيلي بين القدس ومستوطنة معاليه أوديم التي ما فتئت تتوسع باتجاه "القدس الكبرى" والتي بمخططات ميفاسيريت أوديم سوف تصل إلى غور الأردن.

هكذا يتبين لنا، أن الأهمية الاستراتيجية للضغوط الممارسة على هذه المجتمعات، يتجاوز الأثر السلبي على كل مجتمع متضرر. إنها تساهم في حدوث مزيد من التنشيط والانقطاع [الجغرافي] من الضفة الغربية، الأمر الذي يجعل حل الدولتين غير ممكن عملياً أو قابلاً للتطبيق.

3.2.1.2 القيود المفروضة على حقوق الإقامة - تهديد حماية رئيسي من وجهة نظر المجتمع

وكما ذكر أعلاه، فإن غالبية سكان القدس الفلسطينيين الذين أُجريت معهم مقابلات اعتبروا أن القيود المفروضة على حقوق الإقامة واحدة من أهم تحديات الحماية التي يواجهونها. حتى لو أعرب المستطلعون عن مجموعة متنوعة من المشاكل الفرعية ضمن هذه الفئة، فإن القلق المشترك الذي ساد في معظم الشهادات تمثل في خطر التشريد. ففي هذا الصدد، القيود المفروضة على السكن والقيود المفروضة على حقوق الإقامة جانبيين مختلفين من نفس تهديد الحماية الشامل: التشريد من القدس.

قبل تحليل مفهوم السكان الفلسطينيين الذين تمت مقابلتهم في المجتمعات المقدسية المختلفة، قد تساعدنا لمحة عامة للحقائق العامة في تأطير شهادات اللاحقة.

حقائق عامة: القيود المفروضة على حقوق الإقامة في القدس الشرقية¹¹

- بموجب القانون الإسرائيلي، فإن غالبية الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس هم "مقيمون دائمون" وليسوا مواطنين إسرائيليين، ووضع إقامتهم مشروط بإثبات أن "مركز حياتهم" يكمن داخل الحدود البلدية بحسب التعريف الإسرائيلي.
- يمكن إلغاء وضع الإقامة إذا اعتبرت السلطات عدم تحقق شروط الإقامة. وقد تم إلغاء إقامة نحو 14,000 فلسطينياً من القدس الشرقية بين عامي 1967 ومنتصف عام 2010 (لا يتضمن ذلك الأطفال المعالين).
- نظراً لعدم انتقال الإقامة الدائمة تلقائياً من خلال الزواج، ينبغي على الفلسطيني المقيم في القدس

الشرقية الذي يتزوج من منطقة أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة، ويرغب في السكن في المدينة مع زوجته/ زوجها، عليه أن يقدم طلب لم شمل. ومعاملة طلب لم الشمل طويلة ومضنية حتى إنها أصبحت يستحيل السكن فيها منذ 2003، عندما أدخلت إسرائيل قانون لم الشمل والذي لا يؤثر فقط على تأثير هذا القانون غير متجانس على سكان القدس الشرقية المحظور عليهم أن يقوموا بلم شم أزواجهم وكذلك أبنائهم القصر

● على عكس المواطنة، لا يتم منح الإقامة الدائمة إلى أطفال حاملها "من خلال الحق"، ويمكن للأطفال أن يحصلوا فقط على الإقامة الدائمة في ظل ظروف معينة. ويؤدي هذا إلى صعوبات في تسجيل الأطفال – حين يكون أحد الوالدين مقيماً في القدس والآخر مقيم في مكان آخر في الضفة الغربية أو قطاع غزة. ويقدر أحد المصادر أن هناك نحو 10,000 طفل غير مسجلين في القدس الشرقية. ونتيجة ذلك، هناك العديد من الفلسطينيين المقيمين "بشكل غير قانوني" في القدس الشرقية مع أزواجهم، وحالات أسر مشتتة بحيث يجبر الشريك غير المقدسي على العيش خارج المدينة، مع أو بدون الأطفال.

● منذ احتلال إسرائيل القدس الشرقية في عام 1967، و ضمها لاحقاً، مُنع السكان الفلسطينيون في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة من الإقامة في القدس الشرقية، إلا من خلال عملية "جمع الشمل". ومنذ أوائل التسعينيات بات مطلوباً من فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة أيضاً الحصول على تصاريح لدخول القدس الشرقية وإسرائيل.

ذكر المستطلعون في هذه الدراسة جميع المشاكل التي تم ذكرها في المربع أعلاه، باعتبارها بعضاً من تهديدات الحماية الأكثر إلحاحاً التي يواجهونها. وتم التأكيد على جانبين تقريباً باعتبارهما تهديدتين يشملان الجميع.

- الاعتماد من أجل الحقوق الأساسية على سلطة احتلال معادية
- يسبب عبء الإثبات ضعفاً دائماً

أكد معظم المستطلعون الغضب التي مروا به لاعتماد حقوق إقامتهم على قوانين وقرارات تتخذها قوة محتلة.

لقد ولدت هنا، وُلد والدي هنا، وُلد جدي هنا. هل يمكن لشخص ما أن يفسر بأي حق يمكن للسلطة الإسرائيلية أن تقرر إذا كنت من القدس أم لا؟ (رجل، شعفاط، القدس)

أرجو أن تدركوا درجة سخف الأمر. نفس الناس الذين يريدوننا أن نغادر هذا المكان هم الذين يقررون ما إذا كنا نمتثل للقوانين أم لا. هل أحتاج إلى أن أشرح سبب عدم وجود معنى في هذا؟ (امرأة شابة، العيسوية، القدس)

يذكر العديد المعاملة غير المتساوية للمواطنين إسرائيليين والفلسطينيين كسبب إضافي للاستياء.

يمكن لأشخاص من أي جزء من العالم، من أستراليا، من روسيا، من أي مكان، أن يقرروا في يوم من الأيام أن يأتوا إلى هنا، لأن دولة إسرائيل ترحب بهم إذا كانوا يهوداً. وفي الوقت نفسه، نحن، الذين عشنا ونشأنا هنا، بحاجة إلى إثبات ألف شيء إذا أردنا البقاء! (مجموعة نقاش، رجال، البلدة القديمة، القدس)

زوجي ليس مقيماً، ولكني مقيمة، ومن المستحيل تخيل جميع الصعوبات التي تواجهني من أجل تسجيل طفلي فقط. هل تعرف أن الطفل الإسرائيلي يمكن تسجيله من دون أي مشكلة حتى لو وُلد في أي بلد آخر؟ (امرأة شابة، بيت حنينا، القدس)

إن حقيقة أن على السكان الفلسطينيين أن يثبتوا أنهم يمثلون لكل شرط ليكونوا مقيمين، يضعهم في حالة من الضعف الشديد. وقد أكد العديديون أن عبء الإثبات في حد ذاته مصدر توتر وقلق.

زارنا مفتشون اسرانيليون على حين غرة قبل العيد، فقط للتأكد إن كان لدينا طعام في الثلاجة، وأنا نقيم هناك حقاً ونستعد للاحتفال (رجل، بيت حنينا، القدس)

في اللحظة التي يكون فيها أمر ما غير واضح للإسرائيليين، فسيجعلون حياتك مستحيلة. سيأخذون عن جميع الأدلة بأنواعها على أنك تعيش حقاً هنا. والأمر لا نهاية له، فإذا أبرزت لهم إيصال الإيجار، فسيطلبون فاتورة مختلفة. يطلبون من البعض إبراز صور تظهر أنهم كانوا هناك باستمرار (امرأة، رأس العامود، القدس)

من الجوانب المثيرة للقلق التي أكدها معظم المستطلعين هو الإجهاد الدائم الناجم عن الإحساس بأن أي خطأ تافه أو سهو قد يضعهم في خطر التشريد.

من السهل جداً أن تتغاضى مع مطالب البلدية أو تغفل دفع الضرائب ولكنك تقع في ورطة إذا كنت سيئ الحظ" (مجموعة نقاش، نساء، العيسوية، القدس)

من الصعب أن تعرف كل شرط، ولا سيما عندما تتغير القوانين. فالكثير منا قد يكون في خطر عدم الامتثال لبعض القوانين حتى من دون أن يعرفوا ذلك. إنها معقدة جداً ونحن أناس بسطاء، ولا يمكننا معرفة كل منها (مجموعة نقاش، رجال، البلدة القديمة، القدس)

تفرض القيود المفروضة على حقوق الإقامة جنبا إلى جنب إلى القيود المفروضة على السكن، وعمليات الهدم، وعدم توفير خدمات ملائمة في القدس الشرقية، ضغطاً لا يولد تهديدات حماية مباشرة فحسب، بل يجبرنا في نهاية المطاف على النزوح "الطوعي". وتفسر هذا الشعور شهادة واحدة من بين العديد من الشهادات المماثلة:

من الواضح جداً بالنسبة إلينا أن أياً من هذه السياسات ليس مصادفة، فهي سياسات مخطط لها بشكل جيد لحملنا على مغادرة القدس، وهذا هو الهدف الرئيسي للإسرائيليين. ففي يوم ما يمكنك أن تطلق عليها إلغاء حقوق الإقامة، وفي يوم آخر يمكنك تسميتها القبض على ابنك من دون سبب. ذلك كله جزء من الاستراتيجية نفسها: الضغط علينا حتى نغادر (مجموعة نقاش، رجال، سلوان، القدس)

3.2.2 البطالة

تظهر المقابلات والدراسة البطالة باعتبارها من المشكلات الأساسية الأهم للحماية في القدس الشرقية، جنبا إلى جنب مع التهديدات المتعلقة بالتشريد التي عرضناها أعلاه.

على الرغم من أن مشكلة البطالة مظاهر وأشكال مختلفة في القدس، يعتبر المستطلعون أن أثر غير المتناسب على الفلسطينيين مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالتدخلات الإسرائيلية. قبل تقديم تحليل البطالة كما أعربت عنها المجتمعات في القدس الشرقية، فقد تساعد بعض الحقائق العامة في تأطير الشهادات:

حقائق عامة: البطالة في القدس الشرقية¹²

- لا يشارك 40 % من السكان العرب الذكور في القدس في سوق العمل.
- لا تشارك نحو 85 % من النساء الفلسطينيات في القدس في القوى العاملة.
- يعيش نحو 75.3 % من الفلسطينيين و83.1 % من الأطفال الفلسطينيين (أكثر من 95,000) تحت خط الفقر.
- كانت القدس الشرقية تاريخياً مركزاً للاقتصاد الفلسطيني والحياة الاجتماعية. لكن في أعقاب حرب عام 1967، وضم إسرائيل المنطقة ونفاذ القانون الإسرائيلي، جرى التفريق بين وضع الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس وفي المناطق الفلسطينية الأخرى. كما أن مسار الجدار، الذي يشق طريقه حول القدس على طول 142 كم قطع فعلياً الأحياء الفلسطينية بعضها عن بعض وعزلها عن المركز الحضري لمدينة القدس.
- نظرا إلى الحواجز وشرط حصول الفلسطينيين من الضفة الغربية على تصاريح من الجيش للعبور إلى المدينة، انتهى دور القدس الشرقية كونها مركزاً حضرياً يوفر الخدمات والفرص لأجزاء واسعة من الضفة الغربية، إلى مدينة حدودية مع قدرة وصول محدود للغاية إليها.
- أغلق أكثر من 5,000 من الأعمال الفلسطينية في القدس أبوابه بين عامي 1999 و2011.
- المنطقة الصناعية الوحيدة في القدس الشرقية، في وادي الجوز، في خطر بسبب الغرامات وأوامر الإخلاء الصادرة بعد تصنيفها منطقة سكنية من قبل السلطات الإسرائيلية.
- هناك ثلاثة مجالات رئيسية لفرص العمل للفلسطينيين في القدس الشرقية: قطاع الفنادق والمطاعم (25%)، والتعليم (19%)، وتقديم الخدمات العامة (19%).

وصف المستطلعون الذين ذكروا البطالة باعتبارها أحد تهديدات الحماية الرئيسية، تجاربهم التي تظهر زوايا مختلفة من المشكلة. فعلى غرار ما يحدث مع باقي مشاكل الحماية في فلسطين (انظر الفصول التي تتناول المنطقة (ج) وقطاع غزة)، فإن ظهور وجود العديد من المجتمعات التي تعاني من نفس المشكلة يبقى صحيحاً طالما تم تعريف هذه المشكلة بعبارات عامة - أي البطالة. ومع ذلك، فحالما يتم فحص المشكلة عن كثب، يصبح عدم التجانس هو القاعدة، وتُظهر المجتمعات مجموعة واسعة من مختلف المشاكل الفرعية والاستراتيجيات المختلفة، تبعاً لسياق محدد. علاوة على ذلك، يتشارك جميع المجتمعات التي أُجريت معها مقابلات الشعور بأن هناك ضغط استراتيجي إسرائيلي لجعل الفلسطينيين يغادرون القدس.

يمكن تصنيف الحالات والأسباب المختلفة المتعلقة بالبطالة وفقاً للمجتمعات التي أُجريت معها مقابلات في الفئات الرئيسية الثلاث التالية:

¹² لا تتوفر بيانات رسمية حول معدلات البطالة بين الفلسطينيين في القدس الشرقية نظراً لأن الإحصائيات التي تصدرها السلطات الإسرائيلية لا تقند هذه المعدلات حسب مواطنين عرب أو يهود

- الجدار وأثره الاقتصادي
- الإجراءات الإسرائيلية التي تؤثر في العمال الفلسطينيين في القدس الشرقية
- صعوبات محددة تواجه المرأة للانضمام إلى قوة العمل

الجدار وأثره الاقتصادي عزل الجدار بحكم الأمر الواقع القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية. فقد كانت القدس تقليدياً مركز الاقتصاد، والتجارة والحياة الاجتماعية الفلسطينية، ولكن الآن يعوق الوصول المحدود للغاية إليها إمكاناتها الطبيعية، وله تأثير سلبي أساسي التجارة، كما يضيف المستطلعون عقبات إضافية مختلفة للوضع العام هذا:

إن جدار الضم يدمر أعمالنا. فمن قبل، كان العديدون من المناطق المحيطة الكبيرة مثل أبو ديس أو العيزرية يأتون للتسوق هنا. لكن ذلك كله انتهى منذ بناء جدار الضم (رجل، تاجر، الشيخ جراح، القدس)

من الصعب جدا الاستمرار في العيش، يجد الإسرائيليون دائما وسائل لجعل حياتنا صعبة. كانت هذه السوق تعج بالناس القادمين من الضفة الغربية، وخاصة يوم الجمعة عندما يأتون للصلاة. لكن بناء جدار الضم أنهى ذلك، وأصبحت الأمور صعبة للغاية. لقد كان لدي مساعدين اثنين، ولكن لا يمكنني الاحتفاظ بهما أكثر. (رجل، تاجر، البلدة القديمة، القدس)

الإجراءات الإسرائيلية التي تؤثر في العمال الفلسطينيين في القدس الشرقية

تفاهم الأنظمة التجارية الإسرائيلية التي تعيق بشدة تدفق السلع والخدمات بين الضفة الغربية والقدس من الصعوبات الناشئة عن عدم قدرة الزبائن من باقي الضفة الغربية الوصول إلى القدس.

يجعلنا الإسرائيليون نشعر كما لو أن الضفة الغربية بلد مختلف نحتاج إلى الاستيراد منه ودفع الضرائب. هل تدركون؟ نستورد من إخواننا الذين يعيشون على بعد 30 كم من هنا، والذين كانوا دوماً موردين إلينا أو مشترين. لا يمكن فهم ذلك (رجل، تاجر، شعفاط، القدس)

يؤكد آخرون التأثير المضاعف للقوانين التجارية مع ضغوط أخرى على الميزانية العامة للحفاظ على لقمة العيش.

من السهل القيام بعملية حسابية. ما نشتره من الضفة الغربية أصبح أكثر تكلفة، وبالكاد نحقق أرباحاً. وفي الوقت نفسه، ازدادت الأسعار التي كنا ندفعها بدل الإيجار: فكيف يمكننا تدبير أمورنا؟ (رجل، تاجر، بيت حنينا القدس)

كما هو الحال مع القيود المفروضة على السكن يشكل تهديد التثريد خلفية قائمة لجميع هذه المشاكل الاقتصادية.

من غير الممكن أن تكون قادراً على المنافسة مع المنتجات الزراعية من الضفة الغربية في القدس. الحل الوحيد المتبقي هو مغادرة القدس والذهاب إلى الضفة الغربية، وهذا ما يريده الإسرائيليون. سنحاول تفادي ذلك ما أمكننا. لكن بصراحة، لا أعرف كم من الوقت سيكون ذلك ممكناً. (مجموعة نقاش، نساء وعائلات تجارية، البلدة القديمة، القدس)

صعوبات محددة تواجه المرأة للانضمام إلى قوة العمل

كما ذكر أعلاه، فإن 15% فقط من النساء الفلسطينيات يشاركن في قوة العمل في القدس. وقد حددت المستطلعات أسباب مختلفة لهذا التفاوت بأنها نابعة من أدوار النوع الاجتماعي، والضغط الممارس بسبب العمل المزدوج والنقص في البرامج البلدية لمرحلة ما قبل المدرسة.

تؤكد الأغلبية وجود مزيج من أدوار النوع الاجتماعي والرواتب القليلة:

ثمة أمر واحد واضح: نحن النساء يجب ان نهتم بمنزلنا ونرعى أطفالنا. إذا عملنا، علينا أن نحافظ على نفس الواجبات في المنزل، وهذا شيء مرهق للغاية. (مجموعة نقاش، شابات، شعفاط، القدس)

البعض منا يقمن بوظائف بدوام جزئي، ولكن سيكون من الصعب حقاً أن تجد إحدانا وقتاً للقيام بعمل كامل، وعلى أي حال فإنهم يفضلون توظيف الرجال دائماً (مجموعة نقاش، شابات، سلوان، القدس)

يزداد تفاقم وضع الحرمان هذا بسبب نقص برامج مرحلة ما قبل المدرسة:

العمل؟ سيكون أمراً رائعاً أن أساعد عائلتي، ولكن لدي توائمان يبلغان من العمر 3 سنوات. لا أستطيع أن أعمل ما لم يتمكنوا من الذهاب إلى المدرسة، ولكن عدداً قليلاً جداً من الأطفال الفلسطينيين يمكنهم الذهاب إلى المدرسة قبل سن الخامسة. ينبغي أن يذهبوا بموجب القانون، ولكن الواقع أنه لا يوجد أماكن لأطفالنا، وعلينا أن نعتني بهم (امرأة، المدينة القديمة، القدس)

3.3 الحماية الذاتية الرئيسية واستراتيجيات المواجهة في القدس الشرقية

من أجل تحديد الأصول واستراتيجيات المجتمعات المحلية، تعتبر الدراسة الحالية "الحماية الذاتية" أو "استراتيجيات المواجهة المحلية" فقط الاستراتيجيات التي تستخدمها المجتمعات لمواجهة تهديدات الحماية من دون أي مساعدة خارجية. وفي هذا الصدد، فإن العمل الذي يتم القيام به بالتنسيق مع منظمات الحماية وحتى عمل المنظمات غير الحكومية المحلية أو الحكومات المحلية يعتبر "خارجياً" بالنسبة إلى المجتمع.

يتم عرض استراتيجيات المواجهة في نفس الترتيب مثل تهديدات الحماية الرئيسية التي نوقشت أعلاه.

3.3.1 استراتيجيات مرتبطة بحالة النزوح

كما بينا في وصف التهديدات على الحماية، فإن معظم سكان القدس الفلسطينيين الذين أجرينا معهم مقابلات اعتبروا أن القيود على السكن والمحددات المفروضة على حق الإقامة تشكل أحد أهم التحديات التي تمس بحمايتهم.

3.3.1.1 القيود المفروضة على السكن - الحماية واستراتيجيات المواجهة

باختصار، كانت التهديدات الملموسة التي وثقت بموجب القيود المفروضة على السكن: الاكتظاظ، وخطر هدم المنازل، والصعوبة في دفع الإيجار، والاستيلاء من الخدمات البلدية.

يمكن تصنيف الاستراتيجيات الرئيسية لمواجهة القيود المفروضة على السكن في ثلاث مجموعات:

- بناء ملاحق للمنزل أو منازل جديدة
- التشرّد كحماية ذاتية
- مجموعة استراتيجيات للتخفيف والتحمل

تبين جميع استراتيجيات الحماية الذاتية أو استراتيجيات المواجهة فيما يتعلق بالقيود المفروضة على السكن في القدس سمة مشتركة واحدة: لا تواجه استراتيجيات المواجهة "تهديد حماية ثابت"، ولكن ما يمكن تعريفه بأنه "تهديد حماية حيوي واستراتيجي". بعبارة أخرى، تتم الاستجابة لاستراتيجيات المواجهة والتكيف التي استخدمها الأفراد والمجتمعات من قبل السلطات الإسرائيلية بوسائل عدة، يبدو أنها مصممة لجعل استراتيجيات المواجهة غير فعالة (انظر الأمثلة أدناه).

إن لهذا آثار مهمة، سواء بالنسبة لنطاق وفعالية استراتيجيات الحماية الذاتية ولفائدة وأهمية المساعدات الخارجية من قبل المجتمع الدولي الذي يعمل على الحماية (انظر لاحقاً لمزيد من التفاصيل).

في العلاقة مع النطاق المحدود لاستراتيجيات التخفيف، يجدر التأمل في كيف يمكن - في حالة وجود تهديدات حماية "ثابتة" - أن يكون لاستراتيجية الحماية الذاتية القدرة على فهم المشكلة تدريجياً، من تقديم حلول جزئية أو تكيفات تجعل المشكلة أكثر تحملاً. وفي المقابل، في حالة وجود تهديدات "حيوية" واستراتيجية، فإن استراتيجية التعامل التي تبدأ بكونها ناجحة تتسبب بحدوث ردة فعل، ذلك أن تهديد الحماية لا ينشأ كنتيجة ثانوية لحالة معينة، ولكنه تهديد متعمد يهدف إلى إيجاد توتر وإجهاد وتشريد في نهاية المطاف. ويظهر هذا النمط في تحليل العملية في كل من استراتيجيات المواجهة الرئيسية التي تم تحديدها.

بناء ملاحق للمنزل أو منازل جديدة عندما تكبر العائلات الفلسطينية وتواجه مشاكل القيود المفروضة على السكن، فإن ردة الفعل الأولى الطبيعية تتمثل في محاولة بناء طوابق جديدة أو مرفقات للمنازل القائمة أو بناء منزل جديد تبعاً للظروف والاقتصادية والقدرات. لكن ينطوي هذا في القدس على طلب تصريح تصدره السلطات الإسرائيلية، وهو باهظة التكلفة بالنسبة إلى السكان ذوي الدخل المنخفض. كما يستلزم ذلك التعامل مع نظام إداري إسرائيلي يجعل من الصعب التنبؤ بالإطار الزمني للعملية، كما أنه من غير المرجح منح تصاريح للسكان الفلسطينيين الأمر الذي يضع السكان الفلسطينيين في وضع ميؤوس منه. لذلك، تتمثل إحدى استراتيجيات المواجهة الأكثر تكراراً كما حددها المستطلعون في هذه الدراسة في القيام بالبناء من دون انتظار الحصول على تصريح^ح

كنا نظن أن طلب الحصول على تصريح للبناء مضيعة للوقت والمال. إنهم إسرائيليون، إنهم يريدون منا المغادرة فقط! كيف ستطلب تصريحا إلى شخص يحلم في رؤيتك تغادر؟ (مجموعة نقاش، ذكور، شعفاط، القدس)

عندما أصبح اكتظاظنا جميعاً في غرفة واحدة وغرفة المعيشة أمراً لا يطاق، حاولنا الحصول على تصريح لبناء طابق آخر فقط. لقد كانت عملية بيروقراطية صعبة، ولكن لابن عمي صديق قدم لنا المشورة. المشكلة الرئيسية هي أننا لا نعرف متى سنحصل على إجابة. بعد بضعة أشهر ردوا علينا أن هناك بعض المعلومات الناقصة. ومن ثم بعد بضعة أشهر شيء آخر. . . ونحن نقدم في كل مرة ما هو مطلوب. ولكن بعد مرور سنة على الطلب الأخير، ما زلنا بانتظار الرد. لا يمكننا أن نتنظر بعد الآن، وقررنا أن نبدأ بالبناء على أمل أن نتلقى رداً إيجابياً. وعلى الرغم من أن معظم الذين أعرفهم يقولون لي أنني لن أحصل عليه (التصريح). (ذكر، بيت حنينا، القدس)

بطبيعة الحال، البناء من دون ترخيص خطر كبير، ولكن لا يوجد لدينا أي خيار. وهل تعلمون؟ كون المرء فلسطينياً وبقاؤه في القدس مخاطرة عالية، ذلك أن أطفالنا تتم مضايقتهم في الشارع، ولا نحصل على الخدمات، ويتم إفهامنا أنه من الأفضل أن نغادر. لذلك نحن بحاجة إلى التأقلم، والتأقلم يأتي مع المخاطر، لأنهم سيبدلون قسارى جهدهم لعدم السماح بحصول ذلك. (مجموعة نقاش، اناث، البلدة القديمة، القدس)

ومع ذلك، لا توفر هذه الاستراتيجية حلاً، إذ إنها تحوّل مشكلة "الاكتظاظ" إلى مشكلة أخرى: "خطر الهدم". فالخطوة المنطقية المتمثلة في "البناء" لمواجهة "الاكتظاظ" تصبح تلقائياً "بناء غير قانوني" في نظر النظام الإسرائيلي. وهذا مثال جيد على النمط المذكور أعلاه: إذا بدت استراتيجية المواجهة أنها ناجحة، فإنها تتسبب في ردة فعل السلطات قبل أن تتمكن من توفير حل.

^د خلال السنة الفائتة تلقى الفلسطينيون عدد تصاريح بناء أقل ب 200 تصريح من العام الماضي. وبناء على النمو السكاني هناك ضرورة لإصدار تصريح بناء ل 1500 وحدة سكنية سنوياً لتغطية احتياجات السكان الفلسطينيين. " رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي، ملاحظة خارجية 2012

^ح تتسجم نتائج هذا البحث مع الإحصائيات العامة، مثل "يقدر مكتب الأوتشا أن ما لا يقل عن 32% من مجموع المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية قد بنيت دون احترام متطلبات التقسيم العمراني الإسرائيلي. في القدس الشرقية: أهم المخاوف الإنسانية. (بالإنجليزية) عدد خاص. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية - الأرض الفلسطينية المحتلة. آذار 2011

صحيح أن خطر تدمير منزلنا أو متحرك، أمر صعب جداً بالنسبة إلينا، لكن لم ليس علينا التفكير كثيراً لاتخاذ قرار حول إضافة غرفة جديدة، ويكون اتخاذ القرار سهل عندما لا يكون لديك أي خيار آخر (أسرة، رأس العامود، القدس)

تلقي معظمنا أوامر هدم. إنه أمر مزعج للغاية، لكننا لن نغادر، لا نريد المغادرة. وعندما تكبر عائلتنا فسنبني لها، لأن ذلك حقنا، ولأن ذلك الأمر الوحيد الذي يمكننا القيام به (مجموعة نقاش، رجال، سلوان، القدس)

جدير بالذكر أن هذه الشهادات لا تتكلم مباشرة عن عمليات الهدم، ولكن عن "خطر الهدم". ومن المهم أن ندرك أن نطاق مشكلة هدم المنازل لم يتم وصفها بشكل جيد بعدد المنازل المهتمة وحدها؛ فحجم تهديد الحماية يُفهم بشكل أكثر دقة بما في ذلك "أولئك المعرضين لخطر هدم منازلهم"، حتى في الهدم الذي لم يحصل. فالإجهاد والضغط التي تمارس لمغادرة منزل كبير عندما يتم إصدار أمر هدم. حتى إذا بقي أمر الهدم غير منفذ لفترة غير محددة من الزمن، فإن ذلك يشكل مصدراً دائماً للتوتر يحوم فوق العائلة التي تعيش في المنزل.

لا يمكنك أن تتخيل كيف هي الحال أن تعيش من دون معرفة إن كان منزلك سيدمر في الغد، أو في غضون شهر، أو في غضون سنة. هل من المفترض أن أشتري جهاز تلفزيون يمكن أن يتم تدميره؟ هل من المفترض أن أستثمر أموالاً في مرحاض أفضل أم في زرع شيء مكلف في الفناء الخلفي الصغير؟ كل قرار تتخذه، فإنك تواجه خطر وقوع كارثة إذا كنت سيئ الحظ" (ذكر، العيسوية، القدس)

يغادر معظمنا مع خوف دائم من الاضطرار إلى المغادرة بسرعة. يأتي الجنود ويقولون لك لديك 15 دقائق لمغادرة المنزل وعليك أن تأخذ ما تستطيع... (مجموعة نقاش، اناث، شعفاط، القدس)

تلقينا جميعاً أوامر هدم. من سيكون التالي أو متى؟ إننا لا نعرف. . . (مجموعة نقاش، ذكور، رأس خميس، القدس)

لا تتوفر بيانات موثوقة حول نطاق المنشآت "غير القانونية" القائمة حالياً، ولكن حسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية (الأوتشا) لعام 2011¹³، فإن ما لا يقل عن ثلث السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية – أي نحو 93,100 نسمة – مهددون بخطر احتمال هدم منازلهم. من الواضح أن الدوافع لتشريد هؤلاء الـ 93,100 نسمة كبيرة للغاية. ويتفاقم هذا الخطر بفعل التهديدات التي تشجع على النزوح عن القدس (اطلع على القيود المفروضة على الإقامة في الأقسام السابقة).

التشريد بغض النظر عن أي رأي سياسي أو أخلاقي، تشكل استراتيجية الحماية الذاتية الفعلية لتفادي تهديدات الحماية مثل الاكتظاظ وهدم البيوت وجميع الإكراهات التي تمارس على الفلسطينيين في القدس.

كنا نظن دائماً أننا سنبقى في القدس مهما كان الثمن، ولكن بعد ذلك رأينا المضايقات المستمرة لعائلتنا، والضغط المتزايد على أطفالنا، فكرنا بمستقبلهم وانتقلنا إلى رام الله. كان هذا أصعب قرار في حياتنا. (أسرة، رام الله)

يغادر العديدون القدس لمجرد أنهم لا يستطيعون حتى تحمل العيش هناك، فقد تمكن الإسرائيليون جعلنا نحقق بالقليل جداً من الأرض للبقاء، فقد أصبح كل شيء مكلفاً بشكل مصطنع. أنا محظوظ أي في وضع جيد، ولكن بالنسبة إلى كثيرين فإن الوسيلة الوحيدة الممكنة لعيش لائق هي الانتقال إلى مكان آخر (ذكر، الشيخ جراح، القدس)

يستحق اثنين من خصائص هذه الاستراتيجية الاهتمام: أولاً، في معظم الحالات، فإن مغادرة القدس كاستراتيجية حماية ذاتية تستخدم فقط كملاد أخير وترقى في معظم الحالات إلى "التهجير القسري". ثانياً، إن لهذا التشريد تأثير سلبي وعواقب شديدة. فالفلسطينيون في القدس مصنّفون مجرد "مقيمين دائمين"،

وليسوا مواطنين. وهذا يعني أنه إذا انتقل الفلسطينيون خارج حدود البلدية في الضفة الغربية، يعتبر النظام الإسرائيلي أنهم حوّلو "مركز الحياة" الخاص بهم في القدس، وبذلك لا يفقدون إقامتهم فحسب، ولكن أيضاً إمكانية العودة مرة أخرى بحرية إلى القدس، حتى كزائرين، وكذلك جميع المنافع الاجتماعية المرتبطة بإقامتهم في القدس. وبصرف النظر عن الألم الذي على هذه الأسر تحمله فيما يتعلق بالتخلي عن منازلهم وعن المدينة، فالثمن الواجب دفعه مرتفع جداً من حيث القيود المفروضة على الحركة، وفقدان الصلات الاجتماعية والمنافع المادية، فهو قرار يُتخذ في حالة يأس فقط، كما هو واضح من المقابلات.

في حين أن مغادرة القدس قرار يُتخذ على مستوى الفرد أو الأسرة، فإن الفلسطينيين المقيمين في القدس يدركون أن لمثل هذا القرار تأثير مباشر على الوضع العام للمجتمع بأكمله. فما يعتبره الفرد قراراً ضرورياً في نهاية المطاف أو قراراً لا بد منه، قد يغير التوازن الديموغرافي في القدس، وهذا من شأنه أن يحدد مسبقاً عملية المفاوضات مستقبلية على المدينة بطريقة تعتبر مواتية بالنسبة للمصلحة السياسية لإسرائيل. وتشير المقابلات كيف أن المعضلة الأخلاقية بين مصلحة الفرد والمجتمع على نطاق أوسع تُحلّ غالباً بقرار "اجتماعي/ وطني" يقتضي البقاء. ومع ذلك، ففيما تزداد القيود المفروضة على الحياة اليومية، تصبح معضلة أيضاً صعبة على نحو متزايد، حتى بالنسبة إلى الذين لديهم وسائل المغادرة إلى بلد آخر:

لدى زوجي جنسية مزدوجة ويمكننا السفر إلى أوروبا. أحياناً أنظر إلى أطفالي وأفكر: هل لي الحق في الحد من مستقبلهم بما يجعلهم يعيشون الوضع الرهيب الذي نعيش فيه في القدس على أساس يومي؟ ومن ثم أفكر أيضاً: إذا غادر هؤلاء الذين يمكنهم المغادرة بسهولة، فستضيع القدس إلى الأبد بالنسبة لنا جميعاً، هل يمكنني فعل هذا لشعبي؟ ولا أزال أعيش هنا، على الرغم من القيود كلها (امرأة في الثلاثينيات تعمل في منظمة دولية، بيت حنينا، القدس)

إن التعامل مع مثل هذه المعضلات بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ككل، أكثر صعوبة في مجتمع لديه شعور قوي بالانطواء تحت مظلة المجتمع.

لقد فقدنا الطاقة كلها وكل الفرص في هذه المعركة للاحتفاظ بأرضنا. والقوة الوحيد المتبقية لدينا هي إرادتنا في المقاومة والبقاء على الرغم من كل شيء. إذا غادرت، فإنني أخون كل أولئك الذين قاتلوا قبلي، وكل الذين يقاومون معي. (شاب، سلوان، القدس)

في الوقت ذاته، فإن الكفاح على المستوى السياسي لتأكيد السيادة على القدس في كلا الجانبين – إسرائيل والسلطة الفلسطينية – تنتقص الاحتياجات الفردية وحقوق الإنسان للإنسان الفرد، الذي يدفع ثمناً مزدوجاً: فيقدر ما لإسرائيل مصلحة سياسية في تهجير الفلسطينيين من القدس، تحاول السلطة الفلسطينية الحد من الانتقال/النزوح من القدس. وفي هذا الصدد، فإن الذين يتخذون القرار الصعب بالمغادرة والانتقال إلى الضفة الغربية، لا تعترف بهم السلطة الفلسطينية، ويصبحون بحكم الأمر الواقع "عديمي الجنسية" إلى درجة أعلى من بقية الفلسطينيين في الضفة الغربية. ويدرك المستطلعون للذين شددوا على تهديدات التهجير هذا الوضع أيضاً.

نظراً إلى عدم وجود أرقام رسمية يمكن الوثوق بها عن أعداد المشردين الفلسطينيين من القدس الشرقية (هذه البيانات تعتبر حساسة من كلا الجانبين) فمن غير الممكن تحديد تحدي الحماية هذا بدقة. ومع ذلك، يكشف هذا البحث وملاحظات متعددة من المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة عن حالات متعددة. وفي موازاة ذلك، فلا جدال في أن "خطر التشريد" نظراً إلى الظروف التي لا تطاق والضغط المستمر يؤثر عملياً في كل فلسطيني يعيش في القدس بدرجة أكبر أو أقل.

مجموعة استراتيجيات للتخفيف والتحمل

لا يوجد ثمة خيار لدى أولئك الذين لا يلجؤون إلى البناء "غير القانوني" أو الانتقال إلى مناطق أخرى من الضفة الغربية للعثور على مساكن بأسعار معقولة وتجنب الضغط (مقابل فقدان حقوقهم في الإقامة)، سوى الاستمرار في العيش في منازل مكتظة، في حين يواجه بعضهم خطر الهدم، وخدمات بلدية غير ملائمة. وتظهر هذه المجموعة عددا كبيرا من استراتيجيات المواجهة المختلفة ذكرها المستطلعون باعتبارها عامة أو كثيرة في المجتمعات المحلية، و هي غير متجانسة جداً، وتعالج جوانب وزوايا مختلفة من مشاكل القيود المفروضة على السكن، ولكن لجميعها سمة واحدة مشتركة: إن نطاق التخفيف من حدتها محدود جداً مقارنة بحجم المشاكل التي يتم مواجهتها، ولا تعالج أي منها بشكل مرضٍ المشاكل ذات الصلة. وفي هذا الصدد، فبدلاً من "استراتيجيات الحماية الذاتية" التي يمكن أن توصف بأنها لاستراتيجيات التحمل أو لاستمرار في الحياة:

وتتلخص أبرز الاستراتيجيات التي ذكرها المستطلعون في ما يلي:

• **دعم الأسرة.** تعتبر الأسرة الممتدة السند الأهم الذي يمكن التعويل عليه عند تعرض الفرد أو الأسرة لأي من القيود المفروضة على السكن. ولكن القيد الرئيسي يتأتى في الحالات – وهي الأكثر – التي تتأثر فيها الأسرة ككل أو عندما يتشارك جميع الأشخاص تدريجياً في الشبكة مشاكل مماثلة على مستوى المجتمع المحلي أو على مستوى الحي.

لا أعرف ما كنت سأفعل من دون مساعدة إخوتي. الحمد لله أنهم يساعدونني دائماً، بجميع أنواع المساعدة، وليس المالية فقط، ولكنهم يسمحون لنا أيضاً باستخدام منزلهم، ما يجعلنا نشعر أن ما لهم لنا (ذكر، شعفاط، القدس)

• **دعم المجتمع المحلي.** في حالة وجود تهديدات وشيكة، يشكل دعم بقية المجتمع، سواء في شكل مساعدة فورية أو فقط من خلال مساندتهم معنوياً، جانباً يقدره المستطلعون بشكل كبير. ومرة أخرى، فأمام حجم التحديات، يعد هذا مساهمة مهمة في القدرة على التحمل – ولكنه ليس حل حماية حقيقي.

لقد أعطوا أوامر الهدم إلى أربع عائلات. التقى كبار السن لمناقشة الوضع، فكر البعض في من يمكنه أن يساعد في تقديم المشورة. أعلم أن ليس في مقدورهم وقف هذا إذا كان الإسرائيليون يريدون حقا تنفيذه، لكننا لم نشعر قط أننا وحيدين، وهذا أمر مهم جداً (مجموعة نقاش، أنات، شعفاط، القدس)

كان الأمر من أصعب لحظات حياتي، فبعد كل هذا العمل، صرنا في الشارع. على الفور عرض الجميع شيئاً ما، حتى لو كان لديهم القليل جداً، من مكان للإقامة إلى شيء للأكل. من ناحية كنا حزينين جداً، ومن جهة أخرى شعرنا أننا أقوى جداً (أسرة، المجتمع البدوي، القدس/ المنطقة "ج")

• **تجنب مراكمة الأصول القيمة في حالات خطر الهدم.** بعض الأسر التي لديها أصول تعتبرها ثمينة، تعهد بها إلى صديق أو أحد أفراد أسرته في حالة أقل خطورة لتفادي فقدانها في حالة حدوث هدم مفاجئ. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

لدي مجموعة من الكتب التي ورثتها من والدي. عن الشعر والمسرح. كل شيء. بعض هذه الكتب قديم جداً، لكنها أكثر أهمية لما تعنيها بالنسبة إلينا. أود أن أراهم على الحائط، وأن أختار الكتاب الذي أشاء، وأن أريهم للأصدقاء عند زيارتهم، ولكن لا يمكننا المخاطرة بفقدان كل هذا في يوم واحد. لذلك أبقى فقط على عدد قليل، وأعرت الباقي لأصدقاء زوجتي الذين يعيشون في منطقة أكثر أمناً (ذكر، شعفاط، القدس)

• **التناوب في المنازل المكتظة.** يتم التخفيف من حدة التوتر الناجم عن تركيز الأسر الممتدة في مساحات قليلة بلجوء هذه الأسر على التنظيم الذاتي فيما يتعلق بالوقت واستخدامات المنزل حتى يمكن الاستفادة قدر المستطاع من الموارد الشحيحة (الضوء والماء والفضاء).

تعلمنا شيئاً فشيئاً، ولكننا ندرك الآن أن من المهم أن نقرر من يدرس ومتى، ومن الذي ينام ومتى، للتأكد من أننا نستخدم الضوء ونسمح للآخرين بالنوم. معرفة الوقت لأفضل للاستحمام اعتماداً على جداولنا ضروري أيضاً. الآن ننظم كل جانب من جوانب حياتنا، علينا أن نتعلم (مجموعة نقاش مختلطة من الجنسين، مراهقون، البلدة القديمة، القدس)

• **القيادة والجمعيات.** قدرة المجتمعات أو الأحياء لتنظيم أنفسها إما للدفاع عن قضية وجعلها مرئية أو القيام بتحسينات في الخدمات المحلية والبنية التحتية. ومن الأمثلة على هذا الأخير هو جمعية الحي في وادي الجوز. فقد أنشأ المجتمع البدوي لجنة لحماية البدو، وهي هيئة تمثيلية تمنح المجتمع صوتاً، ولا سيما في ما يتعلق بخطر التشريد.

• **الهدم وحماية الأطفال.** يعاني الأطفال من حالات الهدم بطريقة مختلفة عن البالغين، فهم أكثر عرضة للصدمة. وتتمثل بعض استراتيجيات المواجهة التي ذكرها المستطلعون بتجنب الأطفال رؤية الهدم العملي للمنزل، وأن يكونوا بقربهم قبل كل شيء، وتشجيعهم على التعبير عن مشاعرهم وتقديم الدعم إليهم. ولكن يبقى طلب المساعدة المهنية أمراً نادر نظراً إلى ندرة توافرها وكثرة احتياجات الأسر.

3.3.1.2 قيود حقوق الإقامة - الحماية واستراتيجيات المواجهة

حدد أغلب سكان القدس الفلسطينيين الذين أجريت معهم مقابلات القيود المفروضة على حقوق الإقامة بأنها إحدى مشكلات الحماية الأبرز التي يعانون منها، ولا سيما في إطار تهديد الحماية الشاملة للتشريد من القدس. ويعد وجود جميع الأوراق والقيام بجميع الالتزامات المنصوص عليها في القانون وتنظيمها تنظيمياً جيداً أفضل وسيلة لتجنب التعرض للخطر في رأي الكثيرين.

أنا حريصة تماماً ألا أتأخر في أداء الضرائب والقيام بالالتزامات، لا ينبغي أن نمنح الإسرائيليين ذريعة سهلة لرمينا إلى الخارج (امرأة، شعفاط، القدس)

سيجدون طريقة أخرى لجعل حياتنا صعبة، ولكن على الأقل يجب ألا نسهل لهم ذلك بعدم تقديم الأوراق في الوقت المحدد... إلخ. (مجموعة نقاش، رجال، البلدة القديمة، القدس)

ترتبط الاستراتيجيات التي يذكرها المستطلعون في أغلب الأحيان بمحاولة أن يكونوا على علم بما فيه الكفاية بخصوص التزاماتهم وحقوقهم، وذلك لتجنب إلغاء الإقامة أو التعرض لحالات ضعف للأسرة.

الناس العاديون لا يمتلكون شهادة في القانون. إن من أخطر الأمور أن العديد من الأشخاص لا يعلمون حقاً عن التزاماتهم وواجباتهم، ولذا يمكنهم أن يكون ضحية وضع صعب بسهولة. ننظم أحياناً اجتماعات لمناقشة بعض القوانين أو أخطاء نموذجية، ولكن هناك حاجة إلى أكثر من ذلك. (مجموعة نقاش، نساء، البلدة القديمة، القدس)

3.3.2 البطالة - الاستراتيجيات

اعتبرت الغالبية العظمى من السكان الفلسطينيين في القدس الذين أجريت مقابلتهم أن البطالة واحدة من مشاكل الحماية الأكثر أهمية التي يعانون منها (جنباً إلى جنب مع القيود المفروضة على السكن والتهديدات المتعلقة بالتشريد).

تتنوع استراتيجيات المواجهة التي يستخدمها الفلسطينيون لمعالجة حالات البطالة. وبالنظر إلى اختلاف درجة فاعليتها في توفير حلول مرضية في الأمد البعيد، يمكن تصنيف الاستراتيجيات¹⁴ في ثلاث مجموعات:

• الاستراتيجيات الاختزالية أو الاستنزافية

• استراتيجيات الإنفاق

• استراتيجيات التجدد

من المهم للهيئات المعنية بالحماية والجهات المانحة التي تهدف إلى دعم احتياجات الحماية الفلسطينية أن تدرك أن استراتيجيات التجدد هي الاستراتيجيات المستدامة حقاً.

3.3.2.1 الاستراتيجيات الاختزالية أو الاستنزافية

يستخدم معظم المستطلعين عند مواجهة البطالة الاستراتيجيات الاختزالية أو الاستنزافية في محاولة للتخفيف على المدى القصير من التأثير في أساس الدخل المنخفض. وتكون هذه الاستراتيجيات "اختزالية" عندما تخفف الأثر السلبي لذوي الدخل المحدود فقط، من دون تقديم أي مزايا في الأمد البعيد. لكن عندما تقدم استراتيجيات المواجهة عوناً مؤقتاً، ولكنها تستنزف الأصول طويلة الأجل للأسرة، فهي تعتبر "استنزافية". وفيما يلي أمثلة للاستراتيجيات الاختزالية – من ضمن أخرى عديدة:

في كل مرة أذهب إلى السوق أظل أبحث عن الأرخص. هذا لا يحل مشكلتنا، ولكنه يساعد في الإنفاق على الأسرة حتى يجد زوجي وظيفة أخرى (امرأة، العيسوية في القدس)

لم نأكل اللحوم لفترة طويلة، فهي مكلفة للغاية في الوضع الذي نحن فيه الآن. بصراحة، أنا لا أمانع من خفض التكاليف على أشياء أخرى، ولكن أنا قلقة بشأن الغذاء فأنا لا أعطي الصغار نظام غذائي متوازن بشكل كاف. (امرأة، رأس العامود، القدس)

أمثلة لاستراتيجيات الاستنزاف من ضمن عديدة أخرى:

نجد أنفسنا نبيع الأشياء التي لا نحتاج إليها بشكل ملح للمقاومة لفترة أطول قليلاً حتى تظهر وظيفة. إننا نبيع جميع أنواع الأشياء، من الراديو إلى الأدوات. عندما يعمل زوجي فسندطر إلى شرائها مجدداً (امرأة، عناتا، القدس)

لقد باعت كثير من النساء ذهبهن. ففي لحظات اليأس كان هذا مصدر ارتياح كبير، حتى لو كان من المحزن أن تضطر المرأة إلى التخلي عن جميع المدخرات (مجموعة نقاش، نساء، البلدة القديمة، القدس)

تعد استراتيجية التأقلم بالحد من زيارات الأقارب أو الأصدقاء لتوفير المال، من الاستراتيجيات الاستنزافية أيضاً. فهذا الأسلوب لا يحرم المجتمع فقط من مصدر مهم للترفيه، ولكنه يضعف أيضاً الشبكات الاجتماعية التي تشكل مصدراً لاستراتيجيات المواجهة في الأمد البعيد.

الأمر الوحيد الذي يمكننا القيام به حقاً هو الحد من النفقات. فعلى سبيل المثال، فإننا نزور الأصدقاء الذين لا يعيشون في الحي أقل بكثير في كثير من الأحيان. وحتى الأقارب، نراهم في الاحتفالات المهمة، ولكن كنا سنراهم أكثر، لو كان بمقدورنا تحمل ذلك. (زوج وزوجة، العيسوية، القدس).

3.3.2.2 استراتيجيات الإنفاق

لا تحل استراتيجيات الإنفاق، البطالة في الأمد البعيد، لكنها تزيد مؤقتاً صمود الأسر التي لا تعاني تأثيرات سلبية أو إيجابية في الأمد البعيد. ويشكل الاعتماد على الشبكات الاجتماعية أساس معظم هذه الاستراتيجيات.

كما بشكل شراء بالدين وتفهم أولئك في المجتمع الذين هم أفضل حالاً بقليل استراتيجية مواجهة تُستخدم عادة، حتى ولو على مضض.

أنا أعلم أنني عندما أضطر فيمكنني الشراء من بعض المحلات التجارية وأقوم بالدفع بحلول نهاية الشهر. أفضل عدم فعل ذلك، لأن علينا أن ندفع في أي حال، وسيكون هذا صعباً على صاحب المحل، لكن ذلك يساعد كثيراً في العديد من المناسبات. (امرأة، البلدة القديمة، القدس).

تجدد الإشارة إلى أنه على الرغم من ذلك، فإن الشراء بالدين خيار يصبح أكثر صعوبة حين يصبح وضع الأزمة عاماً، مما يؤثر في أصحاب المحلات التجارية أيضاً.

أحب أن أكون مرناً مع الناس وأن أتيح لهم الدفع لاحقاً. إنه أمر جيد، فهم لا يكون لديهم نقود، ونحتاج أن نساعد بعضنا البعض. ومع ذلك، أجد في بعض الأحيان صعوبات في دفع فواتير، ولا أعرف بالضبط متى سيتم الدفع إلي. يصبح الوضع صعباً حقاً، ولا أعرف ما علي القيام به: من الصعب بالنسبة إلي أن أقول لشخص ما أنه لا يمكنه الدفع في وقت لاحق، لكن قد أضطر إلى القيام بذلك في النهاية (صاحب محل، شعفاط، القدس).

3.3.2.3 استراتيجيات التجدد

توفر استراتيجيات المواجهة هذه بدائل حقيقية لحالة البطالة. فهي أقل شيوعاً بكثير بين الأشخاص الذين تمت مقابلتهم نظراً إلى صعوبة تحقيق النجاح في ذلك. فبدء عمل تجاري جديد بشكل حلاً مثالياً لأولئك الذين لديهم الموهبة والوسائل للعمل على هذا الخيار.

كنت أعلم أنه ينبغي علي إيجاد وسيلة للخروج من هذا الوضع، وأعتقد أنه كان لدي دائماً أفكاراً جيدة للتجارة، لذلك طلبت الحصول على قرض وفتحت متجر الخاوص. لم يكن الأمر سهلاً، كنا خائفين حقاً أنه إذا لم يكن لدينا ما يكفي من الزبائن، فسنكون في نهاية المطاف غير قادرين على سداد القرض، ولكن حتى الآن، وبمساعدة جميع أفراد العائلة نتقدم إلى الأمام. (شاب، أبو طور، القدس)

تجدد الإشارة إلى أنه نظراً إلى الهامش الضئيل للاستجابة الاقتصادية، فإن المخاطر التي ينطوي عليها قرار بدء عمل تجاري جديد مرتفعة بشكل غير متناسب في حال لم يعط المشروع النتائج المتوقعة. ويشجع هذا العامل عالي الخطر على حلول أكثر تحفظاً ويبتط العديد من المشروعات.

فكرت في أعمال مختلفة، ربما مطعم صغير. ولكن من ناحية أخرى، فمثل هذا المشروع يحتاج إلى استثمار كبير، ورأينا آخرين كثيرين ينتهي بهم المر مهقين بالديون ويفقدون حريتهم. إن مجرد التفكير في ذلك يتلف الأعصاب. صدقوني، إذا كان بمقدوري البدء بشيء أقل خطورة، فلن أتردد في الإقدام على مثل هذا الخيار. ولكن الأمر الآن مثل القفز من دون شبكة ووضع عائلتي في خطر (رجل، عناتا، القدس)

يعد البحث عن وظيفة في القدس الغربية خياراً أقوى اقتصادياً لكن تنجم عنه بعض الصعوبات وفقاً للمستطلعين:

ذهب صديق لي للعمل في القدس الغربية. ومع ذلك، فهذا ليس خياراً لكل واحد. فالبعض لا يريدون العمل لدى الإسرائيليين. ولكن بالنسبة إلى الذين يقومون بذلك، فليس بالأمر السهل جداً. عليك أن تتحدث العبرية ويطلب الإسرائيليون منك استيفاء شروط محددة إذا كنت فلسطينياً. (مجموعة نقاش، رجال، شعفاط، القدس)

3.4 اعتبارات المجتمع الرئيسية للمساعدات الخارجية في القدس الشرقية

كان من الأهداف الرئيسية للبحث استكشاف ليس فقط كيف يرى المجتمع تهديدات الحماية، ولكن كيف يرون دعم الجهات الخارجية أيضاً. وتجدر الإشارة إلى أن اعتبار الاحتلال الإسرائيلي السبب الجذري الرئيسي لضعف الحماية يتسق في جميع المقابلات التي أجريناها في القدس الشرقية، كما أنه سمة مشتركة أيضاً في المنطقة (ج) في الضفة الغربية وفي قطاع غزة. فالمجتمعات المحلية تعتبر هذه المشكلة أكثر أهمية من أي تهديد حماية آخر. كما يشرح هذا الإدراك الاستياء العام من دور الهيئات التي تعمل على تأمين في القدس الشرقية. ففي حين يتم تقدير الدعم الذي تلقاه القدس الشرقية من المانحين، اعتبره معظم المستطلعين بأنه له تأثير ملطف في أحسن الأحوال. وإضافة إلى ذلك، فإن حقيقة أن الغالبية العظمى من الحماية الدولية / هيئات التدخل الإنسانية تركز على مستويات الحد الأدنى من الحماية بما في ذلك الاستمرار في الحياة، فإن دعم الصمود وتخفيف الحدة، يلفت الانتباه عن الدور الرئيسي الذي ينبغي على الجهات العاملة على توفير الحماية الاضطلاع به وفقاً للمجتمعات المحلية: المطالبة بمساءلة إسرائيل بموجب القانون الدولي.

أما "التهديدات المباشرة الأبرز على الحماية" كما حددها المستطلعون في القدس الشرقية فهي تدني رضاهم عن الخدمات التي تقدمها الجهات الخارجية (وذلك حسب رأي الإناث والذكور)، في حين أشارت نسبة ضئيلة من المستطلعين إلى ارتفاع مستوى رضاهم، ونسبة أخرى أشارت إلى استيائها التام من تدخلات تلك الهيئات إلى درجة تصل حد الغضب.

هذه هي الاعتبارات العامة الرئيسية التي تشرح تصورات مختلفة حول دعم الحماية الخارجية في القدس:

1. ينبغي على الجهات الهيئات التي تعمل على توفير الحماية قضاء مزيد من الوقت في أعمال النصر في بلادها، بحيث يتم تطبيق القانون في القدس، بدلاً من محاولة تغطية الحالات اليائسة. فالوضع الراهن غير قابل للاستمرار.
2. حتى لو أدركت الجهات الخارجية ماهية المشاكل العامة، فإنها أخفقت في فهم الحالة المحددة والنهج اللازم اتباعه في كل مجتمع. فبنية التدخلات التي تقدمها الجهات الخارجية تستحدث نزعة لتحديد "حلول عامة"، ولكن الواقع هو أن كل مجتمع يطالب في كثير من الأحيان بحلول محددة. وهذا يتطلب فهماً أفضل لكل مجتمع وقضاء مزيد من الوقت في التشاور قبل تنفيذ البرامج.
3. يشعر السكان المحليون أن هيئات التدخل الخارجي لا تستوعب تماماً استراتيجياتهم ومواردهم التي يستخدمونها للتأقلم مع وضعهم. حيث إن تلك الهيئات تركز حصرياً على الاحتياجات، ما يبقى التحليل غير مكتمل ويقوض من كفاءة الحلول المطروحة، ويقلل من الفرص التي توفرها التدخلات والمنهجيات المحلية.
4. تتبع معظم مشاكل الحماية في القدس الشرقية منطقتاً طويلاً الأجل لا يتناسب مع دورات وأهداف الأمد القريب لمعظم الجهات المانحة المعنية بتوفير الحماية. كما أن عدم وجود أهداف طويلة الأجل تربط ما بين النصر والإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية لا يتلاءم وإطار الأزمة التي طال أمدها. فالأمد الطويل للتحديات يتجاوز حدود التدخلات الموضوعية لمواجهة تحديات الأمد القريب.

سنتناول في القسم التالي إضافة إلى التوصيات الاعتبارية المحددة المتصلة بالدعم الخارجي والمتعلقة بتهديدات الحماية المحددة كما تحددها المجتمعات المحلية في القدس الشرقية، أي التحديات المتعلقة بالتشريد والبطالة من القدس الشرقية.

3.5 الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالقدس الشرقية

ثمة أربع خصائص تحدد تهديدات الحماية كما تراها المجتمعات الفلسطينية في القدس:

أولاً: عملياً يرى جميع المستطلعين ويصرحون أن التحدي الرئيسي للحماية الذي يواجهونه يتمثل في "الاحتلال الإسرائيلي".

ثانياً: تمثل القدس منشوراً موسعاً جداً لتهديدات الحماية الشديدة (انظر القائمة الموسعة أعلاه).

ثالثاً، تترابط معظم تهديدات الحماية التي يعاني منها في القدس بطريقة أن معظم المستطلعين يواجهون صعوبات في اختيار تهديدات الحماية الرئيسية، إذ إن جميع هذه القضايا تؤثر عملياً في الجوانب الأساسية من حياتهم. فبعد اشتراط الباحث اختيار أهم تحديات الحماية بالتحديد، شدد المستطلعون على تحديد اثنين: من جهة، التهديدات المتعلقة بالتهجير، بما في ذلك القيود المفروضة على السكن، وهدم المنازل، وعدم الرضا عن الخدمات البلدية والقيود المفروضة على الإقامة، والبطالة من ناحية أخرى.

رابعاً: أظهر البحث درجة عالية من التباين في وصف المجتمعات المختلفة في القدس لتهديدات الحماية. ففي كثير من الأحيان، تبنى ما يبدو قضية مشتركة أشكالاً مختلفة في المجتمعات المختلفة عند القيام بتحليل أكثر تفصيلاً.

أما فيما يتعلق باستراتيجيات المواجهة التي اعتمدها الأفراد والمجتمعات في القدس، فإنها تواجه بصورة عامة تهديدات ديناميكية ذات صلة بطبيعة الاحتلال المستمر، وتظهر فعالية محدودة، ذلك أنها أكثر فائدة لتوفير الاستمرار في الحياة وعناصر تخفيف، وليست حلولاً مستدامة.

3.5.1 التوصيات

هذا وقد عرض المستطلعون من القدس الشرقية توصيات ينبغي للهيئات العاملة على الحماية أن تأخذها بالحسبان ومنها مساءلة إسرائيل بموجب القانون الدولي بغية وضع حلول فعالة ومستدامة. وقد وجه المستطلعون هذه التوصية لكافة المؤسسات والهيئات التي تعمل على توفير الحماية بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الإنسانية الدولية. ومن هذا المنظور، تظهر ضرورة التركيز على مناصرة المواطنين لتعزيز جهودهم المكتملة للجهود الإنسانية في هذا المجال. ونعرض فيما يلي أهم التوصيات المطروحة حيث نبدأ بالتوصيات العامة ومن ثم نفضل التوصيات حسب نوع التهديدات على الحماية.

الحاجة إلى عمليات تحديد أكثر تفصيلاً. تختلف تهديدات الحماية تبعاً لمجتمع معين. ففي هذا السياق، تكون عمليات التحديد التي تبقى في مستوى عام أو نهج شامل عرضة لاحتمالات عالية من الإخفاق. فهناك ضرورة لاستثمار أكبر في الوقت والموارد في عمليات التحديد، ترقى إلى مستوى مجتمعات معينة. كما تشكل الآليات المصممة خصيصاً لتقديم الدعم في القدس تشكل خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح.

استيعاب الموارد والممارسات المحلية ودعمها. تميل الجهات الفاعلة الخارجية إلى التركيز حصراً على "الاحتياجات"، لا على "" أو "الممارسات المحلية الإيجابية"، ولذلك تظل عمليات التحديد غير مكتملة. لذا يجب أن تقوم عمليات التحديد والبرمجة بتوسيع منظورها من أجل الارتقاء إلى فهم أفضل للمبادرات والموارد المتوفرة محلياً التي يمكن دعمها أو استكمالها.

ربط استراتيجي أكبر ما بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية ومبادرات النصرة. تتسم المساعدات الخارجية بدورات قصيرة المدى وأهداف قصيرة الأجل غير كافية في إطار الأزمة التي طال أمدها.

^ط كانت النظرة تجاه جهود الاتحاد الأوروبي في تخصيص صريح لموازنة ومشاريع موجهة للقدس إيجابية وذلك بالنسبة للمستطلعين الذين يستوعبون آليات الجهات المانحة

وإضافة إلى ذلك، ينبغي لهذه الجوانب الثلاثة التي تتسم بالواقع نفسه أن تكون جزءاً من الأهداف طويلة الأجل التي تتطوي أيضاً على النصر باعتبارها عنصراً مكملاً في استراتيجية طويلة الأجل.

تعزيز بناء القدرات المحلية والقيادة: تشكل القيادة المحلية والتنظيم المجتمعي بعض الأصول ذات التقدير على مستوى المجتمع المحلي، كما أنها تسمح لتعبير أفضل لصوت المجتمع واحتمالات أفضل للتخفيف من حدة تهديدات الحماية. لذا فالدعم في هذا المجال يتسم بدرجة عالية من التقدير.

أما بالنسبة إلى تحديات الحماية المحددة عموماً باعتبارها الأهم كما تراها المجتمعات المحلية في القدس، فإن الاقتراحات والملاحظات الرئيسية هي كما يلي:

التهديدات المتعلقة بالتشريد بما في القيود المفروضة على السكن، وهدم المنازل، وعدم الرضا عن الخدمات البلدية والقيود المفروضة على الإقامة.

بالنسبة إلى السكن، تعتبر بعض التدابير للتخفيف من الضعف إيجابية. وأما الأكثر عمومية: المساعدة القانونية للأفراد الذين يعانون تهديد نزع الملكية أو الهدم أو محاولة الحصول على تراخيص بناء. تطوير مصادر وآليات بديلة لدعم القروض السكنية وخطط التمويل.

أما بالنسبة إلى الخدمات البلدية: التوصية الأكثر أهمية أن تقوم الجهات الفاعلة في الحماية المطالبة بمساءلة السلطات الإسرائيلية الوفاء بالتزاماتها كقوة احتلال من خلال تحسين الخدمات للسكان الفلسطينيين في القدس، ولا سيما إذا أخذنا في الاعتبار الضرائب البلدية العالية التي يدفعونها. أما كتدابير مؤقتة، تُذكر المساعدة القانونية أيضاً كوسيلة أكثر فعالية لدعم مطالب المجتمعات تجاه البلدية أو المحاكم.

أما بخصوص القيود المفروضة على الإقامة:

• بغض النظر عن طلب الجهات الفاعلة في الحماية مساءلة إسرائيل بموجب القانون الدولي، فقد تم ذكر الحاجة إلى توفير المساعدة القانونية بشكل متواتر باعتبارها أكثر التدابير اللازمة لمنع والتخفيف من حدة الضعف المتعلق بالإقامة.

• لا يزال وجود المعلومات ومصادر الوعي محدوداً جداً ولا بد من إيصالها إلى المجتمعات الأكثر ضعفاً والأقل تعليماً.

3.5.1.1 البطالة

• ترتبط القيود الاقتصادية للفلسطينيين في القدس الشرقية ارتباطاً وثيقاً بضم إسرائيل للقدس الشرقية قبل 47 عاماً والسياسات التي تنفذها إسرائيل، مثل الجدار وأثره الاقتصادي والإجراءات الإسرائيلية المذكورة آنفاً التي تؤثر على العمال الفلسطينيين في القدس الشرقية. وفي هذا الصدد، يتعين على الجهات الفاعلة في مجال الحماية معالجة الضم والسياسات أنفسها، إذ إن أي إجراء آخر سيكون جزئياً وغير مستدام في إطار الاقتصاد الأوسع.

• خلال الانتقال إلى حلول مستدامة شاملة، ينبغي أن تراعي تدابير التخفيف المفيدة كيفية مساعدة القطاع الخاص في القدس الشرقية، ولا سيما إذا أخذنا في الاعتبار غياب التمثيل السياسي الفلسطيني الوظيفي في القدس.

• يجب استهداف المرأة على وجه التحديد، سواء في العمليات التحليلية لتحديد الاحتياجات والموارد المتوفرة وتقديم الدعم.

- يشكل مقدمو الخدمات الاجتماعية غير الحكوميين مجموعة من الفعاليات المهمة التي ينبغي دعمها استراتيجياً.
- يمكن للأفراد الاستفادة من دعم بسيط في شكل آليات قروض بأسعار معقولة، وتقديم المشورة التجارية وبناء القدرات.

الهوامش

¹ 78 % من الفلسطينيين، و84% من الأطفال الذين يقيمون في منطقة القدس يعيشون تحت خط الفقر (جمعية الحقوق المدنية في إسرائيل، 2012)

² المصادر: هموكيد - مركز الدفاع عن الفرد، بتسليم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، اللجنة الإسرائيلي ضد هدم المنازل، غير عميم ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. انظر إحالات محددة في نهاية الدراسة.

³ غير عميم. القدس الكبرى. عام 2009

⁴ انظر على سبيل Ruback, R.B. and Pandey, J. Crowding, perceived control, and relative power: an analysis of households in India Journal of Applied Social Psychology , 21, pp. 351-44. 1991. or Heiberg, Marianne. Housing. In Heiberg, M. and Ovensen, G. Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem: A Survey of Living Conditions. Oslo: FAFO Report 151, pp. 81-97. 1993.

⁵ "ينجم عن الاكتظاظ تهوية غير كافية في المنازل، ما يتسبب في تفاقم أمراض الجهاز التنفسي أو القابلية للمرض؛ أيضاً العرضة للأمراض، وشدة الأمراض، وانتشار المرض، وتزداد الوفيات بسبب المرض نتيجة الاكتظاظ الاجتماعي والمادي". انظر: Marshy, Mona. Social and Psychological Effects of Overcrowding in Palestinian Refugee Camps in the West Bank and Gaza. Literature Review and Preliminary Assessment of the Problem. 1999.

⁶ انظر على سبيل المثال: Fuller, Theodore D., et al. Chronic stress and psychological well-being: evidence from Thailand on household crowding. Social Science Medicine , 42 (2), pp. 265-80. 1996.

⁷ Marshy, Mona. Social and Psychological Effects of Overcrowding in Palestinian Refugee Camps in Bank and Gaza. Literature Review and Preliminary Assessment of the Problem. 1999 the West

⁸ قدرت اللجنة الإسرائيلية ضد هدم المنازل في عام 2009 أنه تم هدم نحو 24,130 منزلاً فلسطينياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بناء على معلومات استقتها من وزارة الداخلية الإسرائيلية وبلدية القدس، والإدارة المدنية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومصادر أخرى للأمم المتحدة، وجماعات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية، منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، والعمل الميداني للجنة الإسرائيلية ضد هدم المنازل

⁹ Obstacles to peace. A reframing of the Israeli -Palestinian conflict. Jeff Halper. ICAHD. 2009.

¹⁰ Nowhere Left to Go: Arab al-Jahalin Bedouin Ethnic Displacement. The Israeli Committee Against Demolitions. 2011. House

¹¹ East Jerusalem: Key Humanitarian Concerns. Special Focus. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - occupied Palestinian territory. March 2011.

¹² Sources: Statistical Yearbook of Jerusalem 2011; Israeli National Insurance Institute annual report, 2010; Palestinian Central Bureau of Statistics. 2011; Alyan, Nisreen; Sela, Ronit and Pomerantz, Michal of Neglect in East Jerusalem: The Policies that created 78% Poverty Rates and a Frail Job Policies Market. ACRI. May 2012; Palestinian Workers' Rights in the Israeli Labor Market and in Settlements; Al-Maqdese for Society Development, 2011; and the United Nations Coordination Office for the Coordination

in the Occupied Palestinian Territory. See specific references in Annex 5. of Humanitarian Affairs
References

¹³ East Jerusalem: Key Humanitarian Concerns. Special Focus. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - occupied Palestinian territory. March 2011.

¹⁴ نحن نطبق مشروع جودي هويل في تصنيف استراتيجيات الأسر أثناء الأزمات.
Household coping strategies in Kyrgyzstan. Development in Practice, Vol. 5, Issue 4, 361- 364. November 1995.

الفصل 4

المنطقة (ج)

4.1 الخلفية: الوضع في المنطقة (ج)

4.1.1 الفلسطينيون في المنطقة (ج)

يقطن اليوم في المنطقة (ج) نحو 150,000 فلسطيني يعيشون في 542 نجماً سكانياً. وتُعرف المنطقة بتنوع سكانها ما بين المواطنين، واللاجئين الفلسطينيين من أراضي 1948، والمجتمعات البدوية¹. ينقسم البدو إلى مجموعتين: أولئك الذين يعيشون في خيام والذين يعيشون في منازل مبنية من الطين؛ تشكل كلا المجموعتين المجتمعات الأكثر انكشافاً في المنطقة (ج).^أ

4.1.2 السيطرة الإسرائيلية المستمرة على المنطقة (ج) والتزاماتها القانونية

أنشئت المنطقة (ج) بموجب اتفاقية أوسلو 2،^ب الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1995. وبموجب الاتفاقات جرى تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: (أ)، (ب)، (ج) لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات تنتهي بقيام دولة فلسطينية تشمل المناطق الثلاث. ومع ذلك، فبعد مرور عشرين عاماً على توقيع اتفاقات أوسلو، لم تتخلَّ إسرائيل عن سيطرتها على معظم أراضي الضفة الغربية. ففي الوقت الحالي تخضع المنطقة (أ) فقط، والتي تشمل 18% من مساحة الضفة الغربية، للسيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية (أي كل من "السيطرة الأمنية والإدارية"). أما المنطقة (ب)، والتي تشمل 21% من الضفة الغربية تحت السيطرة الإدارية الفلسطينية والسيطرة الأمنية المشتركة الإسرائيلية-الفلسطينية المشتركة. أما 61% من المساحة الكلية للضفة الغربية للمنطقة (ج) - فما تزال تخضع للسيطرة العسكرية الإسرائيلية الكاملة. وهذا يشمل السيطرة على قطاعات الخدمات مثل التعليم والصحة²، وكذلك السيطرة على الأراضي والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية والبناء والتنمية في المنطقة (ج).^ج باختصار، لا تزال الضفة الغربية بأكملها أرض محتلة، إذ إن المنطقة (أ) والمنطقة (ب) تتكون من 227 جيباً غير متجاور، ومقطوع بعضها عن بعض، وكذلك من الأراضي والموارد الأخرى في المنطقة (ج). هذا وما زالت إسرائيل تحتفظ بالسيطرة الكاملة على البناء والتخطيط في المنطقة (ج)، وقد خصصت 70% منها³ (نحو 44% من كامل الضفة الغربية)، مناطق للمستوطنات، ومناطق لإطلاق النار، أو محميات طبيعية. وبالتالي فهي مناطق محظورة على الفلسطينيين تماماً⁴. كما يقوض نظام التخطيط الإسرائيلي "سلسلة الحماية الأساسية التي ينص عليها القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان"⁵. فقد ذكر تقرير أعده اتحاد وكالات التنمية الدولية أن نحو 30 منشأة ممولاً أوروبياً هُدمت خلال عام 2012، كما أن عشرات أخرى، بما في ذلك خيام أساسية، وصهاريج مياه، وحظائر حيوانات، تواجه خطر الهدم⁶.

لم تنتكر حكومات الاحتلال الإسرائيلي المتعاقبة للانسحاب مما تبقى من الضفة الغربية وفقاً لاتفاقيات أوسلو فحسب، ولكنها استمرت في بناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية، إلى حد كبير في المنطقة (ج).

^أ سكان مناطق البدو والتجمعات الرعوية هم الأكثر انكشافاً بين سكان الضفة الغربية؛ فهم يعيشون في بنى بدائية للغاية مثل الخيام وعزب الصفيح وما يشبهها؛ كما أن قدرتهم على الحصول على الخدمات محدودة حيث تعتمد في مناطقهم البنية التحتية للخدمات (مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء). وبهذا يزيد انعدام الأمن الغذائي بين هذه التجمعات السكانية إذ يبلغ 55 بالمائة وذلك بعد تلقي المساعدات، مقارنة مع النسبة المتوسطة في الضفة الغربية والبالغ 22 بالمائة. يمكن الاطلاع أيضاً على تقرير أوتشا

OCHA report: Displacement and Insecurity in Area C of the West Bank. <http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/634ea0efe460133c852570c0006d53f2/9100b847ecad72c4852578df006748be?Op=OpenDocument>. See also in occupied Palestinian territory Consolidated Appeal. 2012 OCHA

^ب اتفاقية أوسلو عبارة عن اتفاق على مرحلتين بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ينص على إنشاء دولة فلسطينية خطوة بخطوة على الأراضي المحتلة عام 1967. وقد وقعت الأطراف على اتفاق أوسلو 1 عام 1993، وكان هذا الخطوة الأولى في عملية السلام لإنشاء دولة في غزة - أريحا. بينما كانت اتفاقية أوسلو 2 الموقعة عام 1995 اتفاقاً مرحلياً طالب إسرائيل بإعادة نشر قواتها في الضفة الغربية ونص على تدابير إدارية وأمنية لتسهيل هذه العملية.

^ج تم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات اللاحقة لضمان تنفيذ اتفاق أوسلو. وقد نصت مذكرة واي ريفر الموقعة في 23 تشرين أول 1998 بوضوح على انسحاب إسرائيل على ثلاث مراحل من 13% من المناطق المصنفة ج، ونقل 14.2% من المناطق المصنفة ب إلى المناطق المصنفة أ في المرحلتين الأوليين.

واستخدمت هذه الحكومات حوافز مالية كبيرة لتشجيع هذه المستوطنات. ففي عام 2012 زادت الحكومة الإسرائيلية العطاءات لبناء المستوطنات بأكثر من 250% مقارنة بعام 2011⁷. فهذه السياسة الاستيطانية، جنباً إلى جنب مع الجدار والسياسة الشاملة المرافقة التي تفرض القيود على حركة الفلسطينيين، وكذلك مصادرة إسرائيل للأراضي وإغلاق المناطق وبناء شبكة واسعة من الطرق الالتفافية لـ 325,000 مستوطن إسرائيلي⁸ يعيشون الآن في 56 مستوطنة غير شرعية على الأراضي الفلسطينية في المنطقة (ج)⁹، ذلك كله يحرم الفلسطينيين، وخاصة الذين يعيشون في المنطقة (ج)، من حق حرية التنقل والعيش بكرامة في وطنهم.

علاوة على ذلك، تتبع إسرائيل سياسة تمييز¹⁰ قوضت بشكل منهجي رفاهية الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة (ج) وتسبب في تدهور مستمر للأوضاع الإنسانية للمجتمعات فيها¹¹. وفي هذا النطاق، فليس من المستغرب أن تكون المنطقة (ج) موطن بعض أكثر المجتمعات الضعيفة والمهمشة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

استناداً إلى تقارير العديد من المنظمات الدولية (على سبيل المثال برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة¹²)، فمن بين الجوانب الأكثر ضرراً لاستمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي للمنطقة (ج) هي القيود على التنقل، والسور، وهدم المنازل، والحظر على البناء، والسيطرة على موارد المياه والكهرباء ومصادرة الأراضي دعماً لتوسعة الاستيطان الإسرائيلي في المنطقة (ج). وتعد هذه الممارسات، إضافة إلى هجمات المستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين وممتلكاتهم في المنطقة (ج)، تنتهك جوهر القانون الإنساني الدولي، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة¹³.

استناداً إلى القانون الدولي الإنساني، والمادة 64 من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة 43 من قانون لاهاي، فإن إسرائيل باعتبارها قوة احتلال، ملزمة باحترام النظام العام، وتوفير الاحتياجات الأساسية وتأمين سلامة المدنيين الذين يعيشون في المنطقة (ج) باعتبارها منطقة محتلة. كما يحظر على إسرائيل استخدام الموارد الطبيعية في المنطقة (ج) أو تغيير طبيعة المنطقة المحتلة. وفي إشارة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإن الاحتلال الإسرائيلي انتهك المواد 2، 3، و 14(2) (ب) (ج)، التي تطالب بحق المرأة في العيش من دون تمييز¹⁴.

كما قوضت إسرائيل أمن الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة (ج) بحظر إسرائيل العام لأي نشاط للسلطة الفلسطينية في المنطقة (ج)^د فلا يمكن للسلطة الفلسطينية توفير الخدمات للمنطقة (ج)، وفي الوقت نفسه تجعل القيود المفروضة على الحركة من الصعب على معظم الفلسطينيين في المنطقة (ج) الوصول إلى الخدمات التي تقدمها السلطة الفلسطينية في أي مكان آخر في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فعلى سبيل المثال، وفقاً لمنظمات نسائية، فإن أبرز العقبات الرئيسية التي تواجهها في حماية المرأة من العنف الأسري وجرائم الشرف يعود إلى غياب هيئات إنفاذ الأمن في المنطقة (ج)، الأمر الذي يحد من قدرتها على التدخل في مثل هذه الحالات. لذا فبموجب القانون الدولي الإنساني، فإن إسرائيل ملزمة باعتبارها قوة احتلال توفير الأمن الشخصي للسكان لكنها أخفقت في ذلك بشكل كبير¹⁵.

^د بسبب القيود الإسرائيلية أصبح نشاط السلطة الفلسطينية في المنطقة ج محدوداً وغير مباشر إذ شملت الخطط الوطنية على أهداف للمناطق ج بدون أن تحدد طرق واضحة للتنفيذ.

The Israeli-controlled AREA C in The West Bank

February 2011 - Map by UNITED NATIONS
Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, occupied Palestinian territory



لا تقتصر الأضرار التي لحقت بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية الناجمة عن سياسات إسرائيل في المنطقة (ج)، على المجتمعات هناك. فقد أشار البنك الدولي إلى أن المنطقة (ج)، باعتبارها تشكل 61 % من الضفة الغربية، "مفتاح للتنمية الاقتصادية الفلسطينية المستقبلية". ووفقاً لتقرير البنك الدولي عن "المنطقة (ج) ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني"، فإن إلغاء القيود المفروضة في المنطقة (ج) سيعود بالنفع على اقتصاد السكان الفلسطينيين في المنطقة (ج) وفي الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام. ويشير التقرير إلى أن تحرير النشاط الاقتصادي في المنطقة (ج) سيكون له تأثير كبير، وخاصة على تطوير الزراعة واستغلال المعادن في البحر الميت، وتعددين الحجارة والمحاجر والبناء والسياحة، والاتصالات. كما أن القطاعات الأخرى ستستفيد من التحسينات في نوعية وتكلفة البنية التحتية ومن زيادة الطلب على السلع والخدمات. علاوة على ذلك، فإن ازدياد حجم النشاط الاقتصادي سيعزز كثيراً الوضع المالي للسلطة الفلسطينية. ومن المقرر أن تزداد إيرادات الحكومة 800 مليون دولار أمريكي، الأمر الذي سيساهم في خفض العجز المالي إلى النصف، وبالتالي سيحد من الحاجة إلى دعم المانحين ومن نسب البطالة والفقرة¹⁶.

4.1.3 التدخلات الإنسانية في المنطقة (ج)

على الرغم من تدهور الوضع الإنساني في المنطقة (ج) على مدى العقدين الماضيين، فإن عدد قليل من المنظمات الإنسانية الدولية والمحلية نشطة هناك. ففي حين أن المنظمات الإنسانية تدرك على نطاق واسع الحاجة إلى توفير الخدمات للمنطقة (ج)، فإن معظمها ليس على استعداد لتحدي القيود التي تفرضها إسرائيل على التدخلات في المنطقة (ج)، كما أنها غير مستعدة للمخاطرة بإنشاء مشروعات ستقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدمها. ومن بين تلك المنظمات التي تنفذ عدداً محدوداً من المشاريع والبرامج في المنطقة (ج) المفوضية الأوروبية، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والكنيسة الدانماركية، ومجموعة من المنظمات غير الحكومية المحلية بما في ذلك "معا" و"أريج" وجمعية الشبان المسيحية.

تعد معظم المشاريع في المنطقة (ج) مشروعات إغاثة مصممة لتلبية الاحتياجات الأساسية، مثل الأمن الغذائي، والخدمات الصحية، والتعليم، علاوة على بعض التوعية عن حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص. ويستند إطار خدمات الإغاثة على التدخل على المديين المباشر والقصير للتخفيف من حدة الأزمات الإنسانية، ولا يستجيب بشكل كافٍ إلى الضرر الاقتصادي والتنموي الناجم عن الاحتلال المطول للأراضي الفلسطينية المحتلة عموماً والمنطقة (ج) خصوصاً.

تقوم بعض المنظمات المحلية بدعم المشاريع التجارية الصغيرة أو برامج التدريب المهني. وإضافة إلى ذلك، يشتمل عدد قليل من مشاريع البنية التحتية على بناء مساكن ومدارس وشبكات للمياه. وتعتبر هذه المشروعات ذات أهمية بالغة بسبب سياسة إسرائيل فرض القيود على تطوير البنية التحتية في المنطقة (ج)، إذ تتطلب مشاريع البنية التحتية تقديم طلب للحصول على تصريح من السلطات الإسرائيلية، التي نادراً ما توافق عليها. ووفقاً لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تحظر إسرائيل البناء الفلسطيني في 70% من المنطقة (ج)، ما يسمح فقط بـ 1% للتنمية الفلسطينية، في حين تفرض القيود على البناء في الـ 29% المتبقية¹⁷.

كما أشار التقرير إلى أن 2,224 منشأة فلسطينية هُدمت خلال السنوات الخمس الماضية، بما في ذلك مبانٍ سكنية ومدارس. ففي عام 2011 وحده، تم هدم 1000 منشأة¹⁸.

بموجب استراتيجية "النداء الموحد – CAP"، فقد توجهت المساعدات الإنسانية في المناطق المصنفة ج، على مدار عدة سنوات إلى ثمانية قطاعات وهي: الزراعة؛ النقد مقابل العمل/ المساعدات المالية؛ التعليم؛ الأمن الغذائي؛ الصحة والتغذية؛ الحماية؛ المأوى؛ المياه والصرف الصحي والنظافة العامة؛ والتنسيق. وقد تم تحديد التجمعات المقيمة في المناطق ج كمنتهقين رئيسيين من استراتيجية "النداء الموحد". ولكن تقارير مكتب الأوتشا عن تنفيذ هذه الاستراتيجية تشير إلى عوائق متواصلة تحول دون التنفيذ الفعلي للمشاريع في المناطق المصنفة ج بسبب سياسات إسرائيل المقيدة.

4.2 تحديات الحماية الرئيسية في المنطقة (ج)

يركز هذا القسم من التقرير على جوانب الحماية من وجهة نظر المجتمعات التي تعيش في المنطقة (ج). ويهدف هذا الاستكشاف في مساعدة صانعي القرار الإنساني توجيه تدخلاتهم للاستجابة بشكل أفضل للتصورات المحلية وتلبية الاحتياجات المحلية، فضلاً عن تحسين نوعية الخدمات المقدمة لهذه الفئة من الفلسطينيين.

أولاً، يتم تقديم تحليل نوعي للتهديدات التي تم حددها المستطلعون في معظم الأحيان مع اعتبار خاص نظراً إلى تأثير النوع الاجتماعي، وأنواع المجتمعات والشباب. وقد ذكرت تحديات الحماية الرئيسية الثلاثة بشكل متكرر في جميع المناطق الثلاث في المنطقة (ج) (الشمالية والوسط والجنوبية):

1. نقص المياه^٥
2. نقص الكهرباء
3. البطالة

وأخيراً، ثمة تهديد حماية لم يذكره المستطلعون بشكل متكرر، ولكن تكرر ذكره ضمن فئة الشباب – وسائل النقل – تمت إضافته وتحليله في هذا القسم بوصفه تحدي حماية رابع.

4. عدم وجود وسائل نقل

قبل تقديم وتحليل تحديات الحماية الرئيسية الثلاثة من وجهة نظر المجتمع، ينبغي تسليط الضوء على أربعة اتجاهات رئيسية واضحة في البيانات.

تقدم المنطقة (ج) لائحة موسعة من تحديات خطيرة تنجم عن سياسات التمييز الإسرائيلية. فقد أشار الفلسطينيون في المنطقة (ج) الذين أجريت معهم مقابلات في هذا البحث، إلى العديد من تحديات الحماية: نقص المياه، ونقص الكهرباء، ومصادرة الأراضي، والقيود المفروضة على حرية التنقل، وعنف المستوطنين، ضعف البنية التحتية مثل عدم وجود نظام صرف صحي، والطرق غير المعبدة، وانعدام الخدمات الصحية، وزيادة معدل البطالة، وهدم المنازل، وعدم وجود أماكن ترفيه للشباب والأطفال، وضعف النظام التعليمي في مدارس المنطقة (ج).

تهديدات الحماية المذكورة في المنطقة (ج) (من دون تصنيف) ومحددة بناء على النوع الاجتماعي	
رجال ونساء	الاحتلال الإسرائيلي
رجال ونساء	نقص المياه
رجال ونساء	نقص الكهرباء
رجال ونساء	ضعف البنية التحتية: انعدام أنظمة الصرف الصحي، الطرق غير المعبدة
رجال ونساء	البطالة
رجال ونساء	وسائل النقل
شباب / إناث و ذكور	

^٥ استخدم المستطلعون عبارة النقص في المياه للدلالة على غياب القدرة على الحصول على المياه. وقد أدرجنا في هذه الدراسة المصطلح كما استخدمه السكان. لا ترتبط المشكلة في المناطق المصنفة ج بالشح في مصادر المياه الطبيعية، ولكن بسبب سياسات إسرائيل التمييزية فإن هؤلاء السكان بحرمان من حقهم في الوصول إلى موارد المياه ما يؤدي إلى نقص المياه لديهم.

رجال ونساء	مصادرة الأراضي
رجال ونساء	عدم وجود خدمات صحية
رجال ونساء	عدم وجود أراضي رعي
نساء وشباب / إناث و ذكور	عدم وجود أماكن ترفيه للشباب والأطفال
رجال ونساء	الفيضانات في فصل الشتاء
رجال ونساء	عدم وجود أماكن لذوي الاحتياجات الخاصة
رجال ونساء	عدم وجود أماكن لرعاية المسنين
رجال ونساء	هدم المنازل
رجال ونساء	ضعف النظم التعليمية في المدارس
رجال ونساء	المرافق التعليمية
رجال ونساء	مشاكل النفايات والتلوث
رجال ونساء	انعدام الأمن
رجال ونساء	تهديدات المستوطنين

رغم التشابه الكبير في الأولويات القصوى التي عرفها السكان في مجمل المناطق المصنفة ج على أساس أنها تشكل تحدياً على حمايتهم، ظهر اختلاف في ترتيبهم لأهمية هذه الأولويات حسب النوع الاجتماعي والسن وأنواع المناطق السكنية/ حالة المواطنة (لاجئ أو مواطن أو بدوي). واختفت أيضاً تصورات هذه المجموعات المختلفة بشأن نوعية هذه التحديات ومدى تأثيرها عليهم. عند عقد تحليل منفصل حسب المجموعات المختلفة (المصنفة على أساس النوع الاجتماعي والسن والإعاقة) برزت أولويات أخرى. وهكذا، فعلى سبيل المثال، يصنف الشباب عدم وجود وسائل نقل ما بين المنطقة (ج) وأجزاء أخرى من الضفة الغربية بين الأولويات الثلاث الأولى. بينما الأولويات الأربع الأولى للمرأة هي: عمليات هدم المنازل، والترفيه للأطفال، ورعاية المسنين، وتمكين المرأة اقتصادياً¹⁹. وقد كانت تلك الأمور التي تعتبرها النساء أولوية بالنسبة لهن أقل ذكراً في المجموعات الأخرى. لهذا ينبغي تكوين فهم واضح عن هذه الاختلافات عند وضع البرامج والمشاريع المختلفة من قبل المنظمات العاملة في هذه التجمعات السكنية.

تبرز الطبيعة المترابطة لتحديات الحماية المختلفة في المنطقة (ج) بوضوح في نتائج الدراسة. فعلى الرغم من أن تحديات الحماية الأربعة الرئيسية التي حددتها المجتمعات تناقش بشكل منفصل، يكشف تحليل النتائج أن هذه التحديات الأربعة مترابطة - سواء بعضها مع بعض ومع مجموعة من التحديات الأخرى. فقد وصف المستطلعون في الدراسة بشكل متكرر مجموعة من التحديات المترابطة والمتفاعلة. وتتطلب هذه المجموعة المعقدة والمترابطة من التحديات أن تفكر المنظمات في إطار أوسع وتعتمد نهجاً أكثر شمولية عند تخطيط التدخلات في المنطقة (ج).

4.2.1 نقص المياه

اعتبرت أغلبية المستطلعين أن نقص المياه²⁰ تحدٍ حماية رئيسي في جميع أنحاء المنطقة (ج) (الشمالية والوسط والجنوبية). وتحدث المستطلعون بطريقة نمطية عن مجموعة من المشاكل الأخرى المتصلة بنقص

المياه. وظهر الاختلاف بين قطبي النوع الاجتماعي فيما يتعلق باستخدام المياه وإدارتها، وكذلك فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي.

في مناقشة الأثر السلبي لنقص المياه، حدد المستطلعون القضايا ذات الصلة التالية باعتبارها المسائل التي تفاقم المشكلة:

- نقص المياه للاستخدام اليومي
- تلوث المياه
- انخفاض في الإنتاج الزراعي والأعلاف
- نشاط الجيش الإسرائيلي والمستوطنين

حقائق عامة عن المياه في المنطقة (ج)

• المصادر الرئيسية للمياه المشتركة بين الجانبين هي (1) المياه السطحية، بما في ذلك نهر الأردن ووادي غزة، و (2) مصادر المياه الجوفية أو المياه الجوفية، الكامنة تحت الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة²¹.

• يتكون غور الأردن من أقصى شرق شريط الأراضي في الضفة الغربية المحتلة، ويطل على نهر الأردن من البحر الميت في الجنوب إلى معبر بيسان في الشمال. وتضم المنطقة 28.5% من مساحة الضفة الغربية، وهي غنية طبيعياً بالمياه والأراضي الخصبة، ومصادر أخرى²².

• منذ عام 2009، تم هدم ما مجموعه 44 بئراً ومنشأة لجمع مياه الأمطار في المنطقة (ج)، عشرون منها بين يناير ويوليو من عام 2011 على يد الإدارة المدنية الإسرائيلية. وقد أثرت عمليات الهدم هذه مباشرة في حياة 13,602 فلسطيني. وتشرد جراء ذلك 127 شخصاً، بمن فيهم 104 أطفال، بعد أن فقدوا قدرة الوصول إلى المياه²³.

• لا يرتبط 313,000 فلسطيني من الـ 113 مجتمعاً بشبكة المياه²⁴.

• يعد 42,000 فلسطيني عرضة للخطر بشكل حرج، بقدرة الحصول على أقل من 30 لتراً في اليوم. ويواجهون خطر تشرد حاد²⁵.

• استهلاك المياه لنحو 42 مجتمعاً في جنوب الضفة الغربية أقل من 60 لتراً من الماء لكل شخص في اليوم. في حين يستهلك مجتمعات الرعاة في شمال غور الأردن نحو 20 لتراً فقط للفرد في اليوم. هذا الاستهلاك أقل بكثير من الـ 100 لتراً للفرد في اليوم الواحد بحسب توصية منظمة الصحة العالمية. وكنقطة مقارنة، فإن متوسط استهلاك المياه في إسرائيل هو ما بين 100 و230 لتراً للشخص الواحد في اليوم²⁶.

• في حين أن معظم المياه الجوفية ومياه الينابيع في الضفة الغربية تقع في المنطقة (ج)، فإن الفلسطينيين غير قادرين على الاستفادة من المياه المخصصة المنفق عليها، 138.5 مليون متر مكعب في السنة²⁷.

• يسمح للفلسطينيين الذين يعيشون في غور الأردن فقط باستخدام 40% من المياه في هذا الحوض، أي ما يقرب من 58 مليون متر مكعب من المياه السنة²⁸.

• في حين تبلغ تكلفة المياه التي توفرها شبكة المياه الجارية المركزية نحو دولار واحد للمتر المكعب الواحد، فإن أصحاب خزانات المياه يتقاضون ما بين أربعة إلى سبعة دولارات للمتر المكعب الواحد، بحسب المورد وموقع المجتمع²⁹.

• يتم في المتوسط فقدان نحو 33 في المئة من المياه التي تنقل عبر الأنابيب بسبب التسرب³⁰ نتيجة سوء حالة الأنابيب.

• وفقاً لتقرير للبنك الدولي؛ "المنطقة (ج) ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني"، ازدادت نسبة الأراضي التي يزرعها المستوطنون من

35% في عام 1997 إلى 93% في عام 2012. وكان الوصول الجيد للمستوطنين إلى مصادر المياه سبب هذه الزيادة³¹

• جف نصف الآبار الفلسطينية على مدى السنوات العشرين الماضية، ما نجم عنه انخفاض إجمالي إنتاج المياه الفلسطينية في الضفة الغربية بنسبة 20 متر مكعب منذ عام 1994³².

نقص المياه للاستخدام اليومي. أظهرت النتائج أن سكان المناطق المصنفة ج يعانون من تبعات نقص المياه على حياتهم اليومية. فقد لاحظنا تضرر قدرتهم في الحصول على الخدمات الأساسية مثل الشرب والتنظيف والغسيل بسبب نقص المياه. وبينت النتائج في هذه الحالات أن النساء يحملن العبء الرئيسي لمواجهة هذه المعاناة. فالأمر مرتبط بدور النساء الإنجابي³³ أي دورهن في رعاية عائلاتهن وأسرهن.

لا تصلنا المياه ثلاثة أو أربعة أيام بالأسبوع. المياه تقطع ولا نعرف كيف نتدبر أمور التنظيف والغسيل خاصة عندما تكون العائلة كبيرة وفيها عدد كبير من الأطفال. يجب أن أملأ الدلو بالماء لأتدبر احتياجاتنا (مجموعة تركيز النساء – بيت عور)

تلوث المياه واعتبرت هذه المجتمعات أن تلوث المياه يزيد من تهديدات الحماية الناجمة أصلاً عن نقص المياه. فقد ذكر المستطلعون أن شبكة توصيل المياه رديئة وبالية ما يقلل من كميات المياه المتاحة للشرب وغيره من الاستخدامات اليومية. وتطرق المستطلعون أيضاً للسياسة الإسرائيلية التي تحظر عليهم تطوير أي بنى تحتية وذكروا أن هذه السياسة تسهم في تفاقم التهديد على حمايتهم. وتبين النتائج أيضاً أن السكان لا يعانون فقط من قلة كمية المياه المتوفرة بل أيضاً من غياب المياه النظيفة:

نعاني في قريتنا هنا من مشكلة. لنحن نعاني من شح بالمياه بنسبة 45%، أما شبكة أنابيب المياه فعمرها أكثر من 30 سنة؛ وقد تضررت بالكامل. وتؤدي رداءة حال الشبكة إلى تسرب المياه ما يكلفنا المال على المياه المهذورة. وتظهر المشكلة بشكل خاص في الصيف حيث نعيش تحت وطأة نقص المياه. (امرأة من الجانية).

تحدث عدد كبير من المستطلعين عن هذه المشكلة وربطوا بين تردي حالة الأنابيب وتلوث المياه. فقد أشار السكان إلى أن اهتراء الأنابيب يؤدي إلى اختلاط المياه بمياه الصرف الصحي، والتي تعاني بنيتها التحتية أيضاً من مشكلة القدم وعدم الكفاءة:

شبكة المياه لدينا سيئة للغاية. ومشكلتنا في تلوث المياه بفعل اختلاط مياه المجاري بمياه الشرب. (مجموعة تركيز نساء من مخيم الفارعة للاجئين).

تراجع كمية المنتوجات الزراعية والأعلاف. يعتبر المستطلعون، ولا سيما البدو، أن الماشية مصدر رئيسي للرزق. وأشار المستطلعون البدو أن نقص المياه الناجم عن القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الوصول إلى الموارد المائية أدى إلى ثلاثة تحديات: (1) انخفاض زراعة الأعلاف لأنها تتطلب رياً منتظماً، (2) نقص مناطق الرعي و (3) نقص كمية المحاصيل. وقد أثر نقص مياه في ري المحاصيل، وأدى إلى انخفاض الزراعة بشكل عام. وبدوره أدى هذا الانخفاض إلى زيادة أسعار الأعلاف في السوق وانخفاض عدد الماشية.

نحن بدو. يعتمد أسلوب حياتنا كلياً على الماشية. وبالتالي، أصبحت ندرة المراعي وارتفاع أسعار الأعلاف قضايا رئيسية تؤثر سلباً في حياة الناس الذين يعيشون هنا. إنهم يعانون من المصاعب المالية. لقد أصبحت تربية الماشية عبئاً وليس مصدر دخل. (بدوي من بني نعيم)

كنا نزرع ونحصد كميات كبيرة من القمح والشعير، ولكننا نحصد الآن كميات أقل تكفي فقط لتخزينها لاستخدامها على مدار العام. ما عدنا نربي الماشية الآن بسبب ندرة المياه اللازمة لزراعة العلف (إطعام الماشية). علينا أن نشترى العلف لإطعام الماشية، وهذا مكلف للغاية. ارتفع سعر العلف وانخفضت قيمة الماشية، ولم يعد ثمة ربح. (مجموعة بدويات، بني نعيم)

أواجه مشاكل المياه: نريد أن نزرع ولكن بسبب نقص المياه اضطررنا للتوقف عن الزراعة. (مجموعة نقاش، نساء، الخاص)

نشاط الجيش الإسرائيلي والمستوطنين. ذكر المستوطنون كيف أن لسياسة إسرائيل قطع المياه وتحويلها إلى المستوطنات³⁴ تأثير مباشر على حياة الناس اليومية:

لا توجد حياة من دون ماء، ولأن المستوطنات قريبة منا فيحظر علينا أن يكون لدينا شبكة مياه، ولا يسمح لنا بحفر الآبار. ففي الصيف تقوم السلطة المدنية الإسرائيلية بسد الآبار إذا حفرناها، وتقطع إمدادات المياه إلينا. لا يمكننا استخدام الماء - لا لأنفسنا ولا لماشيتنا (رجل من أم الخير).

اسمع، لا يمكنني القول إننا لا نملك المياه على الإطلاق؛ لدينا مياه، ولكن في الفترة ما بين مارس حتى نوفمبر نعاني كثيراً من نقص المياه، ويندر وجود المياه لدينا في أكثر الأحيان خلال هذه الفترة المحددة من السنة. استمرت المشكلة هذا العام حتى في ديسمبر. كل المياه تذهب إلى المستوطنات من حولنا. (مجموعة نقاش، نساء من قرية الجفتلك)

4.2.2 نقص الكهرباء

حدد المستوطنون تحدياً ثانياً يمس بحمياتهم وهو إمدادات الكهرباء. وقد اعتبر هؤلاء أن المشكلة الرئيسية تكمن إما في ضعف التيار أو الغياب الكامل للطاقة الكهربائية. وذكر المستوطنون أن نقص الطاقة الكهربائية وحتى عدم توفرها في بعض الأماكن يرجع إلى بعد المسافة عن القرى في المناطق المصنفة ج حيث توجد أقرب محطة توزيع تابعة لشركة الكهرباء الفلسطينية. ولا يتوفر التيار الكهربائي بشكل خاص في التجمعات البدوية التي تعيش في المناطق النائية.

الكهرباء لا تغطي القرية بأكملها - فقط جزء منها. في الجزء الذي أعيش فيه من القرية، لا نزال نستخدم محركات الوقود، لا زلنا من دون كهرباء. (مجموعة نقاش، رجال، قرية عطوف)

تبين نتائج الدراسة أن اثنين من تحديات الحماية الرئيسية - المياه والكهرباء - يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بعضهما ببعض. وأشار المستوطنون إلى أن ضخ المياه يتطلب كهرباء للمولدات، والمولدات كهربائية نادرة التوفر بسبب تكلفتها الباهظة:

ترى نحن بحاجة إلى مولدات - إذا لم يكن لدينا مولدات، لا يمكن أن يكون لدينا مياه، ولكن إذا كان لدينا مولدات، فستساعدنا في الحصول على المياه. (مجموعة نقاش، رجال، فصائل الفوقا)

حقائق عامة عن الكهرباء في المنطقة (ج)

• لا يوجد كهرباء في 41% من الأسر التي تناولتها الدراسة³⁵، مقارنة بـ 1% من جميع الأسر في الضفة الغربية³⁶.

• في عام 2012، أصدرت الإدارة المدنية أوامر هدم أنظمة كهربائية تعمل بالطاقة الشمسية وطاقة الهواء نصبتها منظمة غير ربحية كومت - الشرق الأوسط في تسع قرى في جنوب الخليل (لم تنفذ

- السبب الرئيسي لنقص الكهرباء هو السيطرة الإسرائيلية على إمدادات الكهرباء. فالسلطات الإسرائيلية تسمح فقط بإمدادات محدودة لقرى مختلفة في المنطقة (ج)، ولم تواكب الزيادة السكانية.

تعتبر المجتمعات نقص الكهرباء من الأولويات باعتبارها تحدياً للحماية بسبب وجود عدد من الآثار السلبية الناتجة من ذلك. فقد أشار المستطلعون أن نقص الكهرباء يؤثر في حياتهم اليومية بطرق شتى، خصوصاً في فصلي الصيف والشتاء.

الكهرباء من أساسيات الحياة. في فصل الشتاء نعاني من انقطاع الكهرباء باستمرار، والناس يحتاجون إلى التدفئة في الطقس البارد، كما نحتاج إليها لحياتنا اليومية، ولأعمالنا المنزلية وللعمل، ولا سيما في المحلات التجارية. فمع ارتفاع أسعار الوقود نحتاج إلى الكهرباء أكثر من ذي قبل، وخصوصاً عندما يستمر الانقطاع من 20 مرة في النهار. أحياناً تنقطع طوال الليل. (رجل من مخيم الفوار للاجئين).

في الصيف هنا، يصبح الطقس حار جداً هنا؛ أحياناً تصل درجة الحرارة إلى 50 درجة مئوية، تماماً مثل المملكة العربية السعودية والخليج، وبالتالي لا يمكنك العيش من دون تكييف الهواء وهذا يحتاج إلى كهرباء. (رجل - الفصائل الفوقا).

والسبب الثاني لإعطاء الأولوية لهذا التحدي هو ذات الصلة في التعليم. يرجع ذلك إلى حقيقة أن الفصول الدراسية في المنطقة (ج) لا تجدد وصغير مع البنية التحتية السيئة، ونقص الكهرباء يؤثر سلباً على الطلاب، وخصوصاً خلال فصل الصيف والشتاء:

المدرسة الابتدائية في القرية حتى الصف السابع لها أسطح من الأسبستوس، لذا فالفصول الدراسية حارة جداً في الصيف وباردة جداً في الشتاء. (مجموعة تركيز - رجال - الفصائل الفوقا)

بصفة عامة، نتلقى الكهرباء من الشركة الإسرائيلية لكنهم يمدوننا بنفس كمية الطاقة منذ عام 1967، وهذا لا يكفي لأن أعدادنا ازدادت منذ ذلك الحين. هذا يعني أن الجميع ليس بمقدورهم أن يكون لديهم كهرباء. (مجموعة نقاش - رجال - سبسطية)

في الماضي، كان بمقدور المولد أن يغطي 130 عائلة ولكن الآن نفس المولد يغطي 750 أسرة (مجموعة نقاش - رجال - سبسطية)

وعلى الرغم من محدودية فرص الحصول على الكهرباء من الشركة الإسرائيلية، والتي هي الأقرب إلى المنطقة (ج)، والمسؤولة عن توفير الكهرباء إلى المستوطنة في المنطقة، فإن ارتفاع تكلفة الكهرباء التي توفرها شركة الكهرباء الإسرائيلية يجعل الأمر بالغ الصعوبة على الفلسطينيين المحليين نظراً إلى انعدام الدخل كما شرح ذلك المستطلعون:

لتلخيص المشكلة، فإن تكلفة كل وحدة من الكهرباء مكلف جداً، فعندما تكلف الوحدة 70 أغورة (0.70 شيكل)، فلن يفكر أحد في شرائها بكل تأكيد). (مجموعة نقاش - رجال - سبسطية).

4.2.3 البطالة

وفقاً لنتائج الدراسة، تعتبر البطالة من تحديات الحماية الرئيسية في ثلاث مناطق من المنطقة (ج) (الشمالية والجنوبية والوسط). وإضافة إلى ذلك، يعتبر المستطلعون أن السيطرة الإسرائيلية المطلقة على المنطقة (ج) تساهم بشكل كبير في البطالة واسعة النطاق. كما أن الجانب النوع الاجتماعي واضح، سواء في تحديد نتائج البطالة وأسبابها.

حقائق عامة عن البطالة في المنطقة (ج)

- ورد في تقرير للبنك الدولي أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني ستؤدي إلى زيادة في فرص العمل. وهذا يتطلب تغييرات هيكلية كبيرة في النظام الاقتصادي الفلسطيني، تحتاج إلى وضع حد للقيود التي تفرضها إسرائيل وسيطرتها على المنطقة (ج)³⁸ كما أن زيادة فرص العمل الناجمة عن القيود المفروضة على المنطقة (ج) "ستؤثر بشكل كبير في مستوى الفقر في الأراضي الفلسطينية"³⁹.
- يفيد المزارعون عن وجود صعوبات متزايدة في الوصول إلى أراضيهم الزراعية التي يقع كثير منها الآن خلف الجدار. وهذا يشكل تهديداً خطيراً لدخلهم ومعيشتهم⁴⁰.
- نما الاقتصاد في الضفة الغربية في عام 2011 بمعدل أبطأ مما كان عليه في عام 2010. يمكن عزو التباطؤ في النمو في الضفة الغربية إلى انخفاض دعم الجهات المانحة، علاوة على حالة عدم اليقين الناجمة عن الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية، والقيود الإسرائيلية المفروضة على المنطقة (ج)⁴¹.

وقد تحدث المستطلعون عن مستويين من العوامل التي تؤدي إلى البطالة: تلك المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي والأخرى المرتبطة بسياسة السلطة الفلسطينية.

العوامل المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي كما تراها المجتمعات هي:

• مصادرة الأراضي

• الجدار

• عنف المستوطنين

أما العوامل المرتبطة بسياسة السلطة الفلسطينية فهي:

• المحسوبية

• ندرة الفرص المتوفرة في القطاع الخاص

مصادرة الأراضي تعتبر مصادرة إسرائيل للأراضي مدمر دخل رئيسي بالنسبة إلى المجتمع في المنطقة (ج). ويعتبرها المجتمع السبب الجذري للبطالة. وباعتبار حقيقة أن المورد الرئيسي للمنطقة (ج) هو الزراعة وتربية الماشية، فإن من شأن مصادرة الأراضي حرمان أغلبية السكان الذين يعيشون في المنطقة (ج) من دخلهم كما شرح المستطلعون. وقد سلط المستطلعون، إضافة إلى مجموعات التركيز، الضوء على هذا الأمر وشرحوه باستفاضة.

لقد صودرت أراضينا، وحاولنا مرات عدة الدخول إلى أرضنا، نحن بحاجة للوصول إلى زيتوننا، ولكن الجنود الإسرائيليين يمنعونا. كنا نزرع أرضنا بالخضروات المختلفة، وكان لدينا الكثير من الزيت الذي كنا نبيعه. الآن لا يمكننا بيع زيت الزيتون مثل قبل، فنحن لا ننتجه مثل قبل بسبب فقدان أرضنا. في بعض الأحيان نشترى زيت الزيتون لاستخدامنا الخاص. (مجموعة نقاش، نساء، الخاص)

كما أوضح المستطلعون العلاقة بين حرمانهم من دخلهم الرئيسي وتأثير ذلك على رفاه الأسرة:

نحن نعيش في قرية تعتمد في دخلها بشكل أساسي على الزراعة، فإذا لم تزرع أرضك فلا يمكنك أن تغطي جميع نفقات عائلتك. فحتى في الأيام التي يوجد فيها تدريبات عسكرية، يأتي المستوطنون برفقة الجنود إلى أرضنا. (رجل من عطوف)

الجدار هو سبب جذري آخر يؤدي، وفقاً للمستطلعين إلى زيادة معدل البطالة. فهو يفصل بين المنطقة (ج) عن مناطق الـ 1948 التي كانت سوق عمل مفتوحة للفلسطينيين كما ذكر المستطلعون⁴².

أثر الجدار فينا بشكل سيء، عندما كنا عمالاً، كنا ندخل إلى إسرائيل للعمل، ولكنها مغلقة الآن تماماً، ولا يوجد لدينا العديد من الخيارات. (مجموعة نقاش، رجال، الخاص)

معظمنا هنا عاطلون من العمل. فقد أغلق الجدار سوق العمل الرئيسي للعاملين. كنا ندخل إلى إسرائيل للعمل هناك، على الرغم من أننا لم نكن نتقاضى أجوراً جيدة، لكن كان لدينا عمل. أما الآن فلا نستطيع القيام بأي شيء، نستمر في البحث عن عمل، ولكننا أخفقنا. (مجموعة نقاش، رجال، بيت لقيبا)

لقد تسبب الجدار بحدوث الكثير من المشاكل، خصوصاً للشباب. فقد كانوا يعملون في إسرائيل من دون تصاريح، ولكن الجدار أغلق الحركة بيننا تماماً. كما أن للجدار تأثير مباشر على النساء اللواتي كن يذهبن إلى الأرض حيث يتم بناء الجدار. فالنساء اعتدن بيع منتجاتهن، لكن الآن هن أيضاً عاطلات من العمل. فقد كانت النسوة يشاركن في دعم رفاهية أسرهم. (امرأة من نعلين)

لقد لعب المستوطنون دوراً رئيسياً في السيطرة على الأراضي والموارد المائية في المنطقة (ج). وتظهر الردود أثر هجمات المستوطنين والسيطرة على الأرض في زيادة البطالة في المنطقة (ج).

المستوطنون يسيطر المستوطنون على مراعيها وأراضيها الزراعية، ويطاردون الماشية. لقد تمت مصادرة العديد من الأراضي، ويحظر على الأسر التي تعيش في المنطقة من التنقل. وقد أثر هذا الوضع الاقتصادي فينا. لقد فقدنا دخلنا الرئيسي. (رجل من أم الخير)

رأى المشاركون أيضاً أسباباً أخرى للبطالة، وأضافوا المحسوبة وعدم وجود مشروعات للقطاع الخاص باعتبارهما من العوامل الناتجة عن انعدام المساءلة والمتابعة من قبل السلطة الفلسطينية.

المحسوبة تعتبر من العقبات التي تواجه المجتمع في إيجاد فرص عمل، وفي الحصول على دعم المنظمات. فقد أدى هذا ببعض الناس إلى الاستفادة من المحسوبة بالاعتماد على السلطات، وعلاقة القربى أو العائلة أو على الذين يحتلون مواقع صنع القرار.

نعاني هنا في قرية المعصرة من البطالة. لا نعرف ما هي الحلول التي يمكننا القيام بها. فالوظائف في القرية تعتمد على ذوي القربى والسلطة. تقدمت ابنة عمي بطلب الحصول على وظيفة في القرية، وهي تستحقها، فهي عاملة مجتهدة، ولكن للأسف كافحت العائلة الأخرى للحصول على الوظيفة، وحصلت عليها. (مجموعة نقاش، نساء، المعصرة)

المحسوبة هي السبب الرئيسي للبطالة. فلا يحصل على وظيفة إلا أولئك الذين لديهم شخص ما لتقديم الدعم لهم (مجموعة نقاش، نساء، الخاص)

ندرة الفرص المتوفرة في القطاع الخاص⁴³ تسببت ندرة الأعمال الخاصة بزيادة معدل البطالة في المنطقة (ج). فأفاد المستطلعون بأن عدداً محدوداً من الشركات الخاصة الصغيرة ساهم في هذه الزيادة.

في مخيم اللاجئين هنا، نعاني كثيراً من البطالة، أكثر من غيره من الأماكن. فليس لدينا مصانع لنعمل فيها. فكل ما لدينا متاجر صغيرة لا تستطيع توظيف أي موظف. إنها عبارة عن توظيف ذاتي. (رجل من مخيم الفوار للاجئين)

تترابط البطالة باعتبارها تحدياً رئيسياً بقوة بتحديات الحماية الأخرى. فمن خلال ردود المستطلعين، تم تحديد ثلاثة تهديدات للحماية:

• عدم وجود رعاية للأسرة - مشكلة ترتبط بالأنوع الاجتماعي

• تراجع الصحة العقلية / النفسية

• عمالة الأطفال

أما فيما يتعلق برعاية الأسرة، فقد بينت النتائج أن النساء يتحملن العبء الأكبر في الحفاظ على رفاهية أسرهن. فهن مضطرات إلى تلبية الاحتياجات اليومية للأسرة مثل المواد الغذائية والملابس. ونظراً إلى زيادة نسبة البطالة، فإن النساء يتحملن المزيد من الأعباء لمواجهة المزيد من التحديات لتلبية احتياجات أسرهن.

تؤثر البطالة فينا سلباً، ففي معظم الوقت لا يمكننا تحمل أو توفير احتياجاتنا أو احتياجات أطفالنا الرئيسية من غذاء وعلاج طبي، ولا يوجد لدى رجالنا وظائف أو عمل. لكن إذا عملوا، فهم يعملون بأجور منخفضة. لدينا أيضاً احتياجاتنا كنساء ولا نستطيع تغطيتها. (مجموعة نقاش، نساء، مخيم الفوار للاجئين)

كونهن يائسات من تلبية الاحتياجات اليومية للأسرة يؤثر في المجتمع بشكل عام كما ذكرت النساء:

نحن بحاجة إلى فرص عمل. نحن بحاجة لمساعدة أولئك الذين يعانون من البطالة للحفاظ على وضعهم. فكون المرء عاطلاً من العمل ولا يتلقى أجراً يؤثر في الحالة النفسية للأفراد، ولا سيما خريجو الجامعات الذين هم الفئة الأكثر من العاطلين من (مجموعة نقاش، نساء، المعصرة).

لقد أدى ارتفاع معدل البطالة إلى وجود عدد متزايد من التسرب المدرسي بغية الانضمام إلى سوق العمل (عمالة الأطفال):

في يوم من الأيام جاء ابني البالغ من العمر 13 عاماً إلى البيت من المدرسة وفكرة واحدة في ذهنه: بيع الخضروات في السوق لكسب المال. لقد رمى حقيبة مدرسته، وقال لشقيقه أنه لن يبقى في المنزل ولا يفعل شيئاً مثل شقيقه. لقد ألفت الشرطة القبض عليه في السوق وهو يبيع الخضار وأجبروه على التوقيع على ورقة بأنه إذا تم القبض عليه مرة أخرى فسوف يزجون به في السجن. (امرأة من مخيم جنين)

4.2.4 عدم وجود وسائل نقل

تشير المقابلات إلى أن الشباب يعتبرون المواصلات⁴⁴ من أهم أولوياتهم المتعلقة بالحماية. فقد شدد الشباب من الجنسين على حاجتهم للانتقال بشكل يومي إما للتوجه إلى المدارس في القرى المجاورة أو إلى الجامعات في المدن. وركز الشباب على المسافة الطويلة التي تفصل تجمعاتهم السكنية عن المدن وعلى شح وسائل المواصلات. وقد اعتبر المستطلعون أن غياب أنظمة النقل المناسبة في المناطق المصنفة ج يشكل تهديداً على حمايتهم، وإن لم يعتبروه جميعاً أهم تهديد كما رآه الشباب.

في حالة القرى النائية من المناطق ج، فإن المشكلة هي في عدم توفر أي نظام مواصلات. ويتوجب على سكان تلك المناطق التنقل لوجهاتهم المختلفة باستخدام وسيلة نقل تصل إلى محطة رئيسية ومن ثم يضطرون للمشي باقي المسافة للوصول إلى/ من قراهم أو أماكن سكنهم. وأظهرت المقابلات أن هذه مشكلة كبيرة بالنسبة للطلاب وبخاصة الشابات منهن حيث يضطرون للمشي مسافات طويلة بين القرى للوصول لمنازلهم. وهذا أمر غير مقبول لدى هذه المجتمعات التي تعتبر النساء ضعيفات وبحاجة لحماية الرجال.

في المناطق التي توفرت فيها المواصلات شدد الشباب والنساء على حد سواء على عدم كفاية وسائل النقل التي لا تسير إلى لساعات محدودة. بشكل عام تتوفر وسائل النقل المغادرة في ساعات الصباح المبكر وتعود فقط عند الساعة الثانية ظهراً. وهذا يشكل مشكلة بالنسبة للطلاب وللنساء بشكل خاص. فهذه المواعيد لا تلي احتياجات الطلاب عند وضع جدول المحاضرات والحصص أو حتى الامتحانات وبالتالي تؤثر سلباً على دراستهم.

حقائق عامة عن وسائل النقل في المنطقة (ج)

- تتأكل سبل معيشة سكان المنطقة (ج) بسبب عقبات الإغلاق التي تفرضها إسرائيل، والتي تقيد الوصول إلى طرق النقل الضرورية للوصول إلى الخدمات الأساسية، والأراضي الزراعية والمراعي⁴⁵.
- يجب أن يوافق الاحتلال الإسرائيلي على أي تطوير في البنية التحتية في المنطقة (ج)، من خلال تنفيذها من قبل الإدارة المدنية الإسرائيلية. كما يرفض النظام الإسرائيلي منح معظم التصاريح.
- هناك 61 حاجزاً عسكرياً يعمل بشكل دائم في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك 36 حاجزاً على طول الجدار، و 11 في مدينة الخليل، و 14 على الطرق الرئيسية في أماكن أخرى⁴⁶.
- أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في سبتمبر 2013 في تقريره الشهري عن تدهور الحصول على التعليم في الجزء الذي تسيطر عليه إسرائيل من مدينة الخليل (H2)، والتي شملت إغلاقاً مؤقتاً لبعض المدارس، وإصابة واعتقال الأطفال في سن الذهاب إلى المدارس، وتراجع الانتظام في الدراسة⁴⁷. وأفادت المنظمات الإنسانية التي تقدّم حضور حماية أن تدخلاتهم لتسهيل عبور الطلاب والمعلمين من خلال الحواجز الإسرائيلية في هذا الجزء من المدينة كان غير ناجح إلى حد كبير⁴⁸.

يرتبط غياب وسائل النقل الكافية بقوة بعاملين من العوامل الأخرى، وكلاهما مرتبط بالقيود التي تفرضها إسرائيل على الحركة والتنمية في المنطقة (ج):

• ضعف البنية التحتية للنقل

• التكاليف الباهظة

سلط المستوطنون، بصفة عامة، الضوء على المخاطر التي يقومون بها بسبب الظروف الخطرة للطرق غير المعبدة والمظلمة، وخصوصاً بسبب المناطق العالية وحادة الانحدار التي يضطرون على المرور بها للوصول إلى / من مجتمعاتهم.

كل الطرق لدينا غير معبدة، وهذه عقبة رئيسية نواجهها خصوصاً في فصل الشتاء. إننا نعيش في منطقة وادي وسهول. (بدوي، بني نعيم)

يرتبط عدم الحصول على وسائل النقل بشكل كافٍ مباشرة بمجموعة من مسائل الحماية الأخرى، بما في ذلك فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية وشبكات الدعم الاجتماعية. ويميل الشباب للتشديد على الآثار الناجمة عن ذلك على تعليمهم. ومن المرجح أن يركزوا أكثر على كيف أن غياب وسائل نقل مناسبة بأسعار معقولة، يعني أنهم لا يملكون الوقت الكافي ولا الموارد للوصول إلى شبكات الخدمات والدعم. كما تحتاج النساء إلى التسوق وأداء مهمات أساسية أخرى في المدن القريبة، لأن المتاجر المحلية لديها مؤناً محدودة. في العادة تسافر النساء إلى المدن مرة واحدة في الشهر للتسوق. هذا علاوة على الرحلات الإضافية المطلوبة عندما يحتجن، على سبيل المثال، إلى زيارة الطبيب أو يكون لديهن مواعيد أخرى. ففي مثل هذه الحالات تضطر النساء إلى المغادرة في الصباح الباكر ثم عليهن الانتظار لاستقلال وسيلة نقل ما بعد الظهر للعودة إلى قراهن. وهذا يحد في نهاية المطاف من حركتهن للأمور الأساسية فحسب. وأعرب بعض من النساء اللواتي تمت مقابلهن لهذه الدراسة عن استيائهن وغضبهن، ذلك أن ندرة وسائل النقل لم تحد فقط حصولهم على الخدمات الصحية، ولكن أدى إلى انعزالهن عن العالم المحيط بهن، إذ إن وقت وميزانيات الأسر لا تكفي للسماح لهن بزيارة العائلة والأصدقاء.

أتمنى لو كان لدينا نظام نقل أفضل من وإلى قرانا، لأننا نعاني الكثير من صعوبة الوصول إلى مراكز الرعاية الصحية. علينا الاتصال بسيارة تاكسي لتأخذنا إلى وجهتنا، وبما أن الطرق غير معبدة يطلب سائق التاكسي منا 40 شيكل ذهباً وإياباً، أي ما مجموعه 80 شيكل. فإذا كنا بحاجة إلى شراء أي سلع غير موجودة في قريتنا، فعلينا الانتظار حتى يحضرها أزواجنا معهم في طريقهم عودتهم إلى المنزل. نحن ممنوعات من الخروج ومن كل شيء، إنها حياة بانسة! (مجموعة نقاش، بدويات، بني نعيم)

4.3 الحماية الذاتية الرئيسية واستراتيجيات المواجهة في المنطقة (ج)

يحلل هذا القسم استراتيجيات التأقلم التي يلجأ إليها الأفراد والمجتمعات في التعامل مع تحديات الحماية التي يواجهونها أو للحد منها. ويهدف إلى إلقاء الضوء على تجارب هذه التجمعات المحلية والاطلاع على أساليبهم في الرجوع على التحديات لدعم الجهات الخارجية والمحلية والدولية التي تقدم لهم الخدمات بحيث يعززون من طرق تلك الجهات في التدخل.

وهذا ونظم النقاش حول استراتيجيات الحماية الذاتية ليتلاءم مع كل واحد من التحديات التي اعتبرت تلك المجتمعات على أنها أولوية

4.3.1 نقص المياه - الاستراتيجيات

ذكرنا سابقاً أن معظم المستطلعين في المناطق ج (في الشمال والوسط والجنوب) اعتبروا أن عدم كفاية إمدادات المياه أهم تحدي يمس بحياتهم. ولكن استراتيجيات الحماية الذاتية اختلفت بين الأفراد والأسر؛ ويبدو أن هذه الاختلافات تعتمد على الموارد المتوفرة وكذلك على الجنس ذكراً أو أنثى.

اعتمدت النساء والرجال على حد سواء أربع استراتيجيات رئيسية للتغلب على مشكلة نقص المياه:

- شراء المياه من الذين يملكون الآبار
- السعي للحصول على دعم من عائلة المرء أو من الجيران
- الاعتماد على الآبار الموجودة
- موازنة المياه للاستخدام المنزلي اليومي والمياه لأغراض الزراعة

شراء المياه من الذين يملكون الآبار. عادة يوجد في القرى الفلسطينية آبار وفقاً لتقاليد الهيكل المعماري كما بين ذلك المستطلعون. وقد اعتمدت هذه الاستراتيجية من قبل الأفراد، لكنها لا تمارس كمجتمع لأن ذلك يعتمد على توافر الموارد المالية.

إذا تساقطت الأمطار بغزارة فإننا نضخ المياه لجميع السكان، ولكن إذا عانينا من ندرة المياه، فإن الناس يشترون المياه من الذين لديهم آبار. فإذا كان لديك جرار فيمكنك الحصول على المياه وشراؤها بنفسك. (مجموعة نقاش، رجال، فصائل الفوقا)

عندما سئلوا عن فاعلية شراء المياه كاستراتيجية، أجاب المستطلعون أنها ليست كافية لسببين. أولاً، من غير المرجح أن يكون حتى الذين يستطيعون شراء المياه قادرين على تحمل العبء المالي في الأمد البعيد. فهذا الأسلوب مجرد وسيلة لتخفيف النقص مؤقتاً، وليس حلاً ناجحاً في الأمد البعيد. وثانياً، إن كمية المياه التي تُجمع في الآبار لا تكفي حتى لعائلة واحدة في أوقات النقص الحاد.

السعي للحصول على دعم من عائلة المرء أو من الجيران. هذه أيضاً استراتيجية يتم اتباعها على المستوى الفردي، عندما تنعدم الموارد المالية. ووفقاً لنتائج الدراسة، فإن هذه الاستراتيجية تمارسها النساء فحسب.

ماذا يمكننا أن نفعل، لا يوجد لدينا أي دخل وأسرنا بحاجة إلى تناول الطعام والعيش. عندما لا يكون لدي أي خيار آخر، أطلب الدعم من عائلتي، وستساعدني. لكنني لا يمكن أن استمر في الطلب، فقط عندما لا يكون لدي أي حلول أخرى. (مجموعة نقاش، نساء)

عندما سئلوا عن فاعلية هذه الاستراتيجية، أكد المستطلعون أن هذه الاستراتيجية قد تكون دعماً اجتماعياً قصير الأمد، لكنه لا يقدم أي حل دائم ولا يمكن اتباعه باعتباره إلا وسيلة ملاذ أخير. وعلاوة على ذلك، فإن الأسرة والجيران غالباً ما يعانون هم أيضاً نقصاً، لذا على المرء أن لا يزيد من عبئهم.

أنا، مثل العديد من الآخرين، علي أن أطلب الماء من الناس! يمكنني استخدام الماء من بئر والدي. (مجموعة نقاش، نساء، الخاص)

الاعتماد على الآبار الموجودة. أشار العديد من المستطلعين أن وجود آبار بعلية تحفر عادة وتصمم لتكون جزءاً من العمارة التقليدية في القرى الفلسطينية. ويستخدم المستطلعون آبارهم كحل عندما تقطع إمدادات المياه عنهم، خصوصاً في فصل الصيف. وفي حين توفر الآبار استجابة جزئية للنقص، إلا أن كمية المياه

التي تُجمع لا تكفي للاستخدام اليومي بسبب انخفاض كمية الأمطار. كما نوعية مياه الآبار مسألة هي الأخرى.

لدى معظم الناس آبار محفورة داخل حدود منازلهم، ولديهم خزانات مياه لتخزين المياه التي يتم ضخها، ولكن المشكلة هي أن المياه التي تُجمع ليست نظيفة، وغير كافية للاستخدامات اليومية. (امرأة من الجانية)

حاولنا التغلب على المشكلة عن طريق شراء صهاريج المياه أو عن طريق جمع المياه في الآبار خلال موسم الأمطار. لكن هذا غير كافٍ لأنه يمكن جمع ما يصل إلى 80 مكعب فقط. وهذا ليس كافياً. لذلك نعتمد، كما ترى، على كمية من مياه الأمطار التي تم جمعها، وهي لا تكفي لتغطية جميع احتياجات السكان. (بدوي من بني نعيم).

الموازنة في استخدام المياه بين الاحتياجات اليومية والزراعة. عموماً يُتوقع أن توازن النساء بين استخدام المياه للأغراض المنزلية وتوفير مياه للماشية. ويعتبر كل من الرجال والنساء المستطلعين أن إدارة إمدادات المياه ونقصها جزء من واجب المرأة لرعاية أسرته وتوفير لهم الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء والمياه والملابس.

نحاول إيجاد توازن بين حاجتنا إلى المياه وكمية المياه اللازمة للماشية. الماشية تستهلك كميات كبيرة من المياه! نحن بحاجة أيضاً إلى المياه للتنظيف والطبخ والغسيل. . . (امرأة من الرشايدة)

يؤكد الرجال مسؤولية المرأة في التعامل مع النقص في إمدادات المياه للاستخدام المنزلي، ويشيرون إلى الاستراتيجيات المجتمعية التي تعتمدها النساء لتوفير المياه:

يتعامل الرجال والنساء مع مشكلة المياه بالطريقة نفسها، ولكن النساء يملن إلى استخدام المياه بعقلانية عندما يتعلق الأمر بالأعمال المنزلية. فعلى سبيل المثال، تجمع المرأة كل ما لديها غسيل وتغسله في اليوم نفسه الذي لا يتم فيه قطع المياه. (بدوي من أم الخير)

يعتبر أغلب المستطلعين أن هذه الاستراتيجية غير فعالة لأنها لا تحل المشكلة، ولا تعالجها حتى جزئياً: فنقص المياه لم ينته، وهذه الاستراتيجيات هي مجرد محاولة للتأقلم مع المشكلة.

4.3.1.1 تلوث المياه - الاستراتيجيات

فيما يتعلق باستراتيجيات الاستجابة لتلوث المياه، يتعامل معها الناس باستخدام استراتيجيتين:

يتوقف الناس عن الشرب من نظام شبكة المياه ويبدأون بشراء المياه خصيصاً للشرب.

توقفنا عن شرب المياه من الشبكة الرئيسية وبدأنا بشراء المياه من المتجر (مجموعة نقاش، نساء، مخيم الفارعة للاجئين).

ذكر آخرون أنهم يستخدمون المياه من الآبار، على الرغم من حقيقة أن المياه فيه غير نظيفة أيضاً:

لدى معظم الناس آبار، فهم يستخدمون مياه الآبار عند الحاجة، ولكن المشكلة هي أن مياه الآبار غير نظيفة في بعض الأحيان. (مجموعة نقاش، نساء، الجانية)

4.3.1.2 انخفاض في الإنتاج الزراعي والأعلاف - الاستراتيجيات

وكما سبق أن ذكرنا، أثر نقص المياه سلباً على قدرة المجتمعات المحلية على المشاركة في إنتاج الأعلاف والمحاصيل الزراعية الأخرى. ونظراً إلى الدور المركزي الذي يلعبه ذلك في اقتصاد المنطقة (ج)، يشكل

الانخفاض في الإنتاج الزراعي والأعلاف تهديداً كبيراً لسبل العيش. وقد أدى ذلك إلى حدوث تغييرات في بنية العمل، بحيث كانت آلية المواجهة الرئيسية للسكان الانتقال من الإنتاج الزراعي إلى الأنشطة الأخرى المدرة للدخل؛ فقد أُجبر السكان على الانتقال من الأراضي الزراعية الخاصة بهم للعمل كأجيرين زراعيين لدى الآخرين أو الانتقال للعمل في وظيفة لا تتطلب مهارة أو شبه مهارة. الأمر الذي يعني أن الأشخاص الذين يعيشون في المنطقة (ج) يتحولون من كونهم منتجي غذاء وأعلاف إلى مستهلكين. وتفيد النساء على وجه الخصوص الانتقال للعمل في القطاع غير الرسمي⁴⁹، ويبدو أنهن يتحملن العبء الأكبر في هذه المرحلة الانتقالية.

هناك الكثير من النساء يذهبن للعمل في ورشات عمل الخياطة خارج بلدتنا. بعضهن لا يزلن يعملن هناك حتى اليوم. فأصحاب الورش يستغلونهن وينتهكون حقوقهن. أنا واحد من أولئك اللواتي تم استغلالهن. (امرأة - برقة)

أما استراتيجية المواجهة الثانية التي تم ذكرها، سواء في الاستجابة لنقص المياه الذي يحد من إمكانات الري، وكذلك استجابة لمصادرة الأراضي من قبل الاحتلال الإسرائيلي، هو التحول إلى زراعة المحاصيل المعيشية فقط. فقد أفاد عدد من المستطلعين قصر زراعتهم على الحدائق للاستخدام المنزلي، والبيع إذا كان هناك أي فائض في الإنتاج.

نزرع فقط المنتجات اللازمة لتكون قادرين على استخدامها في حياتنا اليومية. إنها لا تكفي، ولكن لدينا الآن اكتفاء ذاتياً. إذا كان هناك فائض، فنبيعه في السوق. (رجل، المعصرة)

ذكر المستطلعون طريقتين أساسيتين لمواجهة نقص الأعلاف، وخاصة أولئك الذين يعتمدون على مواشهم في معيشتهم مثل البدو. الأول: شراء الأعلاف من السوق، وعادة من سوق السلع المنتجة إسرائيلياً. وتعتبر هذه الاستراتيجية بأنها غير مرضية بسبب التكلفة المتزايدة للعلف بسبب النقص في العرض وزيادة الطلب، إذ إن عدداً قليلاً جداً من الناس لديهم القدرة على الاعتماد على منتوجهم من الأعلاف، في حين أن المداخيل آخذة في التراجع.

أما الاستجابة الثانية فتتلخص في بيع بعض المواشي من أجل شراء الأعلاف. لكن بيع جزء من القطيع يؤثر سلباً على كمية منتجات الألبان التي يكون بمقدور الأسرة إنتاجها. الأمر الذي يقوّض المصدر الرئيسي للدخل في المنطقة (ج)، وخاصة بالنسبة إلى المجتمعات البدوية. وتقدم هذه الاستجابة راحة مؤقتة، إذ سيؤدي ذلك إلى انخفاض الدخل الذي، بدوره، يحد من الموارد المتاحة لجولة الإنتاج المقبلة. باختصار، لا يزال تهديد الحماية، في الواقع، يتصاعد بمرور الوقت.

كنا نزرع ونحصد كميات كبيرة من القمح والشعير، ولكننا نحصد الآن كميات أقل تكفي فقط لتخزينها لاستخدامها على مدار العام. ما عدنا نربي الماشية الآن بسبب ندرة المياه اللازمة لزراعة العلف (لإطعام الماشية). علينا أن نشترى العلف لإطعام الماشية، وهذا مكلف للغاية. ارتفع سعر العلف وانخفضت قيمة الماشية، ولم يعد ثمة ربح. (مجموعة بدويات، بني نعيم)

نحن بحاجة لإطعام الماشية على مدار السنة. استمر سعر العلف بالارتفاع، وهكذا اضطررنا إلى بيع جزء من ماشيتنا لتكون قادرين على إطعامهم. في نهاية المطاف، بعنا كل ماشيتنا، ولا يزال علينا ديون لنسددها. لن يكون الحال هكذا لو كان لدينا مراعي. كان بإمكان ذلك أن يوفر علينا 3 أشهر على الأقل من المدفوعات والمصروفات. (بدوي من الجهالين)

4.3.1.3 نشاط الجيش الإسرائيلي والمستوطنين - الاستراتيجيات

ذكر المستطلعين استراتيجيتين في التعامل مع نشاط الجيش الإسرائيلي والمستوطنين على النحو التالي:

- تقبل الوضع كرهاً كما هو

• مواجهة المستوطنين

تقبل الوضع كرهاً كما هو. من الصعب تحقيق حماية في سياقات صعبة ذات أمد بعيد كهذه، كما ذكر المستوطنون. فقد أدركوا من تجاربهم الشخصية أن ثمة استراتيجية واحدة لحماية أنفسهم من اعتداءات المستوطنين بتقبل الوضع كرهاً كما هو، خاصة في ظل غياب أي دعم دولي أو محلي لمساعدتهم على تخفيف حدة الضرر. فكما ذكر أحدهم:

لدينا العديد من الأمور التي علينا حلها ولا نعرف حتى من أين نبدأ. في الواقع، تماماً مثل قضية الجدار، نحتاج إلى قرارات الشرعية الدولية والدعم الوطني. حتى لو فكرنا في حلول فإنها ستكون فعالة بشكل مؤقت. (رجل من صفا)

يبدو من الردود أنه عندما لا يكون ثمة أمل لإيجاد حلول للتوصل إلى الحماية؛ فعندما يشعرون باليأس والاكتئاب يلجؤون إلى الله المخلص:

ماذا نستطيع أن نفعل؟! لا شيء بالطبع... علينا أن نعيش في هذا الوضع والله يحمينا (رجل من السكة)

مواجهة المستوطنين. ذكر المستوطنون كفاحهم لحماية أنفسهم بمواجهة المستوطنين:

يقومون بتوجيه مياه الصرف الصحي القذرة تجاهنا. وبالتعاون مع منظمة بتسيلم اتخذنا إجراء ضدهم. أخذنا قضيتنا إلى المحاكم، ونقوم بالاحتجاج. جاءت العديد من الأجانب والإسرائيليين من أجل التضامن معنا، وفي نهاية المطاف نجحنا في إيقافهم. (مجموعة نقاش، رجال، نعلين)

4.3.2 نقص الكهرباء - الاستراتيجيات

رداً على نقص الكهرباء، يذكر السكان أربع استراتيجيات رئيسية للحد من الأضرار الناجمة عن الحظر المفروض على توسعة إمدادات الطاقة الكهربائية:

• شراء مولدات كهربائية لزيادة الطاقة الكهربائية

• تنظيم نظام تكافل اجتماعي

• شراء الكهرباء من شركة الكهرباء الإسرائيلية

• الحد من الاعتماد المنزلي على الكهرباء

راوحت الاستراتيجيات بين الاستجابات الفردية والاستجابات على مستوى المجتمع المحلي، وتأثرت بالموارد المتاحة للأفراد. فإذا ما توفر النقد، فإن الأسر تشتري مولدات لزيادة توافر الطاقة الكهربائية. ويوفر هذا على الأقل حلاً جزئياً لأولئك الذين يستطيعون شرائها، ولكنها تعتبر استجابة غير فعالة نظراً إلى ارتفاع تكلفتها. ومع ذلك، ذكر هذه الاستراتيجية في كثير من الأحيان المستوطنون الذي اعتبروا ذلك تهديد حماية رئيسي.

إذا كان لديك المال، فيمكنك شراء مولد والحصول على الكهرباء. أما الذي لا مال لديهم فعليهم تحمل الشبكة وقدرتها الضعيفة. (مجموعة نقاش، رجال، فصائل الفوقا)

على مستوى المجتمع المحلي، يُتبع في بعض الأحيان نظام تكافل اجتماعي حيث يجمع الناس المال من أجل الاشتراك في شراء مولد كبير لزيادة توافر الكهرباء للقريبة بأكملها. وقد ذكر هذه الاستراتيجية في كثير من الأحيان المستوطنون الذين ذكروا الكهرباء باعتبارها تهديد حماية رئيسي.

ساهمت كل عائلة بـ 50 شيكل لزيادة قدرة المولد، لكنه ما زال غير فعال. (رجل من الجفلك)

وثمة أسلوب آخر يتمثل بشراء الكهرباء من شركة الكهرباء الإسرائيلية من خلال الإدارة المدنية الإسرائيلية. وقد أشار إلى هذا الأسلوب المستطلعون في القرى القريبة من شبكة الكهرباء الإسرائيلية. وهذا أمر ممكن إذ يتم تزويد المستوطنات في المنطقة (ج) بالكهرباء من خلال الإدارة المدنية الإسرائيلية. وتعتبر هذه الاستراتيجية بأنها غير فعالة بسبب تكلفتها الباهظة.

والطريقة الأخيرة للاستجابة لهذا الوضع هي محاولة الحد من كمية الكهرباء المستخدمة بشكل يومي عن طريق الحد من الاعتماد على الأجهزة المنزلية التي تعمل بالكهرباء مثل سخانات المياه، والمواقد... إلخ.

ماذا يمكن للناس أن يفعلوا؟! إنهم يقنون استخدامها [الكهرباء]. فبدلاً من السخانات الكهربائية فإنهم يستخدمون السخانات التي تعمل بالغاز أو يستخدم الحطب والنار لتسخين المياه. يقومون بوصل المواقد بشبكة المياه الداخلية للحصول على الماء الساخن، وهذه الطريقة فعالة جداً في فصل الشتاء. (مجموعة نقاش، رجال، سبسطية)

4.3.3 البطالة - الاستراتيجيات

رداً على البطالة، اعتمدت استراتيجيات مواجهة مختلفة في محاولة لتزويد الأسر بالحد الأدنى من الأمن الاقتصادي. وأشار المستطلعون في هذه الدراسة في كثير من الأحيان إلى خمس استراتيجيات للتعامل مع البطالة:

- دخول بعض العمال الفلسطينيين بطريقة "غير مشروعة" إلى أراضي الـ 1948
- الانضمام إلى سوق العمل المؤقت
- مشروع التوظيف في الأونروا
- النساء عادة يتقدمن إلى وظائف تكون مقبولة في الثقافة الفلسطينية
- العلاقات الاجتماعية والتضامن (تقتصر على النساء)

تتمثل الاستراتيجية الأولى بدخول بعض العمال الفلسطينيين بطريقة "غير مشروعة" إلى مناطق الـ 1948. وعلى الرغم من وجود مجازفة وخطورة في هذا، إذا ألقى القبض عليهم الجنود الإسرائيليون. فكما أوضح المستطلعون، لا يجوز للفلسطينيين دخول أراضي الـ 1948 من دون تصريح من سلطات الاحتلال الإسرائيلية. ومع ذلك، يتم رفض إصدار تصريح في معظم الأوقات.

أدخل إلى إسرائيل بطريقة غير مشروعة للبحث عن عمل. وإذا ما حصلت على تصريح - الذي يرفض عادة - فأنا استخدمها للعمل هناك. (رجل من سلفيت)

إنهم (العمال الفلسطينيين) يذهبون بشكل غير قانوني إلى إسرائيل للعمل هناك، لأنهم لا يستطيعون الحصول على تصاريح. (امرأة من مخيم جنين)

يعتبر المستطلعون الذين ذكروا هذه الاستراتيجية أنها غير فعالة لأن كثيراً من الرجال ألقى القبض عليهم وهم يحاولون ذلك، ويمكن ان يؤدي هذا إلى سجنهم.

أما الاستراتيجية الثانية التي تقتضي الانضمام إلى سوق العمل المؤقت الذي يعتمد على الحرف أو العمل في المصانع. فهذه الاستراتيجية عيوبها: العمل المتاح قصير الأجل وموسمي، ويتقاضى العمال أجوراً يومية منخفضة - ويعملون في ظروف سيئة.

أنا أعمل في أي شيء: البناء، والزراعة... اسحوا لي أن أقدم لكم مثلاً: أخي الأصغر طالب جامعي ويعمل في يوم الجمعة في محل لبيع الحلويات لأنه عليها طلب في هذه الأيام. أخي الآخر خريج جامعة وهو عاطل عن العمل، ويمضي وقته في المنزل. أما شقيقي الثالث فهو موظف، ويكسب فقط 900 شيكل، وهذا يغطي بالكاد نفقاته. عليه دفع رسوم قروض ويحتاج ما بين 1000-1800 شيكل لدفع الإيجار وفواتير الكهرباء والماء. ترى إنه يحتاج إلى شيك آخر ليكون قادراً على إعالة أسرته. خلال موسم قطف الزيتون تساعد أصحاب الأراضي في القطف ونقتسم الربح في ما بيننا. (رجل من سلفيت)

ترتبط الاستراتيجية الثالثة التي أشير إليها باللجئين الذين لديهم خيار إضافي للعمل ضمن مشروع التوظيف في الأونروا. وأوضح المستطلعون بأنه يمكنهم التسجيل والتقدم بطلب مرة واحدة فقط في مكتب توظيف الأونروا، فإذا كان لديهم فرصة للالتحاق بالبرنامج، يحصلون على عمل لمدة ستة أشهر، وبعد ذلك لا يسمح لهم بالتقدم بطلب مرة أخرى. يمكن لكل من النساء والرجال التسجيل في البرنامج كما بين المستطلعون⁵⁰.

إن لدى الأونروا مشروع عمل يمنح فرص عمل للشبان، لكن بالتناوب. هذا يعني أن كل فرد يحصل على عمل لمدة 6 أشهر، ثم تمنح الفرصة لشخص آخر. (شاب من مخيم الجلزون)

يرى المستطلعون بأن هذه الاستراتيجية فعالة على الرغم من أنها لا تحل المشكلة إلا جزئياً ولمدة زمنية محدودة.

أما الاستراتيجية الرابعة فتقتصر على النساء. فقد أشار المستطلعون، رجالاً ونساءً، إلى أن النساء عادة ما يسعين للحصول على وظيفة تكون مقبولة في الثقافة الفلسطينية وضمن المعايير الاجتماعية الحالية. وتشمل هذه الوظائف الخياطة، والتطريز، ووظائف في صناعة الملابس والصناعات الغذائية والبستنة الفلسطينية.

عندما فصل زوجي من العمل بنيت دفيئة لكسب المال والمساعدة في نفقات المنزل. (مجموعة نقاش - نساء - الخاص وبيت لحم)

لم يسمح لنا بأخذ قسط من الراحة، ولا حتى للحظة وجيزة. لقد عملنا منذ لحظة وصولنا إلى لحظة مغادرتنا. كان لدينا استراحة فقط من العاشرة حتى العاشرة والنصف لتناول الطعام والشراب. لم يُسمح لنا حتى بالذهاب إلى المراحيض. إنه أمر تخجل الحديث عنه، أنتن هنا مثل أخواتي! شعرنا أحياناً بالرغبة في الاستماع إلى الراديو أثناء العمل أو شرب شيء أو حتى التحدث إلى زميلاتنا، لكن ذلك كان ممنوعاً. (امرأة - برقة)

فتحت متجر إكسسوارات لكسب المال. فإذا لم تبحثي عن فرصة عمل، فإننا لن نكون قادرين على الاستمرار على قيد الحياة... الاستثمار البسيط خير من لا شيء. ستبقينا آمنين في الأيام الممطرة. (مجموعة نقاش، نساء، المعصرة وبيت لحم)

تمارس الاستراتيجية الخامسة النساء فقط وتعتمد على العلاقات الاجتماعية والتضامن بين النساء في داخل المجتمع:

شكلنا مجموعة من 10 نساء. كل منا تدفع 20 شيكل كل يوم خميس من كل أسبوع واحد، وتأخذ واحدة منا المبلغ، إنه مبلغ ضئيل من المال ولكنه يُحدث فرقاً حقاً، ففي ذلك اليوم يمكننا طهي وجبة جيدة لعائلاتنا. (امرأة، مخيم جنين)

تعتبر النساء لجان التضامن مهمة في مساعدتهن على إدارة الاحتياجات الشهرية. ووفقاً لهن، يتم تأسيس هذه اللجان فيما بينهن وتشمل عادة الأصدقاء والأقارب أو الجيران، حيث تضع كل امرأة مبلغاً معيناً من المال كل أسبوع. وفي كل شهر، تحصل امرأة مختلفة على المبلغ الإجمالي المودع من قبل باقي عضوات اللجنة.

4.3.4 عدم وجود وسائل نقل - الاستراتيجيات

تشير نتائج الدراسة اعتماد أربع استراتيجيات مواجهة رئيسية في التعامل مع تحدي وسائل النقل:

- ملاءمة الحركة على أساس توافر وسائل النقل
- المبادرات الجماعية لجمع المال لإصلاح الطرق
- مرافقة بناتهم إلى / من مواقع وسائل النقل
- التسرب من المدارس والجامعات

ترتيب تحركاتهم حسب مواعيد وسائل النقل. كانت طريقة الشباب في مواجهة ما اعتبروهم مشكلتهم الرئيسية - ألا وهي قلة وسائل المواصلات في المناطق ج - هي مغادرة قراهم في الصباح الباكر للحاق بالسيارات أو الحافلات الوحيدة المتوفرة، حتى وإن كانت محاضراتهم تبدأ في ساعة متأخرة من اليوم.

تغادر وسائل النقل صباحاً بين الساعة 7 و9، ثم تعود بين الساعة الواحدة والثالثة ظهراً، وعلينا أن نرتب كافة مواعيدنا والتزاماتنا على هذا الأساس... يجب أن نرتب أمورنا لتكون مواعيدنا في هذه الأوقات أيضاً. (طالبة جامعية - دير قديس)

وعند سؤالهم عن مدى فعالية هذه الاستراتيجية، رد الشباب أنها ليست فعالة دائماً خاصة وإن السيارات لا تغادر دون حمولة ركاب كاملة ولهذا فإنهم غالباً ما يتأخرون.

لا تتحرك "الفورد" إلا إذا حملت 14 راكباً وهذه حمولتها الكاملة. كان عندي مرة امتحان فصل أول ولم أتمكن من الوصول إلى الامتحان في الموعد ما أدى إلى رسوبي بسبب ظلم مواعيد المواصلات. حتى المرضى لا يتمكنون من الوصول إلى مواعيدهم الصباحية. (طالبة من الجانية)

علاوة على ذلك، غالباً ما تسلك سيارات الأجرة والحافلات المشتركة مسارات التفافية، ولا تنطلق في مسار مباشر.

اسمع! إذا أراد طالب حضور محاضرة الساعة الثامنة صباحاً، فعليه المغادرة في الساعة السادسة والنصف إذا كان يستخدم وسائل النقل. ولكن إذا كان لديه سيارة [خاصة] فلن تستغرق منه الرحلة ذلك الوقت الطويل. الآن، إذا استقل حافلة صغيرة (17 راكباً)، فذلك سيستغرق وقتاً طويلاً، لأن مسار الحافلة يمر ببسببية. (رجل من برقة)

المبادرات الجماعية لجمع المال لإصلاح الطرق ربط المستطعون بين مشكلة المواصلات التي تحدثنا عنها سابقاً ورداءة البنية التحتية للطرق. وردا على هذه المشكلة أفاد بعض المستطعين بوجود مبادرات جماعية لجمع الأموال في قرية ما لتصلح الطرق. ولكن هذه الاستراتيجية لم يعتبرونها كافية. أولاً، بسبب العوائق التي تضعها السلطات الإسرائيلية على تطوير البنى التحتية بدون تصاريح (والتي نادراً ما تمنح)؛ ثانياً، بسبب تكلفة تصلح وصيانة الطرق والتي تشكل عبئاً أكبر مما تستطيع تلك التجمعات السكانية تحمله.

وتشير الدراسة إلى أن النساء يعانين أكثر من الرجال بسبب قلة وسائل النقل نظراً لأنهن أول من يحرم من فرصة التنقل عندما تكون الميزانية محدودة وبسبب عدم تمتعهن بحرية الحركة مقارنة مع الرجال. وهناك استراتيجيتان تهدفان للتعامل مع هذه القضية المرتبطة بالنوع الاجتماعي:

مرافقة بناتهم إلى / من مواقع وسائل النقل من أجل ضمان أمن الطالبات الشابات اللواتي يعتمدن على وسائل النقل العام للوصول إلى فصولهن الدراسية، تعهد الأسر في بعض الأحيان للأشقاء أو الأمهات مرافقتهن إلى / من مواقع وسائل النقل، ولا سيما إذا كانوا يقيمون في مناطق نائية. وذكرت عدة أمهات أنهن يصطحبن أبنائهن لانتظار بناتهن عند مدخل القرية حتى وصولهن إلى المنزل، الأمر الذي يضيف عبئاً جديداً على الأمهات:

يضعنا هذا الأمر حقاً تحت ضغط كبير. لدي ابنة تذهب إلى الجامعة، وعلي أنا وشقيقها المشي حتى نبع المياه وانتظارها، خصوصاً خلال فصل الشتاء عند انتهاء محاضرتها في الساعة الخامسة مساءً. (امرأة من الخاص)

التسرب من المدارس والجامعات. في بعض الحالات، تقرر الأسر أنه من الأفضل لبناتهن الانقطاع عن الدراسة في المدارس والجامعات التي تقع في القرى أو المدن خوفاً على سلامتهن، خصوصاً عندما يصلن إلى المنزل في وقت متأخر.

هذه الظاهرة التي أتحدث عنها أنا وصديقتي أسميها ظاهرة لأنها منتشرة بين الأمهات، وتؤثر في تعليم الفتيات. فتقوم أمهاتهن بترتيب خطبتهن في سن مبكرة في أثناء وجودهن في المدرسة لمنعهن من الالتحاق بالكليات. (مجموعة نقاش، نساء، بيت عور)

4.4 نظرة المجتمع العامة تجاه المساعدات الخارجية في المنطقة (ج)

يعتمد المجتمع الفلسطيني، سواء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، بالدرجة الأولى على الأموال الخارجية. وعموماً، تستند العلاقة بين المنظمات الدولية والمنظمات المحلية الفلسطينية على نموذج "الشراكة" الذي تقوم المنظمات الدولية بموجبه بالتعاقد مع المنظمات المحلية أو تقدم إليها الأموال لتنفيذ مشاريع خلال فترة زمنية يُتفق عليها. كما سبق أن ذكرنا، هناك عدد قليل من المنظمات، سواء دولية أو فلسطينية، تعمل في المنطقة (ج) بسبب العراقيل التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي. وهناك عدد من المشاريع التي تهدف إلى تحسين القدرة على الاستفادة من الخدمات الأساسية، مثل المياه والصحة والتعليم والسكن، وُضعت أمامها عراقيل كثيرة، أو مُنعت تماماً، أو هُدمت بعد تنفيذها بأمر من سلطات الاحتلال الإسرائيلية⁵¹

كان من الأهداف الرئيسية للبحث استكشاف كيف يمكن للجهات الفاعلة الخارجية دعم المجتمع لمواصلة العيش في بيئة صعبة وخطيرة كهذه - من وجهة نظر المجتمع.

4.4.1 التدخلات الخارجية المتعلقة بتهديدات الحماية

بينت الردود أن المجتمعات المحلية تضع المساعدات الخارجية كلها في سلة واحدة ولا تفرق بينها، إذ أشاروا إلى أن المشاريع التي تنفذها المنظمات المحلية تعتمد على أجندة وبرامج المانحين الدوليين. وفي تقييمهم لتدخلات الجهات الفاعلة الخارجية ركز المستطلعون على المدى الذي يكونون فيه قادرين على حل المشكلة وتلبية احتياجاتهم الفعلية.

واستناداً إلى أجوبة المستطلعين، يمكن تصنيف رضا المجتمعات على التدخلات الخارجية إلى ثلاثة مستويات:

أعرب البعض عن مستوى عالٍ من الرضا فيما يتعلق بجودة الخدمات. في حين أعرب أغلب المستطلعين (إنثاءً وذكوراً) عن رضا محدود فيما يتعلق بنوعية الخدمات المقدمة. كما أعرب البعض عن غضبه واستيائه من الخدمات المقدمة.

الرضا العالي. أعرب بعض المشاركين في البحث عن رضا عالٍ عن نوعية الخدمات التي تقدمها المؤسسات المحلية والأجنبية والأفراد على الرغم من أن الخدمات تقدم كحل جزئي لهذه المشكلة فقط.

عملنا مع الأونروا على بناء نظام تصريف المياه لتصريف مياه الأمطار. وقد أدارت البلدية المشروع ونفذته، وقمنا ببناء بالوعات للصرف الصحي، ولكن لم يتم إكمال المشروع بسبب نفاذ المواد، وبالتالي فإن لم يصل النظام إلى الوادي والأراضي الزراعية. لقد حل المشروع مشكلة تصريف المياه في بعض المناطق فقط؛ أما الناس الذين يعيشون في تلك المناطق فقاموا بتوصيل شبكات المياه لديهم بنظام الصرف الصحي، وبالتالي حلوا مشكلتهم. (رجل من نعلين)

اسمحو لي أن أخبركم، اليابانيون يعملون جيداً في هذا البلد، ولا سيما في منطقة الوادي. إنهم يقدمون مشاريع جيدة. هنا استفدنا أيضاً من مشاريع حفر الآبار. لقد حلت 20% من مشكلة المياه. ومع ذلك، لا يستفيد جميع سكان البلدة من مشروع حفر الآبار هذا. فإذا ما سرت في أنحاء القرية فستجد 20 بئراً فقط. (مجموعة نقاش، رجال، عطوف)

تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة بين مستويات الرضا ونوع التدخلات. فكما هو الحال في الحالتين المشار إليهما أعلاه، يبدو الرضا أكثر رجحاناً عندما يستجيب التدخل مباشرة للاحتياجات الأساسية كما يدركها المجتمع:

كان هناك بعض المشاريع الجيدة. فقد أعطيت 75 دجاجة للذين لديهم مكان جيد لإيوائها. وقد ساهمنا نحن أيضاً: لقد دفعنا 270 شيكل وقدموا لنا خمسة أكياس من العلف. وكان هذا ممتازاً! كان لدينا ما يكفي من البيض [لأنفسنا] وقمنا ببيع الباقي. واشترينا بهذا المال علفاً، ولم تحقق أرباحاً (مجموعة نقاش، نساء، نعلين)

نحن لاجئون. نعمل في مشروع "بطاقة اللاجئ" لفترة من الزمن تراوح بين شهر وثلاثة أشهر في السنة. نعمل في التطريز وتقوم الأونروا ببيعها نيابة عنا. المشروع ممتاز والحمد لله (مجموعة نقاش، نساء، نعلين)

درجة ما من الرضا. أعربت الأغلبية العظمى من المستطلعين، سواء الذكور أو الإناث، عن درجة من الرضا عن نوعية الخدمات التي تقدمها المؤسسات المحلية والأجنبية والأفراد. كما ذكر المستطلعون أن تهديدات الحماية ليست محدودة أو يمكن حلها من خلال التدخل. ولكن قد يمنح ذلك المجتمع شعوراً بالأمن لفترة قصيرة وفقاً لمدة البرنامج.

الاستياء. أعرب بعض المستطلعين عن غضبهم واستيائهم من الخدمات المقدمة. وكان الاستياء ناجماً عن سوء نوعية الخدمات التي تقدمها المنظمات الدولية والمحلية.

كما تعلمون، فإن فريق العيادة الصحية في إضراب. فإن كانوا يأتون في الماضي يوماً إلى هنا، فإنهم لا يأتون الآن على الإطلاق، وكما ترون تم إغلاق العيادة. كما أن الأونروا فتحت عيادة وعرضت خدماتها لفترة قصيرة، لكن كان علينا دفع رسوم زيارة للطبيب وكان ذلك مكلفاً. (رجل من الجفتلك)

ذكر آخرون أن استيائهم ناجم عن عدم وجود معلومات عن الخدمات والمشاريع في المنطقة. وقد تناول هذه النقطة كل من الرجال والنساء. لكن النتائج تبين أن النساء اشتكين بشكل أكثر تواتراً بأنهن لم يكن

⁹ بعض الأفراد من التجمع السكاني أو من المجتمع الفلسطيني ككل يقدمون مساعدات مالية للعائلات المحتاجة وبخاصة في المناسبات الدينية

يعرفن شيئاً عن التدخلات. وقد يكون السبب في ذلك إلى النشاط المحدود للمرأة خارج المنزل أو حقيقة أن الجهات الخارجية غالباً ما تعتمد على المجالس المحلية والقروية، التي نادراً ما تصل إليها النساء.

لا نعرف أي شيء عن البرامج التي جاءت مباشرة إلى مجلس القرية. فالأعضاء هناك كلهم من الرجال. إنهم من يعلمون بالبرامج. (امرأة من صفا)

لا يوجد أحد هنا يقوم بتقديم الخدمات إلينا حتى نتمكن من القول إن كانت الخدمات إيجابية أو سلبية. ما نعنيه هو: كيف يمكننا أن نحكم على شخص إذا كان جيداً أم لا إذا كنا لا نعرفه! (مجموعة نقاش، رجال، الفصائل الفوقا)

يرتبط الاستياء أيضاً بعدم وجود متابعة ومراقبة للمشاريع من قبل الجهات الخارجية. وفقاً لأحد المشاركين في مجموعات النقاش:

[المؤسسات] تأتي إليك بفكرة مشروع وتقول لك نريد أن نفعل واحد، اثنين، ثلاثة. يعطونك المال، وعند نهاية المشروع، يقولون نريد فواتير وتقريراً عن المشروع. لكن في الواقع لم يتم إنجاز أي مشاريع (مجموعة نقاش، رجال، برقة)

غير أن عدداً قليلاً أعرب عن استيائه من المساعدات الخارجية لأن لديهم أجندات سياسية، وأن المانحين لا يقدمون مساعدة حقيقية:

هذه المؤسسات تأتي إلى مدينة ما بهدف التطبيع. نحن نرفض ذلك. (رجل من سلفيت)

يمكنني القول إن ثلاثة أرباع المشاريع التي تأتي إلى هذا البلد هي مشاريع سياسية وليست تنمية. لقد علمت الناس كيف يسرقون وينهبون هذا البلد. (مجموعة نقاش، رجال، برقة)

أما القضية الأخيرة التي أثارت انتقادات بعض المستطلعين بشأن معايير الاختيار المعتمدة:

لا تنطبق المعايير على المحتاجين، فالمعايير والشروط المحددة لتقديم الخدمات غير عادلة. فالمحسوبية والتعاملات الأخرى تجعل الحصول على أي خدمات أمر صعب للغاية. (مجموعة نقاش، رجال، صفا)

لا يمكنك أن تطبق على هؤلاء الممولين ما تطبقه على فرد. يجب أن يكون ذلك من خلال مؤسسة. هذه هي شروط المحسنين لأي مشروع. (مجموعة نقاش، نساء مخيم الفارعة)

4.4.2 التدخلات الخارجية لدعم استراتيجيات المجتمع للتغلب على تهديدات الحماية

نقص المياه. كان بناء الآبار التدخل الرئيسي الذي تم تنفيذه بالشراكة بين المنظمات الدولية والمحلية. واستناداً إلى تعليقات المستطلعين، فإن هذه الاستراتيجية تعتبر مناسبة لاحتياجات المجتمعات، ولكن المشاكل مع هذه التدخلات تركز على أمرين. أولاً، اعتبرت التكاليف عالية جداً، إذ غطت الجهات المانحة فقط نسبة مئوية من التكاليف، وكان على الأسرة المنتقاة تغطية المبلغ المتبقي. فهذه السياسة تقصر الدعم للأسر القادرة على دفع تكاليف استكمال الآبار وتستنثي أولئك الذين لا يستطيعون. ثانياً، أشار المستطلعون إلى عدم وجود معايير واضحة لاختيار المستفيدين، وإلى حقيقة عدم قدرة جميع الأسر في القرية نفسها من الاستفادة من البرنامج.

نقص الكهرباء. كما ذكرنا في بداية هذا القسم، فإن العلاقة بين المنظمات الدولية والوطنية تستند عموماً على نموذج الشراكة. فالمنظمة الدولية تنفذ مشروع ما من خلال منظمة محلية. وهذا هو الحال مع المشاريع الموجهة للاستجابة لتهديد نقص الكهرباء، وخاصة في المجتمعات البدوية، حيث تهدف المشاريع إلى توفير الطاقة الشمسية. وبالمثل، تعمل المنظمات المحلية في مخيمات اللاجئين على تعزيز الطاقة الكهربائية من خلال حلول أمد قصير مكلفة مثل توفير المولدات الكهربائية. لكن يرى المستطلعون أن هذه

التدخلات غير مناسبة لسببين. أولاً، لم يكن التدخل موسعاً بما فيه الكفاية ليتمكن الجميع من الاستفادة من المشروع. ويبدو أن السبب وراء هذا الانتقاد أن هذه المشاريع لم تستكملها المنظمة المنفذة. ثانياً، ذكر المستطلعون القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتي تعيق عمل المنظمات المنفذة.

البطالة. أشار المستطلعون إلى أن بعض التدخلات الخارجية كانت مصممة للتخفيف من حدة التهديدات والتحديات الناشئة عن البطالة.

اعتُبر مشروع الأونروا "العمل مقابل الغذاء"، بأنه مشروع رئيسي يعالج مباشرة مسألة البطالة. وقد اعتبره المستطلعون بأنه برنامج مفيد، على الرغم من استمراره لفترة قصيرة فقط. فقد ساعدتهم المشروع في العثور على وظائف. أما على المستوى المحلي، فتبين النتائج أن هناك تدخلاً من وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال مشروع "التحويلات النقدية" الذي يهدف إلى دعم الأسر الرازحة تحت خط الفقر. وحتى إن لم يتمكن كثير من الأسر من الاستفادة من المشروع في المنطقة (ج)، لكنه يعتبر مشروع جيد لأنه يساعد الناس على تدبير أمورهم في ظل الوضع الاقتصادي الصعب.

أما المشاريع القليلة الأخرى القائمة التي تهدف إلى الاستجابة إلى البطالة فتتفحصها منظمات نسائية فلسطينية مثل "أصالة"، التي تعمل على تمكين المرأة اقتصادياً، من خلال تقديم قروض صغيرة إلى النساء. كما تقدم بعض المنظمات تدريباً مهنيًا لمساعدة الناس في الحصول على فرصة عمل. وتظهر الردود أن الفوائد نادراً ما كانت مرضية، ذلك أن المنظمات لم تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الفعلية للمرأة.

وسائل النقل. جرى تنفيذ التدخل الخارجي الهادف إلى تحسين وسائل النقل التي ناقشها المستطلعون من قبل منظمة دولية مع المجلس المحلي في القرية من دون التعاقد مع منظمة محلية. ويهدف المشروع إلى دعم أطفال المدارس في الوصول إلى مدارسهم التي يبعد مسافة طويلة عن مجتمعاتهم المحلية. وقدمت المنظمة الدولية حافلة لنقل التلاميذ إلى / من مدارسهم لمدة سنة واحدة. وقد حل المشروع المشكلة جزئياً، إذ إن الحافلة تغادر في وقت مبكر جداً، الأمر الذي لم يشجع عدداً من الطلاب على استخدام هذه الخدمة. وعلاوة على ذلك، جرى تقديم هذه الخدمة لسنة واحدة فقط.

4.4.3 الجوانب الإيجابية للتدخلات الخارجية

تشير نتائج الدراسة إلى أن المجتمعات تستخدم بالأساس معياراً واحداً في تسليط الضوء على أفضل الممارسات في تنفيذ التدخلات الخارجية. ويعد هذا توافقاً بين الاحتياجات الفعلية للمجتمع ونتائج المشاريع. فعلى سبيل المثال في التعامل مع البطالة، كما أشرنا سابقاً، كان مشروع الأونروا البرنامج الأكثر فعالية لأنه استجاب للحاجة الفعلية لأفراد المجتمع، أي الحاجة إلى وجود فرص عمل ودخل.

على الرغم من أن مشروعاً ما لا يمكن أن يحل المشكلة التي يعاني منها المجتمع، يعتبر التدخل ناجحاً إذا ساهم جزئياً على الأقل في التعامل مع تهديد أو تحدي الحماية: بعض الحماية خير من لا شيء.

تقدم لنا منظمة الغذاء العالمية الدعم بتوفير البذور والأعلاف، وكذلك برنامج الأونروا "العمل مقابل الغذاء"، ووزارة الشؤون الاجتماعية. إنهم جميعاً يقدمون الدعم إلينا. الحقيقة أنها لا تحل المشكلة، ولكنها تساعدنا لفترة من الوقت للتغلب على المشكلة والتعامل بطريقة أفضل مع معاناتنا. (مجموعة نقاش، رجال، مسافر بني نعيم).

4.4.4 الجوانب السلبية للتدخلات الخارجية

وفقاً للنتائج، سلط المستطلعون في المنطقة (ج) الضوء على جانبين سلبيين للتدخلات الخارجية، وكليهما موجهان إلى المجتمع الدولي. فالجدير بالذكر أن هذا القضية الوحيدة التي فرّق فيها المستطلعون بين المنظمات الدولية والمنظمات المحلية. يتعلق الانتقاد الأول بأسلوب الجهات الدولية المانحة تجاه المجتمعات في المنطقة (ج). فقد اعترض المستطلعون بوضوح على اعتبارهم مجرد "مجتمعات إغاثة".

ففي رأيهم اضطر هذا النهج الناس إلى الاعتماد على الدعم، وعدم البحث عن بدائل أو كيفية استخدام الموارد المتاحة للتغلب على المشاكل التي تواجههم. وتم التشديد على الحاجة إلى برامج تنموية من شأنها تعزيز رفاه المجتمع بشكل أفضل وتكون أكثر استدامة.

إن للمساعدات الإغاثية ومساعدات الطوارئ تأثير سلبي لأنها قصيرة الأجل، ويختفي تأثيرها مع نهاية البرنامج. وسيؤدي هذا إلى حدوث كثير من المشاكل بين السكان في القرية. لكن في المقابل، فإن برامج التنمية هي أكثر استدامة وتأثيرها أكثر فعالية بالنسبة إلى المجتمع (رجل من أم الخير)

أما الانتقاد الثاني فيتعلق بنطاق التدخلات؛ إذ تظهر الردود أن استفادة عدد محدود فقط مصدر كبير للاستياء. وعلاوة على ذلك، فقد أدى هذا الوضع إلى حدوث نزاعات بين العائلات.

4.5 الاستنتاجات والتوصيات للمنطقة (ج)

يقدم الوضع في المنطقة (ج) العديد من التحديات الحادة المترابطة بالتوازي مع مجموعة من التحديات الأخرى. فعلى الرغم من وجود تجانس كبير في تحديد الأولويات القصوى لتحديات الحماية في ثلاث مناطق من المنطقة (ج)، فإن الدراسة تظهر وجود اختلافات بين المستطلعين في ترتيب أولويات تحديات الحماية الرئيسية على أساس النوع الاجتماعي، والعمر، ومكان الإقامة.

كما أن حقيقة تعامل المنظمات الدولية والمحلية إلى حد كبير مع تحديات الحماية باعتبارها متجانسة أمر مضلل. وقد أدى ذلك إلى حدوث سوء فهم في تحديد التدخلات / المشاريع اللازمة. كما يؤدي هذا إلى إهمال تصنيفات مختلفة داخل المجتمع واحتياجاته المختلفة. وتظهر الدراسة وجود فجوة بين التدخل الدولي واحتياجات المجتمع.

في هذا الصدد أثرت أربع قضايا رئيسية. أولاً: أظهرت أغلبية الردود وجود تردد واستياء من المساعدة والخدمات المقدمة. ومع ذلك، قبل هؤلاء الخدمات المقدمة باعتبار أن الحد الأدنى من الدعم أفضل من عدم وجوده. ثانياً: أعرب المستطلعون عن استيائهم من أسلوب المشاريع القصيرة الأجل المقدمة كوسيلة لمساعدتهم على تحسين أوضاعهم. وفضلوا في الوقت نفسه وجود نهج طويل الأجل. ثالثاً: تم توجيه كثير من الانتقادات للمعايير التي تضعها المنظمات المستفيدة لتحديد الفئة المستهدفة ومدى ملاءمة المشاريع، وتم التشكيك فيما إذا كانت هذه المعايير مفيدة في الواقع لتلبية احتياجات السكان. رابعاً وأخيراً: عدم وجود متابعة ومراقبة للنظام، ما أدى إلى زيادة الفجوة بين الاحتياجات الفعلية للمجتمع والتدخلات الخارجية.

ولا تزال استراتيجيات التأقلم، استراتيجيات تخفيف بدلاً من كونها حلاً مستدامة - أولاً وقبل كل شيء بسبب الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة والالتزامات التي لم تنفذ بموجب القوانين الدولية والقانون الإنساني الدولي.

لضمان تحقيق نتائج أكثر فعالية للتدخلات الخارجية، ينبغي تطبيق والاقتراحات والتوصيات التالية:

- عقد مؤتمر دولي يموله ويدعمه الاتحاد الأوروبي، على أن يعقد في مدينة أوروبية لمناقشة الانتهاكات المذكورة أعلاه في المنطقة (ج) فالوقت المناسب جداً. فمن شأن هذا أن يوفر منبراً يمكن للأطراف المعنية من خلاله اقتراح حلول طويلة الأجل لهذه المجتمعات المهمشة، بدلاً من اتباع استراتيجيات إدارة الأزمات. فهذه المجتمعات تدرج تحت السيادة الإسرائيلية. لكن مع ذلك، فإن إسرائيل لا تعامل هذه المجتمعات باعتبارها مجتمعات تزرع تحت الاحتلال الأجنبي، وبالتالي لا يتم تزويد هذه المجتمعات بالخدمات اللازمة والتدابير الأمنية على النحو المطلوب بموجب القانون الدولي.
- تقديم مزيد من الدعم على المدى الطويل، وإقامة مشاريع مستدامة في استخدام المصادر الطبيعية:

- كانت الزراعة تاريخياً المصدر الرئيسي للعيش للمجتمعات في المنطقة (ج). لذا ينبغي أن يكون تقديم الدعم اولوية لدى وزارة الزراعة الفلسطينية، مع التركيز بشكل خاص على المشاريع الزراعية البعلية.
- استبدال الطاقة الكهربائية بالطاقة الشمسية والطاقة المتجددة.
- دعم بناء وإعادة تأهيل آبار المياه، فضلاً عن ينابيع المياه الطبيعية. فهذا شأن حيوي للإنتاج الزراعي، وبالتالي ينبغي لأي مبادرة ضمان استفادة السكان على نطاق أوسع في هذه المجتمعات من استخدامها جماعياً، بدلاً من استخدام أسرة فرد لها.
- أما في ما يتعلق بمشاريع المياه، فهناك حاجة إلى الحفاظ على المياه، وإعادة تدويرها وإدارة مياه الصرف الصحي ومشاريع الري بأساليب مناسبة مثل الري بالتنقيط. فضلاً عن اتباع أسلوب إدارة التربة باعتباره وسيلة للحفاظ على المياه.
- ينبغي التخطيط بشكل صحيح وتنفيذ مشاريع شاملة، بدلاً من المشاريع الضيقة، ومشاريع موجهة موضوعياً. فعلى سبيل المثال، يمكن لتطوير البنية التحتية أن يتوازي مع بناء القدرات، مثل تطوير مهارات العمال والمعرفة في التصميم والتجديد.
- من الضروري بناء القدرات المجتمعية للحفاظ على استدامة المشاريع وتمكين المجتمع بالأدوات والمعرفة اللازمة للتعامل مع حالات الطوارئ والأزمات، وبالتوازي مع ذلك، مواصلة العمل في برامج المساعدات التنموية. ويمكن لمثل هذه البرامج أن تشمل:
 - رفع مستوى وعي المجتمعات المحلية في المنطقة (ج) بشأن القانون الوطني المشترك والقانون الدولي الإنساني. وينبغي لذلك أن يكون من الجوانب الرئيسية في تمكين المجتمعات المحلية لحماية أنفسهم.
 - بناء مهارات القيادة ومهارات ومعرفة النصرة، مع التركيز بشكل خاص على الشباب.
 - تنظيم تدريب مكثف مع متابعة التجمعات المختلفة التي تعيش في المناطق الثلاث من المنطقة (ج) بغرض توثيق روايتهم حول حياتهم والانتهاكات التي يتعرضون لها بسبب السياسات الإسرائيلية. من المهم أن يعبر المجتمع عن رأيه من خلال النص المكتوب والوسائل السمعية البصرية.
 - تقديم خدمات نفسية واجتماعية للأسر والأفراد.
- على الرغم من أن المنطقة (ج) لا تزال تزرع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، فينبغي العمل على تعزيز دور الحكومة المحلية الفلسطينية، المسؤولة عن التعامل مع الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة (ج).
- إنشاء ودعم برامج طويلة الأجل للشباب في المنطقة (ج): فأسلوب "الشباب إلى الشباب" يعد من أدوات تمكين الشباب وإشراكهم في الحياة المجتمعية. فلا يزال الشباب من المجموعات الرئيسية المهمشة في المنطقة (ج).
- إجراء تقييم لأولويات المجتمع والموارد والاحتياجات كوسيلة وأداة أساسية في عملية تؤدي في النهاية إلى الدعوة إلى إحداث تغيير ملموس. فهذه وسيلة رئيسية ينبغي استخدامها في تحديد التدخل اللازم في أي مجتمع، وبالتالي ينبغي إنجاز أي تقييم شامل وفعال من منظور النوع الاجتماعي.
- إنشاء لجنة متابعة مؤلفة من المجتمع والمنظمات الشريكة أمر أساسي من أجل رصد وتقييم، ومن ثم التأثير بإيجابية وفعالية في البرامج المنفذة.

4.5.1 التوصيات العملية المستخلصة من المستطلعين في المنطقة (ج)

يمكن استخلاص التوصيات المحددة التالية من المقابلات:

نقص المياه

- تطوير وتعزيز مشاريع الآبار كبديل للآبار الارتوازية، وهذا أمر يحظره الاحتلال الإسرائيلي.
- ينبغي أن يدعم المجلس المحلي الفلسطيني السكان من خلال توفير خزانات والنقل المجاني لنقل المياه.

نقص الكهرباء

- على المدى القصير، اقترح المستطلعون تزويد المناطق بمولدات كهربائية كبيرة.

البطالة

- يحتاج المجتمع إلى التقييم لتحديد البرامج المناسبة للمجتمع.
- التشبيك مع المؤسسات الأجنبية، بما في ذلك مساعدات الجهات المانحة، للمساعدة في تسويق المنتجات الحرف اليدوية مثل التطريز، في الخارج.
- إنشاء حاضنات أعمال لمنتجات النساء في السوق وتحسين نوعية المنتجات لتلبية معايير السوق.
- تطوير مناهج التعليم المهني بما يتوافق مع احتياجات السوق في المعاهد المهنية والتدريبية

نقص وسائل النقل

- توقيع عقود مع الشركات المسؤولة عن توفير وسائل النقل بين المجتمعات السكنية وغيرها من المدن.

الهوامش

¹ استناداً إلى تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "يوجد نحو 40.000 بدوي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومعظمهم من اللاجئين والمشردين من القبائل الأصلية التي استقرت في مناطق ملائمة لأسلوب حياتها حول القدس والخليل وبيت لحم وأريحا". في:

UNDP. INFOCUS: Bedouins in the occupied Palestinian territory. September. 2013. In: <http://www.undp.ps/en/newsroom/publications/pdf/other/Bedouins%20in%20the%20occupied%20Palestinian%20territory.pdf>

² استناداً إلى تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "البدو في الأراضي الفلسطينية المحتلة": "يحتفظ المستوطنون الإسرائيليون بالسيطرة على كل البناء والتخطيط في المنطقة (ج)، تاركين للسلطة الفلسطينية مسؤولية هامشية على الخدمات الصحية والتعليمية" وهذا يؤدي إلى حرمان الفلسطينيين في المنطقة (ج) من حقوق الإنسان الأساسية. انظر في:

UNDP.INFOCUS: Bedouins in the occupied Palestinian territory. Spetember.2013.P.5.In: <http://www.undp.ps/en/newsroom/publications/pdf/other/Bedouins%20in%20the%20occupied%20Palestinian%20territory.pdf>

³ المستوطنات والجدار، والتدمير غير القانوني والنقل القسري للسكان. ص 35.

⁴ المرجع نفسه

⁵ Diakonia. Planning To Fail. The Planning Regime in Area C of the West Bank: An International Law Perspective. Legal Report. September, 2013. P.29

⁶ Association of International Development Agencies (AIDA). Failing To Make the Grade. How the EU can pass its own test and work to improve the lives of the Palestinians In Area C.2012, P.2. Available from: http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/aida_eu_public_report_final_web_corrected.pdf

7 ملخص تقرير الفلسطيني مقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة في فلسطين: دولة تحت الاحتلال. المركز الإعلامي الحكومي. 19 آذار 2013

8 pass its own Association of International Development Agencies (AIDA). Failing To Make the Grade. How the EU can test and work to improve the lives of the Palestinians In Area C.2012,P.2. Available from:http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/aida_eu_public_report_final_web_corrected.pdf

9 <http://www.palestinemonitor.org/spip/spip.php?article7>

10 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)

Humanitarian Concerns. January 2013. Area C of The West Bank: Key.

انظر أيضاً:

B'TSELEM. Acting the Landlord: Israel's Policy in Area C, the West Bank. Report Summary, June, 2013 in:http://www.btselem.org/publications/201306_area_c

11 انظر في:

Global protection cluster. Consolidated Appeals Process (CAP). Protection Cluster, occupied Palestinian territory. Needs Assessment Framework,2012-2013. Also In: United Nation.Occupied Palestinian Territory. Consolidated Appeal.2013

12 للاطلاع على المزيد في:

UNDP.INFOCUS: Bedouins in the occupied Palestinian territory. September 2013. In: <http://www.undp.ps/en/newsroom/publications/pdf/other/Bedouins%20in%20the%20occupied%20Palestinian%20territory.pdf>

13 استناداً إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 1: "الجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مصيرها السياسي وحررة في السعي لتحقيق نمانها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي". أيضاً بيان السيد روبير سيربي، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط "في منطقة مضطربة سريعة التغير، فإن رؤية حل الدولتين والإنجازات التي حققتها السلطة الفلسطينية عناصر استقرار وتقدم ينبغي ألا تضع بل ينبغي المحافظة عليها نوعاً ما، وتحقيقها بالكامل من دون مزيد من التأخير. أنظر قرارات الأمم المتحدة بما في ذلك قرار مجلس الأمن 605، وقراري الجمعية العامة 1803 (السابع عشر)، 3175، 3236، 3156، 31، 186.32 / 161

14 للاطلاع على المزيد في: Diakonia International Humanitarian Law Resource Centre. Planning to Fail. The Planning

15 مقابلة مع مديرة ماوى النساء ضحايا العنف. السيدة ميسون رمضان. بيت لحم في 24-3-2013

16 البنك الدولي، التقرير رقم AUS2922، الضفة الغربية وقطاع غزة المنطقة (ج) ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني. 2 أكتوبر 2013

17 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). تصريح صحفي. 3 سبتمبر 2014. متاح على الموقع الإلكتروني: <http://unctad.org/en/pages/PressRelease.aspx?OriginalVersionID=204>

18 المرجع نفسه

19 انظر في: Longwe, Sara. Gender Awareness: The Missing Element in the Third World Development Program in Candida March and Tina Wallace (Eds) Changing Perception: New Writings on Gender and Development. Oxfam: Oxford.1995.

وأيضاً في: Longwe, Sara. Spectacles for Seeing Gender in Project Evaluation.2002

20 استناداً إلى القانون الدولي الإنساني، فإن استخدام إسرائيل للممتلكات والموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة يجب أن يكون محدوداً للغاية ويوصفها سلطة قائمة بالاحتلال، فلا يسمح البتة لإسرائيل استغلال أو استنفاد موارد الأراضي المحتلة لمصلحة اقتصادها. انظر أيضاً في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للمياه الذي يؤكد على التزام دولة الاحتلال بعدم استخدام المياه كأداة من أدوات الصراع السياسي.

21 دائرة شؤون المفاوضات على الموقع الإلكتروني:

<http://www.nad-plo.org/etemplate.php?id=179&more=1#4> .

²² التضامن في وادي الأردن. حقوق المياه. للاطلاع على المزيد في:

<http://www.jordanvalleysolidarity.org/index.php/info-maps-2/water-rights>

²³ Israel's Administrative Destruction of Cisterns in Area C of the West Bank. Diakonia IHL Resources Centre .

²⁴ المرجع نفسه

²⁵ المرجع نفسه

²⁶ B'tselem. Planning & building in Area C. Non-development of Infrastructure and services in Area C. October. 2013. http://www.btselem.org/planning_and_building/infrastructures_and_services_in_area_c

²⁷ World Bank. West bank and Gaza. Area C the future of the Palestinian Economy. Poverty Reduction and Management Department. 2013. P.9

²⁸ Jordan Valley Soldierly. Water rights. See more at: <http://www.jordanvalleysolidarity.org/index.php/info-maps-2/water-rights>

²⁹ B'tselem. Water Crises. Villages not connected to a water network. 2011

³⁰ نفس المرجع السابق

³¹ World Bank. West Bank and Gaza. Area C the future of the Palestinian Economy. Poverty Reduction and Management Department. 2013. P.10

³² نفس المرجع السابق، ص. 9

³³ يستخدم الدور الإنجابي في الدراسات الجنسانية لدور المرأة في مسؤوليات الإنجاب / التريبة والمهمات المنزلية التي تقوم بها المرأة، وهو مطلوب لضمان الحفاظ وإعادة إنتاج قوة العمل. ولا يشمل ذلك الإنجاب البيولوجي فقط، ولكن أيضاً الرعاية والمحافظة على قوة العمل (الشريك الذكر والأطفال العاملين) وقوة العمل المستقبلية (الرضع والأطفال في سن المدرسة).

³⁴ المنطقة (ج) محاطة بالمستوطنات الإسرائيلية التي تستفيد من الموارد الطبيعية في المنطقة (ج)، ويحرم السكان الفلسطينيون الأصليين من حقهم في هذه الموارد.

³⁵ بين 25-29 أكتوبر عام 2009، أجرت ثمانية فرق من الأخصائيين الاجتماعيين في الأونروا مسحاً لـ 5.200 أسرة، بما في ذلك 510 أطفال تم اختيارهم عشوائياً.

³⁶ UNICEF Monthly update 2010.in [http://www.unicef.org/oPt/UNICEF-oPt_April_Update\(1\).pdf](http://www.unicef.org/oPt/UNICEF-oPt_April_Update(1).pdf)

³⁷ B'Tselem. Planning & building in Area C. Non-development of infrastructure and services in Area C. 2013.

In: http://www.btselem.org/planning_and_building/infrastructures_and_services_in_area_c

³⁸ World Bank. West Bank and Gaza. Area C the future of the Palestinian Economy. Poverty Reduction and Management Department. 2013, P.34

³⁹ نفس المرجع السابق، ص. 34

⁴⁰ See: <http://www.unrwa.org/what-we-do/west-bank-emergency>

⁴¹ Ad Hoc World Bank. Stagnation or Revival? Palestinian Economic Prospects. Economic Monitoring Report to the Liaison Committee. March 21.2012.

⁴² كان سوق العمل الإسرائيلي مفتوحاً أمام الفلسطينيين، إذ اعتادوا على العمل في أدنى مستويات سلم القوى العاملة في أعمال التنظيف والإنشاءات وغيرها. وقد شجع تدني تكلفة العمالة الفلسطينية مقارنة مع العمالة الإسرائيلية السوق الإسرائيلي على استخدامها. يمكن الاطلاع أيضاً على: فسح، ليلي. هجرة العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل: العمل والأرض والاحتلال، معهد الدراسات الفلسطينية، بالتعاون مع مؤسسة مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية. 2009

Palestinian ⁴³ For more information see: World Bank. (2013). West Bank and Gaza. Area C and the Future of the Africa Region. Report Economy, Poverty Reduction and Economic management Department. Middle East and North No. AUS2922

⁴⁴ أصبحت وسائل النقل واحدة من المشاكل الرئيسية أثناء الانتفاضة الثانية وبعدها. فالسياسة الإسرائيلية اتبعت أسلوب عزل الأراضي الفلسطينية المحتلة كإجراء لتدمير المقاومة. وعموماً، فإن شبكات الطرق التي تربط المنطقة (ج) بالمدن الرئيسية في الضفة الغربية مهملة ولا تفي بإجراءات السلامة العامة. وقد منعت السلطات الإسرائيلية تطوير الطرق. وهذا جزء من سياسة التثريد والتهجير. ولهذا الواقع تأثير مباشر في الحياة اليومية للسكان. أشار المستطعون إلى المخاطر التي يرون بها بسبب الظروف الخطيرة للطرق، ولا سيما أن عليهم المرور بمناطق عالية وحادة الانحدار للوصول إلى مجتمعاتهم باستخدام الطرق غير المعبدة وغير المضاعة. المشكلة تتعلق بحرية التنقل، ولكن المستطعون حدوها بعدم وجود وسائل نقل، وهو ما يعد واحداً من العوامل التي تقيد حركتهم.

Fact Sheet. ⁴⁵ Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2010. Area C Humanitarian Response Plan August. See more at: <http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/59AE27FDECB034BD85257793004D5541#sthash.YYnE115U.dpuf>

2013 ⁴⁶Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). Protection of Civilians. Weekly report 5.

P2.2013.In ⁴⁷Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). Humanitarian Bulletin. Monthly report. http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2013_10_30_english.pdf

⁴⁸ نفس المرجع السابق

⁴⁹ استناداً إلى تعريف منظمة العمل الدولية، يضم التوظيف في القطاع غير الرسمي جميع الأشخاص الذين، خلال فترة مرجعية محددة، كانوا يعملون في شركة غير رسمية واحدة على الأقل، بغض النظر عن وضعهم في العمل، وعملاً رئيسياً أو ثانوياً. لم يتم الاعتراف بالقطاع سواء في النظام القانوني أو في قيمته. النساء أكثر انخراطاً في هذا القطاع، وهي أعمال غير مدفوعة الأجر في معظم الحالات، لأنها من الأعمال التجارية العائلية مثل الزراعة. ويسود هذا القطاع ظروف عمل سيئة وأجور منخفضة، وساعات عمل طويلة، وانعدام البنية التحتية الكافية والسليمة.

⁵⁰ المساواة في الحصول على وظائف متعلقة بقطاع الخدمات، مثل التعليم والصحة والعمل الإداري في المكاتب، وتجهيز الأغذية... لا تتقدم المرأة بطلب الحصول على مثل هذه الوظائف التي تعتبر تقليدياً بأنها من "عمل الرجال" - مثل أعمال البناء - لأن الثقافة والتقاليد ترفضها في فلسطين... المشروع يحمل عنوان: إحياء عمارة الأرض في غور الأردن في فلسطين. للمزيد، انظر: <http://www.unesco.org>

⁵¹ وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. دولة تحت الاحتلال. تقرير الحكومة الفلسطينية إلى لجنة الارتباط الخاصة. مارس 2013، بروكسل.

الفصل 5

قطاع غزة

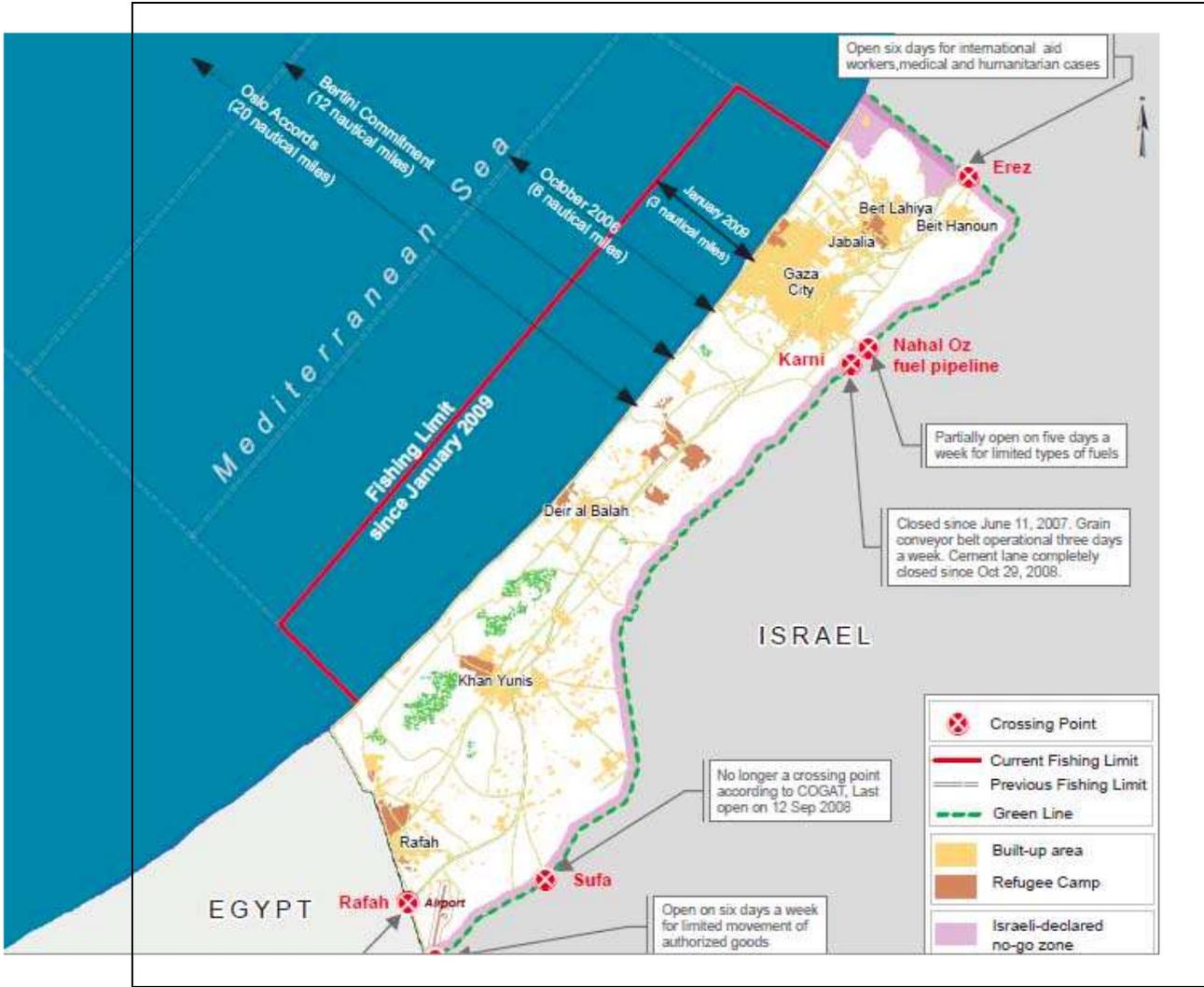
5.1 خلفية الوضع في قطاع غزة

قطاع غزة من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم بمعدل يفوق 4,500 نسمة لكل كيلومتر مربع. ويشكل سكان القطاع ما نسبته 38% من سكان الأرض الفلسطينية المحتلة ومعدلات الخصوبة عالية إذ تبلغ 5.6 طفل لكل امرأة². ويشكل الشباب في الفئة العمرية من 15 – 24 سنة خمس سكان القطاع³. حيث بلغت نسبة هذه الفئة من إجمالي عدد السكان 22%، بينما تبلغ نسبة السكان من الفئة العمرية من 0-14 سنة 44% من إجمالي عدد سكان القطاع. وينحرف الهرم السكاني تدريجياً نحو الشباب في سن العمل، أي بين 15 و 24 سنة⁴.

ما زال أهل غزة يواجهون مصاعب جمة في توفير الاحتياجات الأساسية بسبب سياسة الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة بفرض إغلاق كامل على قطاع غزة، وقد تفاقم الوضع بفعل الانقسام السياسي بين حركتي حماس وفتح. بموجب اتفاقية لاهاي واتفاقية جنيف الأربعة، فإن إسرائيل عليها مسئولية توفير الحياة الكريمة والسلامة للمواطنين القابعين تحت احتلالها بمن فيهم سكان قطاع غزة. ورغم عدم التواجد المباشر للجيش الإسرائيلي داخل قطاع غزة، إلا أن المنطقة تظل تحت السيطرة الإسرائيلية. فضلاً عن ذلك، فإن تواصل الإغلاق يشكل انتهاكاً للمادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة والتي تحظر فرض العقوبات الجماعية. وبالرجوع لمعاهدة إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) فإن الاحتلال الإسرائيلي قد انتهك المواد 2، 3، 10، 12، والفقرة "ح" من المادة 14.2 والمادة 15.4 والتوصية العامة رقم 19 المتعلقة بالعنف ضد المرأة والتي تطالب بحق المرأة في العيش بدون تمييز.

في العام 2000 بدأت إسرائيل بتصعيد القيود التي تفرضها على قطاع غزة مسببة تدهوراً للوضع الإنساني⁵. وتعود جذور التهديدات التي تمس بحياة السكان بشكل كبير إلى هذه السياسات. فمنذ عام 2005 وبعد الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة، تراجعت مستويات المعيشة بشكل مكثف أكثر من ذي قبل. وواصلت إسرائيل بسط سيطرتها على المجال الجوي والبحري وحظرت حركة السفن والطائرات ناهيك عن تقييد حركة البضائع والخدمات بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وحددت الحركة ببضع أنواع من السلع والتي تسمح بحركتها في مواسم معينة فقط. في الوقت ذاته، أسهمت أعمال حكومة غزة التي تقودها حماس جزئياً في تدهور نوعية الخدمات وبخاصة بسبب القيود التي فرضت على بعض نشاطات منظمات حقوق الإنسان المتعددة التي تتابع المساعدات الإنسانية⁶.

وبانتهاك صارخ للقانون الدولي، واصلت إسرائيل منذ العام 2006 فرض الإغلاق الكامل⁷ والعزل على قطاع غزة، بحيث لم تعزله فقط عن الضفة الغربية بل عن العالم الخارجي. وقد أتى هذا الإغلاق المطول بتبعات قاسية على الوضع الإنساني لمختلف التجمعات السكانية في قطاع غزة شملت نقصاً في الغذاء والكهرباء والأدوية والوقود ناهيك عن حظر السفر لتلقي العلاج وتراجع جودة الخدمات الصحية والوضع الصحي عموماً وغياب أهم مقومات الأمن الإنساني



الشكل 5.1: تبين الخريطة 8 الحدود الجغرافية الخارجية لقطاع غزة مع نظرة على القيود المفروضة على الحركة بما في ذلك حدود مناطق صيد الأسماك.

في عام 2007، بدأ الانقسام السياسي بين حماس وفتح مؤدياً إلى صراع مسلح داخلي حيث واجه الغزيون تهديداً على سلامتهم بسبب الأثر المزدوج للصراع الداخلي وتواصل الإغلاق الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة. وأدى الإغلاق والانقسام بين حماس وفتح إلى فصل جغرافي كامل بين قطاع غزة والضفة الغربية، ما فوض العلاقات الاجتماعية بين الأسر والتجمعات السكنية في المنطقتين وأعاق السعي نحو توحيد السياسات التشريعية والممارسات القضائية. ويخضع الفلسطينيون في المنطقتين حالياً إلى نظامين قانونيين مختلفين مثل قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات اللذين يعرفان العلاقات الاجتماعية بين الأفراد سواء داخل الأسرة أو خارجها. ومن جهة أخرى أسهمت المقاطعة الدولية في وقف تمويل السلطة الفلسطينية تاركة نسبة كبيرة من موظفي الخدمة المدنية في قطاع غزة بدون رواتب.

وفي عام 2008 وصل الوضع الإنساني مرحلة حرجة خلال الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة بما بررته بأنه "تدابير أمنية". وقد أفضت الحرب إلى تدمير شامل للبنية التحتية⁹ في قطاع غزة كما أودت بحياة 700 من المدنيين. واستمر تدهور الوضع الإنساني حتى عام 2009 حيث وصل أوجه خلال الحرب الثانية على غزة عام 2010. وما زال متأزماً حتى يومنا هذا. في تقرير صادر عن مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية (الأوتشا) عام 2013، ورد أن 44% من الغزيين يعانون انعدام الأمن الغذائي بينما يتلقى 80% منهم المساعدات.¹⁰ وأفاد التقرير نفسه بأن النقص الحاد في الوقود والكهرباء يؤدي إلى انقطاع التيار لفترة تصل إلى 12 ساعة يومياً ويؤدي إلى إلقاء 90 مليون لتر من مياه المجاري المعالجة جزئياً فقط إلى البحر يومياً ناهيك عن أن 90% من المياه من الأحواض الجوفية الغزية غير آمنة للاستهلاك الأدمي بدون معالجة.¹¹

وأخيراً في عام 2014 وبعد زيارة ميدانية لغايات هذه الدراسة، عصفت بغزة حرب ثالثة حصدت بحسب إحصائيات مركز بيتسليم حياة 1767 فلسطيني، معظمهم من المدنيين ومنهم 431 قاصراً و200 امرأة وقتل 64 جندي إسرائيلي ومدنيين اثنين ومواطن تاييلندي.

5.1.1 التدخلات الإنسانية في قطاع غزة

على الرغم من فداحة الوضع الإنساني في غزة إلا أن المساعدات الإنسانية تتعطل بسبب تواصل المقاطعة الدولية لقطاع غزة من جهة والتركيز على الإغاثة بدلاً من التنمية من جهة أخرى. هذا ويتم تنفيذ المساعدات الدولية حالياً من خلال الشراكة المباشرة مع المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة. هناك بعض المؤسسات الإقليمية والدولية مثل الإغاثة الإسلامية وحكومة قطر التي تقدم الدعم المباشر لحكومة الأمر الواقع (حماس). كما قدمت الحكومة التركية بعض المساعدات الإغاثية لغزة من خلال وكالة الغوث (الأونروا)، حيث وفرت قرابة 70 ألف طن دقيق.¹² كذلك تنفذ عدة هيئات تابعة للأمم المتحدة عدداً من المشاريع في غزة في قطاعات المياه والصرف الصحي وحقوق المرأة والأمن الغذائي. وبحسب مكتب الأوتشا، فإن 73% من مشاريع إعادة الإعمار التي قدمتها الأمم المتحدة منذ حزيران 2010 حصلت على المصادقة من السلطات الإسرائيلية بينما من المتوقع أن تحصل مشاريع أخرى على المصادقة خلال نحو 18 شهراً.¹³

وقبل اندلاع الأزمة المصرية كان هناك تصاعد في غياب الأمن الغذائي بسبب ارتفاع معدلات البطالة وتدني الأجور والزيادة في أسعار الأغذية وبخاصة بعد إغلاق الأنفاق التي كانت تربط بين القطاع ومصر. ومنذ أن قامت الحكومة المصرية بإغلاق الأنفاق في حزيران 2013، ارتفعت أسعار بعض المواد الغذائية (33% في أسعار الأرز و7% في أسعار الزيت).¹⁴ وبات سكان القطاع، بمن فيهم من حافظ على دخله، يصارعون لتوفير لقمة العيش لعائلاتهم، وبدأت قطاعات واسعة من الناس تفقد عملها تدريجياً سواء في القطاع العام أو قطاع الإنشاءات الخاص بسبب إغلاق قنوات تهريب المواد.¹⁵

5.2 أهم التحديات التي تمس بالحماية في قطاع غزة

أظهرت نتائج البحث ضرورة التعامل مع أربع قضايا رئيسية قبل التطرق لتحليل تصورات المجتمع بشأن أهم التحديات التي تمس بحمايته في قطاع غزة.

أولاً، العاملان الرئيسيان المقوضان للتنمية واللذان تحدث عنهما المستطلعون هما أساساً من نتائج الإغلاق الشامل الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة فضلاً عن الصراع الدائر بين حركتي حماس وفتح.

ثانياً، رغم التنوع في تركيبة السكان في غزة، يبدو أن التصورات حول التحديات التي تمس الحماية تتعلق بعوامل تؤثر على قطاع المجتمع كافة بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن العوامل التي تمس بقطاع غزة

¹ لعبت الأنفاق التي كانت تصل بين غزة ومصر دوراً حيوياً في تزويد السكان بالغذاء والدواء والوقود ومواد البناء منذ العام 2007. وقد استخدمت تلك الأنفاق في نقل البضائع والأفراد على حد سواء.

بأكمله: البطالة، والنقص في الكهرباء، وتلوث المياه، وتراجع مستوى الخدمات الصحية، وحرية الحركة. وقد اعتبرت قطاعات المجتمع كافة هذه الأمور كأولويات بغض النظر عن النوع الاجتماعي أو العمر.

في الوقت ذاته، أظهر التحليل على أساس النوع الاجتماعي فرقا واضحا بين النساء والرجال فيما يتعلق باعتبار العنف المنزلي والأسري كأولوية. فقد ظهرت هذه القضية على أنها أحد أهم التحديات التي تؤثر على الحماية في قطاع غزة ولكن - وباستثناءات معدودة - كانت النساء وحدهن يثرنها (أربعة رجال فقط ذكروا هذه القضية). وهذه إشارة إلى أن قضايا المرأة ما زالت تعتبر ضمن الفضاء الخاص (العائلة) ولا يراها الرجال على أنها قضية عامة أو أنها تشكل تهديدا على الحماية بشكل عام في قطاع غزة.

وكانت القضية الرابعة هي التداخل والتأثير المزدوج لمجموعة موسعة من التحديات التي ذكر المجتمع أنها تؤثر على حمايتهم. وتشمل على الإغلاق وعزل قطاع غزة وتواصل انقطاع الكهرباء وتلوث مياه الشرب والبطالة والعنف المنزلي والعنف داخل الأسرة وعدم قدرة النساء على تحصيل ميراثهن والانقسام السياسي بين فتح وحماس والقيود الإسرائيلية على مناطق الصيد وغياب الأمان في الأنفاق وارتفاع تكلفة السكن ورداءة البنية التحتية في مخيمات اللاجئين وعمالة الأطفال وارتفاع معدلات الخصوبة وغياب الحريات العامة وتردي جودة التعليم في المدارس والجامعات وتقشي المخدرات وبخاصة بين الشباب.

التحديات على الحماية كما ذكرت في غزة (بدون أي ترتيب) مفندة حسب النوع الاجتماعي	
الرجال والنساء	الاحتلال الإسرائيلي
الرجال والنساء	الإغلاق الإسرائيلي
النساء	العنف ضد المرأة
الرجال والنساء	البطالة
الرجال والنساء	عدم كفاية الكهرباء
الرجال والنساء	تدني الأجور
النساء والرجال/ الشباب	انتشار المخدرات
الرجال والنساء	الفساد والمحسوبية
النساء	الانقسام السياسي بين حماس وفتح والجهاد الإسلامي
النساء	عقود العمل قصيرة الأمد (المؤقتة)
النساء بشكل أساسي	الزواج المبكر
النساء	حقوق النساء في الميراث
الرجال	عدم وجود اتفاق قانوني للصيادين
الرجال	تأخر عمر الزواج
الرجال	تهريب البضائع عبر الأنفاق
الرجال والنساء	غياب تدابير السلامة في الأنفاق
الرجال والنساء	عمالة الأطفال
الرجال والنساء	غياب الحريات العامة
الرجال والنساء	ارتفاع معدلات الخصوبة
الرجال والنساء	تلوث المياه
النساء الكيبريات بالسن	بعد المسافة بين مراكز الرعاية الصحية والمسكن
الرجال والنساء	العجز تجاه اتخاذ القرار بشأن المستقبل

هذا ووقع الاختيار على تحديين على الحماية بناء على تكرار ذكرهما من قبل المستطلعين وهما:

1. البطالة
2. العنف المنزلي والعنف داخل العائلة

5.2.1 البطالة

يعتبر معظم النساء والرجال أن البطالة هي أكبر تحدي يمس بحمايتهم – حيث يعتبرون الآثار المدمرة للبطالة تهديدا يوميا يحول دون حصولهم على حياة كريمة.

الفقر والبطالة معا هم سبب الضعف واليأس في المجتمع (مجموعة تركيز نسائية – جباليا)

هو صراع يومي – نمر به كل يوم ويؤثر على أدق تفاصيل حياتنا (مجموعة تركيز نسائية – المغرقة)

تؤكد نتائج الدراسة أن أسباب البطالة لا تعود إلى عدم توفر الأشخاص المؤهلين بل على العكس فإن غزة تعج بهؤلاء الأشخاص ولكن لا تتوفر فيها فرص العمل.

نعاني أنا وزوجي وأبناؤنا العشرة من الفقر المدقع والبطالة، رغم أن خمسة من أبنائي حاصلون على درجة جامعية إلا أنهم لا يعملون. ثلاثة منهم متزوجون ولديهم أطفال (امرأة - بيت لاهيا)

وقد أكد لنا د. منيب أبو غزال، مدير الإغاثة الإسلامية في فلسطين:

لا يمكن عزو المشكلة في غزة إلى المؤهلات العلمية أو قدرات القوة العاملة. عندما نعين خريجا جديدا في أحد مشاريعنا فإننا نجد المهنية والطاقة والانتماء. ولكن المشكلة أن الفرص المفتوحة أمام الشباب تنشح تماما.¹⁶

حقائق عامة: عن البطالة في قطاع غزة

- معدلات البطالة في قطاع غزة بلغت 40.8% خلال الربع الأول من العام 2014.¹⁷
- وصلت البطالة بين النساء في قطاع غزة 50.1% لسنة 2012.¹⁸
- بلغت مشاركة النساء 20.5% مقارنة مع مشاركة الرجال 68.5%¹⁹
- هذا وبلغت نسبة الفقر بين الفلسطينيين في قطاع غزة 38.8%²⁰
- وفي الربع الأول من سنة 2012 كانت معدلات الفقر بين الشباب في قطاع غزة قد وصلت 38.7% من إجمالي عدد الشباب الذين يشكلون 29.8% من عدد السكان.²¹
- لا توجد إمكانية للوصول لـ 35% من الأراضي الزراعية و85% من منطقة الصيد بسبب القيود الإسرائيلية.²²
- وحسب مسح القوى العاملة لسنة 2013، كان القطاع العام يستخدم 15% من القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، و40.5% في قطاع غزة وحده.²³
- يتبين من خلال تقرير صادر عن الأونروا أن القطاع الخاص تضرر بشكل فادح بسبب الإغلاق الإسرائيلي مقارنة مع القطاع الحكومي. في النصف الثاني من عام 2010 قلصت الشركات الخاصة 8000 من الوظائف وكان هناك تراجع في التوظيف بلغ نحو 8% من معدله في النصف الأول من السنة. في المقابل نما القطاع العام الذي تهيمن عليه حماس بنحو 3 بالمائة خلال الفترة نفسها.²⁴
- كان 32% من الذكور بين عمر 15 و24 سنة في قطاع غزة يشاركون في القوة العاملة ولكن هذه النسبة أدنى من ذلك بكثير بين الإناث لنفس الفئة العمرية، إذ بقيت عند 7%.²⁵
- والوضع أسوأ من ذلك بكثير بين الشابات اللواتي يزيد معدل البطالة بينهن بـ 16 نقطة مقارنة مع الشباب.²⁶

5.2.1.1 أثر البطالة على أساسيات الرفاه الاجتماعي لسكان غزة

كما بينا سابقا، فإن الطبيعة المتداخلة للتحديات التي تمس بحماية المجتمع تظهر بشكل صارخ في نتائج البحث. ففي حين أن البطالة هي التحدي الذي دار عنه حديث كثير، إلا أنها عادة ما ظهرت بحكم علاقتها بتحديات أخرى. فهناك صلة بين البطالة وأمور أخرى تؤثر عليها مثل العنف المنزلي وذلك حسب رأي الكثيرين. إذ عبر عنه بعض المستطلعين على أن له علاقة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية وكان هناك شعور بأنه يتزايد مع ارتفاع معدلات البطالة. حيث يرى الناس أن البطالة ذات علاقة وطيدة بالتحديات التي تعصف بحمايتهم لدرجة أنه يستحيل التفكير في احتمالية تقليل أي من هذه التحديات دون معالجة مشكلة البطالة. وكان الأثر الأساسي للبطالة على الاحتياجات الأساسية هو ما يلي:

تراجع القدرة على الوصول للخدمات الأساسية، وبخاصة الكهرباء والمياه نظرا لارتفاع تكلفتها. تصاعد المشاكل الاجتماعية.

فيما يتعلق بتدهور الخدمات الأساسية، فقد بينت نتائج البحث علاقة وطيدة بين شح المياه والكهرباء بسبب قلة توفر المال ما يؤدي إلى عدم القدرة على تغطية تكاليف تلك الخدمات وهذا بسبب البطالة.

إذا ما حلت مشكلة البطالة يمكن عندها حل المشاكل الأخرى أيضا. لو كان بمقدوري أن أجد عملا عندها سأملاً خزان الماء عندما تنقطع خدمة المياه أو حتى سأتمكن من استخدام موتور لضخ المياه إلى الخزان عندما تكون الكهرباء مقطوعة. (امرأة من مخيم الشاطئ).

وركز البعض على العلاقة بين ارتفاع معدلات البطالة والزيادة في المشاكل الاجتماعية التي يتعرض لها الأهالي. فقد شددوا على أن الزيادة في معدلات الطلاق ترتبط ارتباطا مباشرا من بين أمور أخرى بمعدلات البطالة العالية في قطاع غزة. كما بين البعض أن تفاقم البطالة أدى إلى زيادة السرقات ومستويات الفقر. فيما يلي بعض الشهادات التي أدلى بها المشاركون في مجموعات التركيز:

البطالة هي سبب مشكلة الطلاق وكذلك الذين بقوا في المنزل بعد الانفصال (مجموعة نقاش- نساء- مخيم جباليا)

توجد في هذه الأيام حالات سرقة بسبب الفقر. لا توجد أشغال للناس (مجموعة نقاش-نساء- بيت لاهيا)

معاناتي سببها الفقر الشديد. ليس لدي بيت وكل ما أملكه هي هذه الجدران الأربع، أنا أعيش على الرمل (مجموعة نقاش-نساء - المغرقة)

القضية التي تكرر ذكرها بين النساء في سياق البطالة كانت العنف المنزلي. فهي مشكلة اجتماعية متعمقة في المنظومة الاجتماعية والثقافية ولا تنشأ عن البطالة وحدها، وسندرس هذه المشكلة في القسم التالي.

شهدت مرة واحدة قالت فيها امرأة لزوجها أن كمية السكر لديهم قد انتهت فضربها وأغرق رأسها تحت الماء لأنه لم تكن لديه أدنى فكرة أين وكيف سيحصل على المال. (مجموعة نقاش - نساء- خانيونس)

وكانت المشكلة الثانية التي ذكرت كثيرا وبخاصة بين الشباب وهي أيضا تعتبر البطالة أحد أسبابها، ألا وهي مشكلة المخدرات.

المشكلة هي تفشي (المخدرات) بين الفتيات؛ تدمن الكثير من الفتيات على الترامادول^٣ (حبوب مهدئة) وهذا مع الأسف يؤدي إلى مشاكل أخلاقية أكبر (مجموعة نقاش- نساء- جباليا)

تؤثر المشكلة على نفسية الشباب فهي تشجعهم على الاتجار بالممنوعات وعلى السرقة (رجل من شمال غزة - جباليا).

5.2.1.2 عوامل البطالة

رغم تنوع المهن التي تحدث عنها المستطلعون، إلا أن عوامل البطالة التي تحدثوا عنها كانت متشابهة. ويتباين أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي بين قطاع وآخر، ولكن السبب الرئيسي وراء البطالة يرتبط دائما بتواصل إسرائيل إحكام سيطرتها على قطاع غزة. فعلى سبيل المثال أشار الصيادون بأن السبب الرئيسي وراء بطالتهم هو سيطرة إسرائيل على مناطق الصيد ومصادرة قوارب الصيد بينما شدد العمال ورجال الأعمال على القيود التي تفرضها إسرائيل على الحركة في البر.

يعتبر الأهالي أن العوامل التالية هي التي تخلق أو تسهم في البطالة:

- الإغلاق الذي تفرضه إسرائيل
- قلة فرص العمل والإجراءات التي اتخذتها حكومة حماس للاستجابة لأزمة البطالة
- المحسوبة
- الانقسام بين فتح وحماس.

ركز الصيادون، الذين يعملون في أحد قطاعات الإنتاج الرئيسية في غزة، على ناحيتين مرتبطتين بالإغلاق وهما: أولاً السيطرة على المياه الإقليمية ومنطقة الصيد:

بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو عام 1994، سمح للصيادين باستخدام ما يصل إلى 20 ميل بحري للصيد، ولكن المؤسف أنه بعد الإغلاق والحرب على قطاع غزة قيدت هذه المنطقة بمحض 600 متر. ومن الصعوبة بمكان الصيد في هذه المنطقة المقيدة في البحر التي لا تصل إليها إلى كميات ضئيلة من الأسماك. هذا فضلاً عن الاعتقالات اليومية للصيادين على يد خفر السواحل الإسرائيليون بدون أي سبب معروف للاعتقال - فهم يتعرضون للاعتقال حتى لو لم يتخطوا المنطقة المحددة لهم (المسموح بها). (مجموعة نقاش- الصيادين - بيت لاهيا).

والثاني هو الإغلاق أمام الأسواق الخارجية الذي قلل من حجم البيع وبخاصة مع المنافسة مع الصادرات القادمة من مصر عبر الأنفاق.

يواجه السوق المحلي مشاكل؛ فهم أحياناً يضطرون بيع أسماكهم بأسعار متدنية بسبب الإغلاق المفروض على القطاع وبسبب صعوبة التوصل إلى اتفاقيات مع شركات إسرائيلية أو من الضفة الغربية والقدس تسمح بتصدير الأسماك ما قد يولد دخلاً وأرباحاً للصيادين. (مجموعة نقاش- الصيادين - بيت لاهيا)

هذا ويتعرض المزارعون في غزة لمشكلات مشابهة. في مجموعة النقاش مع المزارعين علمنا أن الإغلاق أدى إلى خفض الإنتاج المحلي وأنهم يواجهون منافسة مع البضائع المستوردة من مصر والتي تدخل إلى القطاع عبر الأنفاق، وتباع بأسعار أقل من المنتجات المحلية.

^٣ رغم أن الترامادول هو عقار قانوني يمكن شراؤه من الصيدلية بدون أي وصفة طبية، إلا أنه يعتبر سبباً في مشكلة إدمان حسب رأي المجتمع وذلك بسبب سوء استخدامه من قبل الناس وبخاصة الشباب.

كما أن المزارعين وضحو أن إسرائيل تسيطر على "المنطقة الحدودية" التي توجد فيها معظم الأراضي الزراعية في قطاع غزة، وعليه فإنها تتحكم بالإنتاج الزراعي على مقربة من هذه الحدود، أو تقوم في معظم الأحيان بتدميره.

أما العامل الثاني المسبب للبطالة فهو حسب المستطلعين قلة فرص العمل وعدم كفاية الإجراءات التي طبقتها حكومة حماس لحل المشكلة. تشير نتائج البحث إلى أن الأهالي يعتقدون أن حكومة حماس لا تبذل جهدا كافيا للرد على أزمة البطالة سواء من خلال برامج لخلق فرص العمل أو توفير خيارات أو بدائل أخرى.

غياب نظام الضمان الاجتماعي أو أي دعم حكومي للعاطلين عن العمل مع عدم خلق فرص عمل لهم وهذه أهم أسباب الفقر (مجموعة نقاش - نساء- بيت لاهيا)

ترتفع معدلات البطالة بسبب الضغوط التي يتسبب بها الوضع السياسي. فعلى سبيل المثال يمنع على بائعي الخضار بيع منتجاتهم على أساس أنهم لا يستطيعون عمل بسطة على الطرق الرئيسية وأنهم ليس لديهم تصريح يسمح لهم بفتح كشك في السوق. سوق الأربعاء وإن كانت منطقة مخصصة لهذه التجارة منذ زمن بعيد. وأيضا بسبب الضرائب المفروضة على البائعين محدودي الدخل ما يشكل عائقا بالنسبة لهم نظرا لأن إيراداتهم لا توفر لهم هذه المصاريف [المطلوبة للضرائب]

عدم رضا المجتمع عن دور الحكومة في عملية الحد من معدلات البطالة مرتبطة أيضا بعامل ثالث يتصورون أنه يسهم في تفاقم أزمة البطالة وهو المحسوبية²⁷ التي اعتبروها سببا لتركز البطالة بين مجموعات معينة من السكان.

الواسطة والمحسوبية في الحكومة تقوض من العدالة في توزيع فرص العمل (مجموعة نقاش- نساء- بيت لاهيا)

وأخيرا هناك عامل آخر مرتبط بالعاملين المذكورين، حيث اعتبر المستطلعون أن الانقسام السياسي بين حماس وفتح سببا في تفاقم أزمة البطالة وبخاصة فيما يتعلق بآثاره على موظفي الحكومة.

قالت لنا امرأة من مخيم الشاطئ للاجئين وهي تبكي:

كان زوجي موظفا في السلطة الفلسطينية منذ عام 2005 (كان راتب الموظف في السلطة الفلسطينية في غزة عام 2005 يبلغ 1500 شيكل). [في ذلك الوقت]، وأخذ قرضا بضمان راتبه لبناء منزل. ورفعنا البيت عظم (لا يناسب المعيشة خاصة في الصيف) ولا يتوفر له المال حاليا ليكمل البيت أو يطعمنا. لدي 5 أولاد وبنات (وبكت وهي تشرح تفاصيل المأساة المالية) وترفض المؤسسات مساعدتنا لأنه موظف.

5.2.2 العنف المنزلي والعنف داخل الأسرة

هناك من يعتبر أن العنف المنزلي والعنف داخل الأسرة من أهم التحديات التي تقوض من حماية الأهالي في قطاع غزة، وذلك حسب رأي غالبية النساء وعدد قليل من الرجال العاملين في مؤسسات حقوق الإنسان. ورغم المحرمات الثقافية التي تحول دون نقاش العنف المنزلي والعنف داخل الأسرة في الفضاءات العامة، إلا أن النساء في عينة الدراسة قررن إثارة هذه القضية وعدم كتمانها. في المقابل أربعة رجال فقط ذكروا هذه القضية كتحد يمس بحماية المجتمع في غزة.²⁸

²⁷ تستخدم القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية مصطلح "حكومة حماس" للإشارة إلى قيادة حماس المفروضة والتي أصبحت حكومة أمر واقع في قطاع غزة.

²⁸ وهذا يشير إلى أن الرجال لا يعتبرون القضايا المؤثرة على العلاقات العائلية كأولوية مجتمعية أو موضوع يمكن نقاشه على الملأ.

حقائق عامة: العنف المنزلي والعنف داخل العائلة في قطاع غزة

- في مسح أجري عام 2011، تبين أن 76.4% من النساء المتزوجات أخضعن للعنف العائلي والعنف الجسدي و34.8% للعنف الجسدي و14.0% للعنف الجنسي و78% للعنف الاجتماعي و88.3% للعنف الاقتصادي²⁸
- وظهر في مسح عن العنف الأسري عام 2005 أن 49.7% من النساء الغزيات المتزوجات تعرضن للعنف النفسي وتعرضت 22.6% منهن للعنف الجسدي. في حين أفادت النساء غير المتزوجات من عمر 18 سنة وما فوق تعرضن للعنف النفسي بنسبة 53.5% بينما أفادت 24.6% من هذه الفئة بتعرضهن للعنف الجسدي.²⁹
- 66% من النساء ضحايا العنف حافظن على الصمت ولم يفصحن عن تعرضهن للعنف.³⁰
- 0.8% من النساء بحثن عن المساعدة لدى المؤسسات النسائية بينما فضلت ثلثا النساء المعنفات اللجوء لمساعدة الأسرة.³¹
- 35% من النساء العازبات بعمر 18-64 سنة تعرضن للعنف النفسي وتعرض 49.7% منهن للعنف البدني بينما عانت 0.9% منهن من العنف الجنسي و19.5% للعنف الاقتصادي.³²
- تعاني الكثير من الدراسات من غياب البيانات الموثقة للامتداد الفعلي للعنف غير السياسي الذي تتعرض له النساء والفتيات الفلسطينيات. ويسمى هذا بـ "فراغ المعلومات"، (منظمة الأمم المتحدة للمرأة، 2002).³³
- وفي عام 2012، من بين 17 ألف زوج مسجل في المحاكم في قطاع غزة، حدثت 35% حالة كانت فيها الزوجة أقل من 17 سنة. بينما سجلت 2700 حالة طلاق في السنة نفسها وكانت 25% من هؤلاء الزوجات دون السن القانوني – 17 سنة.³⁴

ركز حديث النساء عن العنف المنزلي على نقطتين مهمتين وهما: أولاً، في توضيح أسباب اختيارهن للعنف المنزلي على أنه أحد أهم التحديات التي تؤثر على الحماية في قطاع غزة، ركز المستطلعون على عدد من العوامل المؤدية إلى العنف المنزلي والعنف داخل الأسرة حيث ركزوا على العلاقة المتبادلة بين مختلف التهديدات على الحماية التي ذكرناها في المقدمة، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر مشكلة البطالة، وأفادوا بأن هذه المشكلات كلها تسهم في ارتفاع معدلات العنف المنزلي والعنف داخل الأسرة. ثانياً، ركزت النساء على الأنواع المختلفة من العنف المنزلي والعنف داخل الأسرة الذي تواجهه النساء في قطاع غزة. فقد وصفت النساء حوادث مختلفة شهدنها بما فيها الاعتداء الجنسي والإغتصاب داخل الأسرة وتقييد حركة المرأة وحرمانها من حقها في اختيار شريك حياتها أو العمل والطلاق التعسفي وخاصة في حال ما تلد أنثى وتعدد الزوجات وما يسمى بـ "القتل على خلفية الشرف".

ورأت النساء أن هناك مجموعة من العوامل التي تسهم في العنف المنزلي، ومرة أخرى، فسرت هذه العوامل من حيث علاقتها المتبادلة والتي لا يمكن فصلها عن بعضها البعض:

- الأعراف والثقافة السائدة
- الحياة الاجتماعية
- التمييز ضد المرأة
- القوانين التمييزية
- الزواج المبكر والزواج التقليدي
- البطالة
- الميراث
- الانقسام السياسي بين الأحزاب السياسية الفلسطينية
- غياب التقدير للذات

ترجع النساء المستطلعات ظاهرة العنف المنزلي إلى علاقتها بالثقافة والأعراف السائدة، حيث أفادت النساء أن السبب الرئيسي وراء الظاهرة هو العادات والتقاليد الذكورية التي تعزز دور وسلطة الرجل ما يعني تهميش دور المرأة. وهناك اعتقاد بأن هذه الثقافة تزيد الاعتقاد لدى الرجال بأنهم الحامون والمعيولون للأسرة ما يدفعهم للتعامل مع النساء على أنهم جزء من ممتلكات العائلة. وهذا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمل الثاني الذي ورد ذكره كثيراً كأحد عوامل العنف الأسري، وهو العلاقات الاجتماعية

نحن نعيش في مجتمع ذكوري حيث يضرب الرجل زوجته وأخته وبنته ليدل على سيطرته وسلطته كرجل. فهو يعتبرهن من بين ممتلكاته وأنه له الحق في التحكم بهن على هواه (الأخصائين الاجتماعيين - بيت لاهيا)

تبين نتائج البحث أن سيطرة الرجل وسلطته تمتد على طول دورة الحياة. كما أن تحكم الرجل بحرية المرأة يختلف باختلاف وضعها الاجتماعي. فالأرامل على سبيل المثال يتعرضن للعنف من أسرن حتى إن أبناءهن الذكور، وبحسب العرف السائد، لهم الحق في بسط سيطرتهم عليهن. وكما بينت لنا النساء المستطلعات في البحث فإن النساء الأرامل في المجتمع الفلسطيني هن المجموعة الأكثر انكشافاً حيث يتعرضن على الدوام لعنف غير محدود على مستوى العائلة والمجتمع على حد سواء.

يتدخل الناس في شئون بعضهم البعض: ابني وعمره 14 سنة بدأ يعاني من تقلبات بالمزاج واضطرابات نفسية منذ وفاة والده وبدأ يعاملني بأسلوب مختلف. شجعه الناس والأهل على أخذ موقف ضدي؛ فهم يريدون منهم أن يمنعني من الخروج لأنني أرملة. وقد أقنعوه بأن خروجي من المنزل مدعاة لثثرة الناس وحديثهم بما يلطخ سمعتي." (امرأة من جباليا)

وبنفس الطريقة فإن النساء يعتبرن أن التمييز ضدهن يدخل في صلب العادات والتقاليد السائدة في المجتمع

يظهر التمييز بين البنات والأولاد في كافة مناحي الحياة، حيث يسمح للولد أن يذهب للتسوق وشراء الحاجات بينما يحظر هذا على الفتيات. حتى عندما يحين وقت الأكل يوضع أفضل طعام أمام الولاد وعلى الفتيات الاقتناع بما يتبقى؛ فهو يأكل فخذة الدجاج بينما عليها أن تكتفي بالجناح، لا يهم. (امرأة من الزيتون).

يوجد تمييز بين الأولاد والبنات. فيسمح للشباب أن يعمل بينما تفرض قواعد لا حصر لها على الشابات من قبل والديها أو زوجها أو أخيها. لقد مرت بي حالات كثير حُرمت فيها الشابات من العديد من فرص العمل بحجة أنها مهن يتم فيها الاختلاط بين الجنسين؛ ويمكن اعتبار هذا الأمر تمييزاً ضد المرأة (مجموعة نقاش-نساء- المغازي).

وذكرت النساء أيضاً كيف أن القوانين والإجراءات السارية تعزز مفاهيم التمييز والعنف تجاه المرأة

وأشارت بعض المستطلعات إلى الزواج المبكر كأحد العوامل المكرسة للعنف المنزلي والعنف داخل العائلة. فعند تحليلها، يكون النساء والذكور المتزوجون بعمر مبكر جاهلين وغير ناضجين. ويرتبط الزواج المبكر والعنف المنزلي بدور الأسرة والمجتمع والأعراف السائدة التي تجبر الأمهات على القبول بتزويج أبنائهم في سن مبكر.

لو استطعت العودة بالزمن إلى الوراء، لرفضت تزويج ابنتي بعمر 17 سنة؛ ولكن المجتمع والعادات والتقاليد أجبرتني على الموافقة وبالطبع فإن الشباب بعمر 16 أو 17 سنة هم الذين يتزوجون فتاة بعمر 16 - 17 سنة (امرأة من الزيتون)

ولا يقتصر التهديد على الزواج المبكر بمعزل عن العوامل الأخرى بل كما بينت المستطلعات فإن الزواج المبكر يؤدي إلى ارتفاع معدلات الخصوبة ويبدو أن هذه مشكلة نظراً لتدهور الوضع الاقتصادي للأسر والتجمعات المختلفة في قطاع غزة. وكانت الخصوبة العالية عامل آخر ربطته النساء بالعنف المنزلي والعنف داخل الأسرة.

ويرتبط بهذه المشكلة (الزواج المبكر) ظاهرة الارتفاع في عدد المواليد بحيث تبلغ ما بين 8 - 9 ولادات [لكل امرأة]. في حالتنا، ترى النساء أنهن: 'يلدن والله يتولاهم في الحياة والجيران يربونهم'

بالإضافة لذلك لمحت بعض النساء إلى انتشار ظاهرة الزواج التقليدي في فلسطين واعتبرنه عاملا حاسما في العنف المنزلي. فقد وضحت أن عدم معرفة الشريك وعدم القبول به أو احترامه يولد حالة من التوتر والمشاكل. وكما قالت المشاركات في واحدة من المجموعات البؤرية:

فكرة الزواج التقليدي تسبب مشاكل عديدة. فهو (العنف المنزلي) يحدث لأن الشباب والشابات يتزوجون قبل أن يتعرفوا كفاية على بعضهم البعض وحتى قبل أن تتاح لهم الفرصة ليتحدثوا سويا. ولهذا أنا لم أتزوج حتى الآن، فأنا أرفض الزواج بهذه الطريقة ولن أتزوج من شخص لا أعرفه وأنتظر حتى أصبح زوجته الشرعية حتى أبدأ بالتعرف عليه. (مجموعة نقاش- نساء- جباليا).

وشملت مجموعة العوامل التي اعتبرت ذات صلة بالعنف المنزلي على العوامل الاقتصادية مثل: البطالة وحرمان النساء من الميراث. وأشارت الكثير من المؤشرات إلى أن النساء يملن معظم الوقت إلى تفسير العنف المنزلي الذي يتعرضن له على يد أزواجهن إلى البطالة التي يعانون منها:

البطالة هي أساس الكثير من المشاكل العائلية مثل العنف المنزلي. فالرجال العاطلين عن العمل ليس في يدهم شيء سوى العنف، ما الذي يمكنهم أن يفعلوه؟ هم يتعرضون لضغوط شديدة وليس في يدهم ما يحلون به مشكلتهم. (مجموعة نقاش- نساء- خانينونس).

كان زوجي يعمل في إسرائيل ولكنه أصبح الآن عاطلا عن العمل. لقد مررنا بأوقات عصيبة ولكن مؤخرا قبل نحو 6 شهور بدأ زوجي دورات تدريبية في البلدية ويحصل على القليل من المال. وهذا يغطي جزءا من المصاريف ولكننا ما زلنا بحاجة للمال وهذا يغضب زوجي كثيرا. أنا أصبر وأتحمل غضبه وأحاول أن أجده له الأعذار، فهو يعاني من شعوره بالعجز. (مجموعة نقاش- نساء- بيت لاهيا).

عندما يكون عند الرجل العاطل عن العمل 5 أو 6 أبناء يذهبون إلى المدرسة ولديهم احتياجات ويجد نفسه غير قادر على توفير احتياجاتهم الضرورية، فيجد نفسه عندها يضر بهم حتى وإن كان هذا آخر شيء يريد القيام به. (رجل من جباليا).

يرى المستطلعون في الدراسة ارتباطا بين البطالة والعنف المنزلي. فالبطالة تزيد من وقت الفراغ بين الرجال وعليه يمضي الأزواج والأخوة والآباء معظم أوقاتهم في البيت وهم يشعرون بالإحباط والعجز. وهناك تصور بأن هذا الوضع والمشاعر المترتبة عليه تزيد من نسبة التوتر داخل الأسرة ما يؤدي إلى زيادة في معدلات العنف المنزلي:

يجلس الرجال في البيت 24 ساعة، ويسبئون استخدام الإنترنت ويبدوون بتخيل أشياء يريدون من زوجاتهم، المشغولات بالأعباء المنزلية، أن يلبوا شهواتهم وهذا يرفع مستويات التوتر بينهم (الأخصائيين الاجتماعيين - بيت لاهيا)

أما الميراث فهو ثان عامل اقتصادي مرتبط بالعنف داخل الأسرة. أشارت الكثير من النساء إلى أن المجتمع ينبذ النساء اللواتي يطالبن بحقوقهن في الميراث. حتى إن النساء يتعرضن لتهديد بالقتل إذا ما طالبن بحقوقهن في الميراث وأحيانا ما ينفذ القتل فيهن تحت غطاء "القتل على خلفية الشرف". هم يقتلون على خلفية الشرف لأنهن يتحدين العادات والتقاليد السارية في المجتمع.

يظهر هذا بشكل واضح في قضية الميراث. فليس للنساء حق قانوني في الميراث. أنا شخصيا أعاني من هذه المشكلة. فقد توفي والدي قبل سنتين وأعطت جدي حصتها وحصنة

* هذه عبارة عن تعبير مجازي فلسطيني والقصد منه أن الناس يلدون الأبناء دون أن يفكروا بكيف سوف يقومون بربيتهم.

أبي من الميراث إلى أخي بحيث لا نحصل نحن البنات على شيء. كما أن النساء لا يستطعن المطالبة بميراثهن خشية أن يقاطعهن الأقارب. (امرأة من الزيتون)

يؤدي حرمان النساء من الميراث إلى مشاكل أكبر، وليس مشاكل مالية فحسب. فهن يقتلن تحت غطاء الشرف (مجموعة نقاش- نساء - بيت لاهيا).

حتى وإن كان هناك قانون واضح ومحدد في الإسلام يعطي النساء والرجال حصصهم الشرعية في الميراث، ما زالت العادات والتقاليد هي التي تسود، وكما قالت إحدى المشاركات:

كما هو حال الميراث، فهناك قيود وعوائق لا يمكن حلها بسبب التقاليد والعادات المنغرسه في مجتمعنا - حتى إنها أحيانا تسود على الدين والشريعة نفسها. (امرأة من الزيتونة).

المجتمع بلا قلب ولا رحمة، ولا يبدي تعاطفا مع النساء إذا ما لجأن للمحكمة للمطالبة بحقهن في الميراث - هذا إذا استطعن الفرار من القتل والحبس أو الضرب أو الحرمان من الزواج (مجموعة نقاش- نساء - جباليا).

ذكر المستطلعون عاملين سياسيين مرتبطين بالعنف المنزلي. هناك أولا الانقسام بين الأحزاب السياسية الذي يمس بالعلاقات الأسرية؛ اختلاف الانتماءات السياسية داخل الأسرة أدى إلى نزاعات داخلية. ثانيا، الانقسام بين حكومة فتح وحكومة حماس صعد من سياسة الشردمة الجغرافية التي تفرضها إسرائيل وتفصل من خلالها بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ويعتبر الانقسام السياسي بين فتح وحماس على أنه يسهم في زيادة الشعور بغياب الأمن بين الغزيين ويصعد من العنف المنزلي في غزة.

وجود انتماءات سياسية مختلفة داخل الأسرة نفسها مع ارتفاع أزمة البطالة يضيف بالشوائب على العلاقات داخل الأسرة نفسها ما يسهم في زيادة حرمان النساء من حرية الحركة وهذا نوع من العنف المنزلي.

في ظل الوضع السياسي القائم حاليا في قطاع غزة، ناقش بعض المشاركين الزيادة في العنف وانتشاره بشكل عام ليس على مستوى العائلة فقط. وقد أدى هذا بدوره إلى زيادة العنف المنزلي:

يتسبب انتشار العنف والجريمة بالكثير من المشاكل الاجتماعية وأهمها هو تفكك وحدة المجتمع وبخاصة داخل الأسرة، فهناك عنف في البيوت والشوارع وبين الجيران ما يلقي على المواطنين الإحساس بعدم الأمان وبأن حياتهم تنهار. (رجل - مدينة غزة).

بينت الإجابات أن غياب تقدير الذات والوعي بالذات بين النساء يزيد من مستويات العنف بحيث يتم الاستسلام له بدلا من محاربتة:

لقد أهملت النساء حقوقهن ولم يطالبن بها أو يدعون للمعاملة المتساوية. عندما يصبحن قادرات على المطالبة بحقوقهن، فإنهن سيستطعن انتزاع تلك الحقوق من الرجال. كما أن الرجال يستطيعون تخويف النساء المنكشفات فقط، ولا يمكن تقوية النساء المحطمت سوى برغبتهن الداخلية في التغيير، وبالكثير من التحمل والجدل يمكنهن الحصول على حقوقهن. (مجموعة نقاش- نساء- المغازي)

5.3 أهم تصورات الذات واستراتيجيات التكيف في قطع غزة

5.3.1 البطالة – الاستراتيجيات

ظهرت قضيتان ترتبطان باستراتيجيات التكيف من نتائج الدراسة. أولاً تتسم استراتيجيات التكيف بشكل واضح أنها مرتبطة بالنوع الاجتماعي. فالنساء لهن استراتيجيات حماية مختلفة؛ واقتصرت ردودهن بشكل كبير على ما هو مسموح لهن حسب الثقافة السائدة وما يمكنهن القيام به كنشاط مكمل لدورهن الإيجابي. وقد ركزت النساء والرجال أن هذا يحد من قدرتهن على إيجاد فرص عمل.

يتوفر أمام الرجال خيارات وحرية أكبر في البحث عن مجموعة متنوعة من الأشغال، ولكن النساء في المقابل تظل خياراتهن محدودة؛ فهن يستطعن العمل فقط في قطاع الحكومة. (مجموعة نقاش – رجال – مخيم جباليا)

وظهرت نقطة مهمة أخرى تتعلق بكيفية تعريف المستطلعين للبطالة. فهناك بعض المستطلعون من أصحاب المشاريع الخاصة وهم "مشتغلون ذاتيون"، مثل الصيادين الذين يستطيعون الصيد فقط عندما يكون هناك ما يكفي من السمك لصيده، وهم يطبقون استراتيجيات تستجيب مع نصف حالة البطالة أو البطالة الموسمية التي يعانون منها.

أما في الاختلافات على أساس النوع الاجتماعي التي ظهرت في استراتيجيات التكيف مع البطالة، فقد بينت نتائج الدراسة أن النساء يركزن أساساً على تخفيف أثر البطالة على رفاهن عائلتهن. فهن يسعين لطرق مختلفة لتدبير موازنات الأسرة المتقلصة من خلال محاولة الموازنة بين دخل الأسرة والديون على سبيل المثال. تبيع النساء اللاجئات المعونات الغذائية التي تتلقاها من وكالة الغوث لتسديد ديون الأسرة.

نحاول الموازنة بين دخلنا وديوننا حتى نسدد الديون كل شهر بشهره. أحياناً نبيع بعض ممتلكاتنا أو ما نحصل عليه من معونات لا نحتاجها مثل الحليب الذي يتم توزيعه علينا من خلال بطاقات المؤن عبر وكالة الغوث. (مجموعة نقاش – نساء – مخيم الشاطئ للاجئين).

ومن بين استراتيجيات التكيف الأخرى التي تطبقها النساء هناك التسجيل في دورات تدريبية مدفوعة تنظمها المؤسسات المحلية.

كان زوجي يعمل في إسرائيل، ولكنه أصبح عاطلاً عن العمل الآن. وقد مرت بنا أوقات صعبة. سجلت مؤخراً في البلدية في برنامج تدريبي مدته ستة أشهر؛ وهم يدفعون لنا مبلغاً من المال يغطي بعض تكاليف الأسرة. ولكن زوجي أصبح عنيفاً، وعادة ما أحاول أن أبرر هذا العنف بسبب وضعه، فهو عاطل عن العمل ويجلس في البيت ويشعر بالعجز. (مجموعة نقاش – نساء – بيت لاهيا).

تعتبر النساء هذه الاستراتيجية غير كافية نظراً لأنها قصيرة المدة؛ وينظرون إليها على أنها تساعد الناس على التعايش مع الوضع بدلاً من حل المشكلة.

بسبب القيود على أنواع العمل المقبولة ثقافياً للمرأة، فإن النساء يبحثن عن فرص در للدخل تتسجم مع إطار دورهن الإيجابي مثل عمل المعجنات والطبخ والحياسة والتدريس (من خلال دروس خصوصي). وهكذا فإن النساء يخترن أو يفضلن إيجاد عمل يمكنهن القيام به من منازلهن.

أنا أصنع الطعام والمعجنات وأبيعها للمؤسسات وبعض العائلات حسب الطلب. وأكسب المال من عملي، ولكنه موسمي. وهو غير مستقر، فأحياناً تمر أسابيع بدون أي طلبية واحدة (امرأة من مخيم الشاطئ للاجئين)

كما أشارت النساء سالفًا، رغم أن النشاطات المدرة للدخل تشكل استجابة جزئية لتبعات البطالة السلبية، إلا أنها لا توفر لهن دخلاً مستقلاً وموثوقاً. فالتضارب في الطلبات يجعل الدخل متذبذباً؛ حيث قد تمر أيام أو أسابيع بدون أي طلبية أو بيع.

أفادت الخريجات الجامعيات أنهن يقمن الدروس الخصوصية في منازلهن للأطفال. رغم وجود طلب على الدروس خصوصاً بسبب تدهور نوعية التعليم، إلا أن معظم العائلات غير قادرة على دفع رسوم هذه الدروس.

بعد تخرجي من الجامعة، حاولت أن أجد عملاً. وكحل بديل بدأت أعطي دروساً خصوصية في بيتي، ولكن هذا الحل لم يكن كافياً. نجح في البداية – وبدأت أكسب المال، ولكن مع زيادة البطالة، لم تعد العائلات قادرة على دفع ثمن الدروس، لهذا توقفت (مجموعة نقاش- نساء -خانيونس).

بينما وضع الرجال أن أحد الاستراتيجيات الرئيسية في التعامل مع البطالة هي العمل في أنفاق رفع. فبحسب المشاركين، العمل في الأنفاق مريح مالياً – رغم ارتفاع نسبة الوفيات. ولكن الإغلاق المؤخر والشبه كامل لشبكة الأنفاق عرض هذا الاستراتيجية بالذات لغياب في اليقين.

بدأ ابني ببيع الخضار في السوق مع أبيه، ولكن الشرطة أوقفتها أكثر من 4 مرات وصادرت معداتها – الكشك والخضار والميزان. هذا فضلاً عن فرض ضرائب لا يستطيعون تسديدها. وكل ذلك أفتعه رفاقه أن يعمل في الأنفاق وفي يومه الأول من العمل هناك لاقى حتفه في حادث. (مجموعة نقاش- نساء - خانيونس).

5.3.2 العنف المنزلي والعنف داخل الأسرة – الاستراتيجيات

كما بينا فيما سبق فإن العنف والعنف داخل الأسرة يعتبران نتيجة لمجموعة من العوامل بما فيها السياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي السائد. ولكن، الحلول أو الآليات التي حددها المشاركون في الدراسة لهذه القضية محدودة.

اقترح المشاركون في الدراسة أربع استراتيجيات للتعامل مع العنف المنزلي والعنف داخل الأسرة:

- تلجأ معظم النساء إلى الصمت، خشية تفاقم المشاكل مع معنفيهم (الزوج/ الأخ).
- معظم النساء والرجال الذين ذكروا هذا التهديد على الحماية اقترحوا اللجوء لمساعدة لجان المصالحة.
- تبحث بعض النساء عن المساعدة لدى المؤسسات النسوية.
- توعية البنات

برأي النساء، فإن معظم النساء المعنفات يخترن الصمت كوسيلة لحماية أنفسهن من الاعتداء من قبل العائلة والإخضاع لعنف أكبر من المعتدي كعقوبة على الحديث على الملأ.^د

عادة ما يتدخل الرجال للحل أو وضع حد للمشاكل العائلية؛ النساء عادة يغطين على المشكلة ويلتزم الصمت خشية أن تؤدي المشكلة العائلة إلى الطلاق أو القتل. (مجموعة نقاش – نساء- بيت لاهيا)

بعد وفاة زوجي، أجبرتني عائلتي وعائلته على الزواج بأخيه. وهو يسيء معاملتي ولا يري أبنائي (أبناء أخيه). لا أستطيع أن أفعل أي شيء. أمل أن يقبل بي وأن تتحسن حياتنا في المستقبل. (امرأة من رفح).

^د بناء على نتائج البحث فإن هذه الاستراتيجية مقصورة على النساء.

^ز تحول الأعراف دون الحديث على الملأ عن مشكلات داخل نطاق الأسرة. وتتطوي النساء تحت الصمت في تلك الحالات كاستراتيجية تأقلم حتى تحظى بالقبول داخل الأسرى لتؤمن لها الحماية.

ترى النساء بشكل كبير أن هذه الاستراتيجية عبارة عن فشل لأنها لا تغير الواقع؛ فتظل النساء ضحايا وتتعرض للعنف المنزلي.

أما الاستراتيجية الثانية للتعامل مع العنف المنزلي، فهي بالرجوع للجان الصلح (الجاهة)، والتي قيل عنها أنها أكثر نجاعة^ح وأشار المستطلعون أنه يتم اللجوء لهذه الاستراتيجية عندما تصبح قضية العنف داخل الأسرة معروفة للعامة.

في حال قضايا التحرش والسلوك الأخلاقي، فإن دور لجان الصلح إيجابي. فأحيانا تستطيع تلك اللجان منع حدوث جرائم (مجموعة نقاش- نساء - جباليا).

المخاطر (لجان الصلح) يشاركون عادة في تسوية النزاعات بين الأسر ويؤدون دورا فاعلا في حل المشاكل العائلية (الأخصائيين الاجتماعيين - بيت لاهيا).

اتفق معظم المشاركين على فعالية هذه الاستراتيجية. وهي فعالة أكثر في حل المشكلات العائلية ذات الطبيعة الحساسة مثل العنف المنزلي خاصة في ظل غياب سيادة القانون.

تحاول السلطات إخفاء تلك القصص وعدم إظهار حقيقتها للعامة. (مجموعة نقاش - نساء - بيت لاهيا)

ذكر عدد صغير جدا من المستطلعين استراتيجية ثالثة - وهي اللجوء لمؤسسات حقوق المرأة.

لقد أتت الي امرأة تطلب المساعدة - كانت دائما تعاني من العنف المنزلي وأرسلتها إلى مركز متخصص تمكن من مساعدتها في حل مشكلتها عبر القنوات القانونية. (الأخصائيين الاجتماعيين - بيت لاهيا).

العنف مقبول في المجتمع ولا يحاول المجتمع تغييره أو الحد منه، وهذا ينطبق أيضا على التمييز بين الجنسين. فرغم محاولات مؤسسات حقوق المرأة تغيير الوضع، إلا أنها باءت دائما بالفشل. (مجموعة نقاش - النساء - المغازي).

من بين الرجال الذين ذكروا العنف المنزلي على أنه تهديد على لحماية، فقد اقترحوا أن الحل الأفضل والأكثر أمانا للعنف المنزلي يقع في أيدي النساء أنفسهن. فقد حاجج الرجال بأن النساء مسؤولات عن توعية بناتهن وتعليمهن كيفية تفادي المشاكل التي من شأنها أن تؤدي إلى العنف.

تلعب النساء دورا جزئيا في حل هذه المشكلة فهن أقرب لبناتهن المتزوجات. وعليهن تثقيفهن. يجب أن يعملنهن. عادة ما يتحيز الرجال لبناتهن ويلجئون للعنف لتسوية المشاكل. النساء أكثر سلما في التعامل وبالتالي يكون لهن أثر إيجابي على أزواجهن وبناتهن. (رجل من بيت لاهيا).

عموما، أشارت النساء والرجال إلى أن الحل للعنف المنزلي والعنف داخل الأسرة نادرة وأن الاستراتيجيات تتحصر أساسا في لجان الصلح. ويتجذر هذا التهديد على الحماية في النظام الاجتماعي والثقافي. وتؤمن الغالبية بأن التغيير الاجتماعي يتطلب وضع سياسيا واقتصاديا مستقرا يساهم في الحد من عدد من العوامل التي توجب حدة العنف المنزلي ويعيق الجهود الرامية لمكافحة العنف ضد المرأة.

كما تقر النساء بأن عملية التغيير الاجتماعي تستدعي وقتا طويلا قبل تحقيق إنجازات:

^ح لجان الصلح وهي جزء من الهيكلية الثقافية والقانوني الفلسطينية يكتسبون مصداقيتهم من غياب الدولة وسيادة القانون؛ وقد ساد هذا الوضع قبل نشوء السلطة الفلسطينية عام 1993 واستمر كأحد هيئات إنفاذ القانون الرئيسية. ومن المعروف أن تلك اللجان تطبق القانون العرفي أو المعروف عادة ب (القانون العائلي - القبلي).

ترتبط المشاكل بالعادات والتقاليد وهذه لا يسهل حلها - فهي بحاجة لوقت طويل. (امرأة من الزيتون)

5.4 تصورات المجتمع الأساسية بشأن المساعدات الخارجية لقطاع غزة

5.4.1 التدخلات الخارجية المرتبطة بالتحديات على الحماية

تبين نتائج البحث أن التقييم العام على مستوى رضا المجتمع عن التدخلات الخارجية في غزة تراوح بين الإيجابي والسلبى بناء على ردود المشاركين تجاه الموضوع. ويأتي هذا نتيجة لمحدودية التدخلات الخارجية التي تتعامل مع هذين التحديين على الحماية: البطالة والعنف المنزلي.

أعرب معظم المستطلعين عن عدم رضاهم عن مختلف التدخلات الخارجية بما فيه تلك المتعلقة بهاذين التحديين اللذين عرفاهما على أنهما أولوية لتحقيق الحماية وكذلك التدخلات عموماً. فالطبيعة قصيرة الأمد لمعظم البرامج والمشاريع والمعايير المقيدة التي يفرضها المانحون على تلقي المساعدات كانت أهم النقاط التي أثارت الانتقاد وعدم الرضا بين المشاركين. وربط معظم المشاركين عدم رضاهم أيضاً بعملية توزيع المساعدات من قبل المنظمات الدولية والوطنية والمجتمعية.

الحمد لله على كل شيء، البيوت أسرار وعادة لا نتسول حاجتنا أو نتحدث عن فقرنا، ولكن هناك ظلم في توزيع مساعدات وكالة الغوث. (مجموعة نقاش - نساء - بيت لاهيا)

المؤسسة متعمدة الضمير، على الرغم من كثرة أموالها. يستند توزيعها للمساعدات على الأصدقاء والأقارب بدلاً من توجيهها للمحتاجين فعلاً (مجموعة نقاش - نساء - بيت لاهيا).

شدد بعض المستطلعين على أهمية طريقة التعامل مع تصميم البرامج في أي تدخل خارجي؛ تبين ردود المشاركين في الدراسة مستوى عالٍ من الوعي بخصوص الفرق بين التدخلات التنموية (والتي اعتبروا الحاجة لها أكبر) والتدخلات الإنسانية. وأشار البعض إلى أن الأخيرة تؤثر سلباً على المجتمع.

يتشكل الدعم الخارجي بحكم الأجندة السياسية. ومعظم برامج المانحين هي إغاثية غير تنموية في عملها. لهذا فهي لا تكفي لحل المشكلات. هم يساعدوننا فقط على البقاء في ظل الظروف الصعبة. وقد أدى هذا إلى اعتماد الناس على التدخلات. (امرأة من مدينة غزة).

بخصوص التدخلات القليلة التي تتعامل مع البطالة، فقد وجد المستطلعون أن فيها منفعة جزئية وإن كانت غير كافية لحل المشكلة. فقد شعرت الغالبية بقلة الجهد المبذور لتقييم هذه الخدمات.

أما التدخلات الخارجية التي تنطرق للعنف المنزلي والعنف داخل الأسرة، فقد بينت نتائج البحث أن معظم التدخلات الهادفة للتعامل مع هذه القضية ركزت على التدريب على مكافحة العنف ضد المرأة وحملات التوعية. وقد تم توجيه التمويل من الهيئات الدولية للمنظمات غير الحكومية.

بشكل عام عبرت النساء اللواتي تطرقن لموضوع التحديات التي يشكلها العنف المنزلي على الحماية عن عدم رضاهن عن العمل الذي تقوم به المؤسسات النسوية في التعامل مع هذه المشكلة. في الوقت ذاته، رفضن أي تدخلات من الحكومة للتعامل مع حالات العنف ضد المرأة بشكل عام والعنف المنزلي بشكل خاص، نظراً لخشيتهن بأن يؤدي هذا إلى زيادة نسبة العنف الموجه ضد المرأة بسبب عدم ملاءمة القانون وغياب آليات إنفاذ القانون التي من شأنها أن توفر للمرأة خيارات أخرى.

^ط لم نذكر اسم المؤسسة لعدم حصولنا على الموافقة على نشر اسمها.

5.4.2 الممارسات الرشيدة في مجال التدخلات الخارجية

كان الانطباع عن بعض التدخلات على أنها ذات فعالية جزئية في الرد على التهديد على الحماية بسبب البطالة. على سبيل المثال تقدم برامج وكالة الغوث ومؤسسة أوكسفام معونات غذائية من خلال بطاقات المؤن. وقد اعتر المستطلعون هذا التدخل مناسباً نوعاً ما ولكنه غير كاف نظراً لأنه يوفر للمستفيدين منه احتياجاتهم لأقل من شهر.

تزودنا أوكسفام ببطاقات المؤن للمعونة الغذائية أسبوعياً، ولا يمكنني أن أتخيل ما يحل بي وبعائلي لو توقف هذا المشروع، فهذا هو الدعم الوحيد الذي أحصل عليه. (مجموعة نقاش- نساء - الشاطئي)

من جهة أخرى تعكس الردود الأثر السلبي للمشاريع على المجتمع مثل مشروع السلة الغذائية. المستطلعون الذين تحدثوا عن هذا الأثر قالوا إن المشروع توقف بدون سابق إنذار. وأن هذا القرار كان مستنداً لشكاوى من السكان مقدمة للمقر الرئيسي للجهة المنفذة للمشروع، وقيل إن القرار اتخذ دون إجراء أي تحقيق في الموضوع.

كنت أحصل على المعونة الغذائية من [مؤسسة دولية] ولكن المؤسسة أوقفت المساعدات وحولوني لدكان للحصول على بعض منتجات الألبان، وهذا أضرنى كثيراً وسبب تراجعاً في دخلي. كانت هذه هي المساعدة الوحيدة التي حصلت عليها وكنت أعتد عليها بالكامل. (مجموعة نقاش- نساء- المعرفة)

من جهة أخرى، عند التعامل مع العنف المنزلي، اعتبرت لجان الصلح الاستراتيجية الأنجع للتدخل في حالات العنف المنزلي. وقد ذكر المستطلعون أن هذه اللجان تحظى باحترام المجتمع وأن قراراتها تحظى بالتقدير والقيمة الكبيرة لدى الآخرين.

5.5 الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بقطاع غزة

تبين نتائج البحث بشكل واضح أن تعزيز أمن الأفراد وتحقيق كفاءة أكبر في المساعدات الإنسانية يرتبط بشكل وثيق بإحداث تغييرات كبيرة على المستويين السياسي والاقتصادي. فتؤدي الحياة اليومية لأهل غزة يرتبط تماماً بجذر المشكلة التي عرضناها في بداية البحث وهي – الاحتلال الإسرائيلي. بينت التجارب اليومية التي عاشها المشاركون في هذه الدراسة صعوبة الوصول لتحسين فاعل في الوضع الإنساني بدون معالجة السبب الجذري للمشكلة.

وقد اشتمل تحليل البيانات على الرؤية الشاملة لدى السكان بشأن التحديات الرئيسية. حيث تمكنوا من الربط بين التحديات التي يواجهونها مبينين للعلاقات المتبادلة بينها. وهذا يعكس وعي تام وإقرار بين المستطلعين بأن الحل لأي مشكلة يرتبط بإيجاد حلول لمجموعة من التحديات الأخرى.

واتضح من النتائج أيضاً وجود تمييز قائم على أساس النوع الاجتماعي في تحديد التحديات التي يجب أن تحظى بالأولوية لتحقيق الحماية. فرغم أننا لاحظنا أنه في المناطق "ج" والقدس الشرقية لم يعتبر المستطلعون العنف المنزلي من الأولويات القصوى، إلا أنه في المقابل أكدت النساء في غزة على أن هذا الأمر يشكل الأولوية الرئيسية. وأشارت هذه المجموعة إلى مدى وحدة انتشار المشكلة في غزة.

وقد حددت استراتيجيات التأقلم التي طبقها الأهالي للتعامل مع التحديات من أثر التحديين الرئيسيين على الحماية المعرفين في هذا البحث. مع ذلك، وبرغم من محدودات استراتيجيات التأقلم المتبعة، إلا أنه تبين أن هذه الاستراتيجيات مفيدة بعض الشيء. أولاً، كانت لجان الصلح فعالة ومقبولة لدى المجتمع عندما تتعامل مع العنف المنزلي. ثانياً، برنامج وكالة الغوث "الغذاء من أجل العمل" كان ناجحاً في التعامل مع البطالة. ثالثاً، أسهمت المشاريع الخاصة بالتمكين الاقتصادي للمرأة³⁵ في تخفيف تبعات البطالة حيث وفرت للنساء فرص عمل أسهمت في تخفيف ضيق الحال الاقتصادي في بعض الأسر.

ومع محدودية التدخلات التي تتعامل مع البطالة والعنف المنزلي، فإن كفاءة هذه التدخلات لم تلبى توقعات المجتمع. كانت نتائج التقييم بشأن تلك التدخلات إما إنكار وجود أي تدخلات أو الإقرار بأن أثرها ضئيل للغاية. وضح المجتمع المجل أن مستوى عدم رضاه عن التدخلات يرجع أساسا للطبيعة الإنسانية و/أو الطارئة الأنية لتلك التدخلات وبخاصة ردا على الكوارث البيئية والحروب والفيضانات المتكررة الحدوث في غزة.

هذا وعكست الدراسة عدم رضا المجتمعات المحلية وانتقادها الموجه نحو طريقة التدخلات المتبعة من قبل المؤسسات المختلفة. وقد ركزت الانتقادات على المشاريع الإنسانية بشكل خاص حيث إنها قصيرة الأمد وتنقصها رؤية لأهداف واستراتيجيات تنمية بعيدة المدى. الكثير من المشاكل، وبخاصة العنف المنزلي، عبارة عن تحديات لا يمكنها أن تنشأ فقط بفعل الاحتلال، ولكن الاحتلال الإسرائيلي أسهم في زيادة حجم تلك التحديات التي تؤثر على حماية السكان. وعليه فإن أي تدخل ينبغي أن يجري أولا تحليلا معمقا لجذور تلك التحديات. وعليه فإن تدخلات المساعدة الإنسانية لا تسهم في تخفيف تلك التحديات القائمة في قطاع غزة. لذا من الأهمية بمكان مراجعة وتعديل أساليب العمل القصيرة الأمد الزائلة للتحويل نحو برامج التنمية المستدامة بعيدة الأمد بغرض التعامل بشكل كامل ومهني مع التحديات.

رغم أن بعض التدخلات الدولية والمحلية موجه بشكل مباشر نحو النساء، إلا أنها ناظرا ما طبقت في إطار التغيير الاجتماعي. يجب تصميم المشاريع بحيث لا تقتصر على المساعدة في تلبية الاحتياجات الفعلية للنساء بل لتؤدي إلى تحسين مستوى الحماية، أي المناصرة من أجل وضع حد للعنف المنزلي، ولكن مفهوم تماما أن هذا يتطلب مقاربة موجهة نحو العملية لضمان تحقيق أثر ملموس.

أخيرا، وجدنا بعض الإحصائيات الموثوقة الدقيقة حول هذين التحديين أثناء كتابة البحث. وقد تفاقمت المشكلة بفعل غياب الإمكانية أمام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعمل تحت حكومة حماس في غزة.

لتعزيز ودعم الفاعلين الخارجيين لتوجيه التدخلات، يجب تطبيق التوصيات والاقتراحات التالية:

- **تعريف "المجتمع":** يجب توجيه برامج التنمية إلى فئات السكان المختلفة. التدخلات الخارجية (الدولية والوطنية والمحلية) يجب أن تتفادى التعامل مع "المجتمع" على أنه مجموعة ذات خصائص موحدة. يجب أن تكون أبعاد النوع الاجتماعي والعمر في قلب تصميم البرامج وأن يتم التخطيط لضمان وفاء التدخلات بمختلف احتياجات المجتمع وأن تؤدي إلى نتائج أفضل على مستوى المجتمع ككل. وعليه، يفترض وجود تقييم ومتابعة من قبل المجتمع قبل أن يقوم المانحون بتخطيط المشاريع الإنسانية. ينبغي إنشاء لجنة محلية / وطنية لتوجيه عملية صنع القرار بخصوص احتياجات المجتمع بما في ذلك إذا كان المشروع المقترح قابلا للتنفيذ وكيف ينبغي تنفيذه.
- **التعلم من استراتيجيات واقتراحات التأقلم المحلية:** من المهم عند تحديد بدائل التعرف على الموارد المتاحة وكيف يمكن أن يستفيد السكان. وهذا يمكننا من تكوين فهم أفضل لأكثر الطرق فعالية للتنمية من جهة، ويقوي من تلك التدخلات المقترحة تنفيذها بمساعدة المانحين والمنظمات غير الحكومية والأطراف الأخرى. ويرتبط هذا بالتوصية الأولى حول أهمية إجراء دراسة معمقة لتقدير احتياجات المجتمع ودراسة التقنيات المخصصة بتوجيه الدعم. يجب تطبيق الأسلوب الموجه من القاعدة إلى الأعلى في كافة عمليات التخطيط التي يقوم بها الأطراف الخارجية إشراك كافة أفراد المجتمع وأخذ القرار منهم منذ بداية مرحلة التخطيط وعدم الاكتفاء بذلك في مرحلة التنفيذ حيث إن هذا ضروري لضمان تحقيق ملكية العمل ما يعني رفع احتمالية النجاح في تحقيق الأثر. ولتحقيق ذلك لا بد من تقوية قدرات المؤسسات المحلية على التخطيط والمتابعة وغيرها من مهارات الإدارة المستندة للنتائج فضلا عن تقنيات دمج النوع الاجتماعي وتطبيق الأساليب المستندة لحقوق الإنسان في العمل وكل هذا ينبغي أن يوضع على قائمة أولويات أجدات المانحين.

من المهم العمل على البرنامجين الذين ذكرهما المجتمع للتعامل مع التحدين الرئيسيين، وبخاصة، العمل مع لجان الإصلاح عبر تطوير المعارف؛ والتمكين، وتنمية المهارات في التعامل مع حالات العنف المنزلي من منظور حقوق الإنسان وحقوق المرأة. بالإضافة لذلك من الأهمية بمكان خلق فرص عمل وبخاصة للشباب في قطاع غزة. يمكن تكرار مثال مشروع الشباب المنفذ من قبل وكالة الغوث "عمل من أجل الطعام" وتوسيع نطاقه بعد دراسة معمقة حول آثاره وإمكانياته لتحقيق التنمية. لقد اعتبر المشروع ناجحاً ولذا نوصي بالمضي به قدماً ليفيد قسماً أكبر من المجتمع وألا يقتصر تنفيذه على قطاع غزة بل يمتد للمناطق "ج" وللقدس.

- **التدخلات الإنسانية بعيدة المدى:** إن أي تغيير يتطلب تدخلات طويلة المدى، وخاصة في حالة غزة حيث قوض الاحتلال بشكل منهجي من التنمية الاجتماعية – الاقتصادية لعقود طوال. وهذا يعني وجود حاجة لإعداد برامج على مستويين متوازيين وهما: البرامج الإنسانية والبرامج التنموية. إذا كان البرنامج مصمماً على سبيل المثال باستخدام مقاربتين مختلفتين بحيث يتعامل مع الأزمة الطارئة مثل الحرب على غزة، ويتم استكمالها للعمل على المساعدات التنموية في الوقت ذاته. تهدف النشاطات إلى تعزيز قدرة المجتمع على الاكتفاء الذاتي من خلال توفير بناء القدرات للمؤسسات الحكومية (الخدمة المدنية)، وتمكين المنظمات غير الحكومية والتحالفات المناصرة، وتقوية البرامج الموجودة حالياً للصحة العقلية (النفسية والاجتماعية) للأسر وللأفراد.
- **يجب أن يكون التغيير الاجتماعي في قلب التدخلات الخارجية:** يعزز التغيير في دور المرأة الإيجابي من دورها الإنتاجي ودمجها في القضاء العام وصنع القرار. ورغم أن هذا الأمر يتخطى المساعدات الإنسانية، إلا أنه ينبغي على برامج وخطط التنمية البشرية الاستراتيجية أن تستند إلى إطار التغيير الاجتماعي وأن تضمن تطبيق منظور للنوع الاجتماعي تمتد جذوره إلى إطار التحليل النسوي للتمكين. ويمكن لدراسة طولية مقارنة معمقة حول العنف الذي تعرضت له المرأة في الماضي على الصعيد السياسية – الاقتصادية والاجتماعي في غزة أن تسهم في توضيح أفضل لكيفية العمل على إحداث التغيير الاجتماعي.

5.5.1 توصيات عملية من مختلف المستطلعين في قطاع غزة

فيما يلي التوصيات المحددة التي يمكن استنباطها من نتائج البحث

5.5.1.1 البطالة

- خلق فرص عمل للشباب
- التشبيك مع المؤسسات الدولية بما فيها المساعدة من الجهات المانحة للمساعدة في تسويق المنتجات الحرفية مثل التطريز إلى الخارج.
- إنشاء حاضنات لتسويق المنتجات النسائية ورفع مستوى جودة المنتجات للوفاء بمعايير السوق
- ينبغي على الحكومة أن تشجع وأن تحمي الإنتاج المحلي من خلال فرض شروط وقيود على الاستيراد.
- تطوير منهج مهني يتماشى مع احتياجات السوق في مؤسسات التعليم والتدريب المهني.

5.5.1.2 العنف المنزلي والعنف داخل الأسرة

- زيادة معرفة ومهارات أعضاء لجان الصلح بمواضيع حقوق الإنسان وحقوق المرأة وتزويدهم بأساليب تمكنهم من التعامل مع المشكلات الاجتماعية، وبخاصة العنف ضد المرأة.

- دعم استقلال الجهاز القضائي والعمل على فتح محاكم أسرة متخصصة للتعامل مع حالات العنف والميراث والشئون العائلية.
- إنشاء و/أو تطوير مراكز الإيواء النسائية الحالية بحيث تأخذ احتياجات النساء بالحسبان.
- تحسين الفضاءات العامة ودعم النوادي الاجتماعي في مخيمات اللاجئين ودعم النشاطات الإبداعية/الخلاقة للشباب والأطفال بالتوازي مع برامج توعية للشباب والأطفال حول حقوق المرأة وحقوق الإنسان.
- تنظيم حملات توعية في الجوامع والجامعات والمدارس.
- تطوير وتبني تشريعات تحارب العنف المنزلي والعنف داخل الأسرة.
- تصميم وتنفيذ برامج بما فيها حملات توعية والتدريب على حقوق المرأة وحقوق الإنسان تستهدف الرجال والنساء على حد سواء.

UNSCO. Socio -economic Report- January 2011. Supplement: youth Unemployment and the Gaza Strip. See more at: Employment in
<http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/9A005E3376C6CF7B852578530068F3F4/#sthash.PpaNYx9w.dpuf>

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). Population Survey.2007, P.44 ²

UNSCO. Socio -economic Report- January 2011. Supplement: youth Unemployment and the Gaza Strip. See more at: Employment in
<http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/9A005E3376C6CF7B852578530068F3F4/#sthash.PpaNYx9w.dpuf>

UNSCO. Socio-economic Report- January 2011. Supplement: youth Unemployment and the Gaza Strip. See more at: Employment in
<http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/9A005E3376C6CF7B852578530068F3F4/#sthash.PpaNYx9w.dpuf>

"Locked in: The Humanitarian impact of two years of blockade on the Gaza Strip. OCHA. 2009. ⁵

"Locked in: The Humanitarian impact of two years of blockade on the Gaza Strip. OCHA. 2009. ⁶

Joint Agency, The Gaza Strip: A Humanitarian Implosion. March 2008. ⁷

⁸ خلال السنوات الأخيرة، نفذت إسرائيل ثلاث سياسات كان لها أهمية خاصة في صقل التوازن بين السيطرة والمسئولية: الإغلاق، المناطق المحايدة، واستخدام القوة الجوية. للمزيد من المعلومات اطلع على:

LI, Darry. The Gaza Strip As Laboratory: Notes in the Wake of Disengagement. Institute for Palestine Studies. 2006.

⁹ قتل 1417 فلسطيني من بينهم 313 طفل و 116 امرأة و 988 رجل. وأصيب أكثر من 5380 شخص من بينهم 1872 طفل و 800 امرأة و 2520 رجل. للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على:

United Nations Development Programme (UNDP). One Year After Report. Gaza. Early Recovery Needs Assessment. and Reconstruction
<http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/276B3267FDF0A0948525772D0051B669>.

For more information see in: B'Tselem. Disruptions at Rafah Crossing highlight Israel's duty to travel abroad (2013) enable Gazan's
http://www.btselem.org/gaza_strip/20131015_rafah_closing_and_the_right_to_freedom_of_movement

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). Five Years of Blockade: The Situation in the Gaza Strip. Fact sheet, June 2012. Humanitarian
 المصدر السابق ¹¹

UNRWA. Press conference. Turkey support the food supply in Gaza. November 2013 ¹²

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). Five Years of Blockade: The Situation in the Gaza Strip. Fact sheet. June 2012. Humanitarian ¹³

World Food Programme (WFP). Global Food Security Update. Tracking Food Security Trends in Countries. Issue 12. October 2013. P,6 Vulnerable ¹⁴

The Palestinian Bureau of Statistics. Women and Men in Palestine. Issues and Statistics. 2013.p.103 ¹⁵

Islamic Relief. Blockade on opportunity. Gaza's unemployment trap, and Islamic Relief's efforts ¹⁶
it. February 2013.p.5 to tackle
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS).Labour Force Survey First Quarter January - ¹⁷
March 2014
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS).Labour Force Survey. 2012,P.38 ¹⁸
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). On the Eve of the International Population Day ¹⁹
11/07/2014
in:
<http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=en&ItemID=1165&mid=3172&wvrsion=Staging>

²⁰نفس المصدر السابق

²¹نفس المصدر السابق. 21

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). Five Years of Blockade: The ²²
Situation in the Gaza Strip. Fact sheet. June 2012 Humanitarian

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). Labour Force Survey First Quarter January - ²³
March 2014

²⁴نفس المصدر السابق

²⁵نفس المصدر السابق

²⁶نفس المصدر السابق

²⁷ المحسوبة في غزة على أساس العلاقات الشخصية والانتماءات السياسية مع الحزب الحاكم (حماس). حيث يتم مكافأتهم
بمناصب عليا كما أشار المستطلعون

The Palestinian Bureau of Statistics. Women and Men in Palestine. Trends and Statistics. ²⁸
December 2012.p. 46.

Palestinian Central Bureau of Statistics. Domestic Violence Survey-2005. Summary Report. ²⁹
2006.P.5 February

³⁰نفس المصدر السابق، ص. 47

³¹نفس المصدر السابق

³²نفس المصدر السابق. ص. 48

UNIFEM. Evaluating the status of Palestinian women in light of the Beijing Platform for Action. ³³
UNIFEM, Arab States Regional Office. 2002. Amman:

al-.Abou,Jalal,Rasha. Forced Underage Marriages Continue In Gaza.March,8,2012. See in: ³⁴
monitor.com/pulse/originals/2013/08/underage-marriage-child-palestinians-gaza.

³⁵ هذا وقادت عدة مؤسسات هذه الجهود مثل أصالة

الملحق رقم أ

دليل المقابلات/ الاستبيان

أ.1 جمع البيانات من المستطلعين/ مجموعات التركيز

أ.2 قبل البدء بالمقابلة

محادثة جانبية لتلطيف الجو
ابدأ بحديث جانبي ليس له علاقة مباشرة بالمقابلة لتلطيف الأجواء

مقدمة عام حول الدراسة
1. اشكر الأشخاص على وقتهم. نعرف أنك مشغول ولديك التزامات كثيرة أخرى
2. من أنا شخصياً. أنا من مؤسسة
3. السياق. هذه مبادرة تقوم عليها عدة مؤسسات (دان تشرتش إيد وشركاء فلسطينيون) وتدار في القدس الشرقية والضفة الغربية وغزة حيث تعمل عليها عدة فرق.
4. الهدف. هدف البحث هو فهم كيف يمكن للتجمعات السكنية المختلفة في فلسطين أن تعالج مشاكلها وكيث يمكن للمؤسسات الأخرى (سواء كانت حكومية أو منظمات غير حكومية محلية أو دولية) أن تحسن طريقتها في تقديم المساعدة لتكون مجدياً في مساعدتكم على مواجهة مشاكلكم (تأكدوا من شرح هذه النقطة جيداً لتفادي التجارب السيئة)
5. كيف سنستخدم هذه المقابلة. سوف أكتب استنتاجاتي الرئيسية بحيث تتعلمون من أفكاركم. ولكننا لن نذكر أسماءكم ولن ندخل اسم أي شخص في عرض نتائج الدراسة. لن أخذ من وقتكم أكثر من ساعة ونصف.
6. هل لديكم أسئلة حول ما قلته.

أ.3 البدء بالمقابلة

المقدمة

الهدف الرئيسي من لقائنا هو تكوين فهم مفصل عن طريقتكم في التعامل مع مشاكلكم الأساسية والبحث في الطرق التي يمكن أن تلجأ إليها الهيئات المختلفة لتقديم المساعدة لكم.

التحديات التي تمس بالحماية – المشاكل كما يراها المجتمع

قبل الحديث عن الاستراتيجيات والدعم، أود أن أبدأ بسؤالكم عن أهم الأمور التي ترون أنها تؤثر على شعوركم بالحماية والمشاكل التي تواجهونها في منطقتكم (تعريب مفهوم "تهديد على الحماية" بلغة بسيطة بحيث لا يصعب فهما)

1. نعلم أن المجتمع يواجه العديد من المشاكل، ولكن نود أن نتحدث معكم بالتفصيل عن الطرق التي تتبعونها للتعامل مع تلك المشاكل، كما نرغب منكم أن تختاروا مشكلتين فقط للحديث عنهما اليوم. ما هي المشكلة الرئيسية في مجتمعكم حسب رأيكم؟
2. لقد ذكرت (كرر المشكلة التي تحدث عنها المستطلع) وأتساءل ما إذا كانت هناك أيضا مشكلة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية يمكن أن تضيفها كموضوع ثالث يمكننا أن نناقشه اليوم.
3. هل يمكنكم أن توضحوا لماذا ترون أن هذه هي أهم المشكلات مقارنة مع المشاكل الأخرى؟
4. بخلاف هذه المشاكل في المجتمع، هل توجد مشاكل أخرى كبرى تؤثر عليكم شخصيا أو على عائلتكم حتى وإن لم تكن مشاكل يواجهها المجتمع بشكل عام؟

استراتيجيات التأقلم التي يستخدمها المجتمع للتعامل مع المشكلات

1. كيف تقومون أنتم أو غيركم في المجتمع بالتعامل مع هذه المشكلات؟
 - المشكلة 1..... ؟
 - المشكلة 2..... ؟
2. هذه الاستراتيجيات التي ذكرتموها (كرر على المستطلع ملخصا عن الاستراتيجية) هي طرقكم الخاصة في التعامل مع المشاكل أم أن هناك أفراد آخرون في المجتمع يستخدمونها أيضا؟
 - استراتيجية 1....
 - استراتيجية 2....
3. (في حال ما كانت المستطلعة امرأة) هل الرجال يلجئون لاستراتيجيات مختلفة عن تلك التي تلجأ إليها النساء؟
4. (في حال كان المستطلع رجلا) هل تلجأ النساء لاستراتيجيات مختلفة عن تلك التي يلجأ إليها الرجال؟
5. هذه الاستراتيجيات (كرر الاستراتيجية التي ذكرها المستطلع) تحل المشكلات بشكل نهائي أم جزئي أم أنها لا تحلها على الإطلاق؟
 - استراتيجية 1
 - استراتيجية 2
6. قم بالتوضيح لكل استراتيجية على حدا فقط إذا ما كانت ناجحة أم لا، وما هي محدداتها.
 - استراتيجية 1
 - استراتيجية 2

الدعم الخارجي

1. هل تعرف ما هي نشاطات المساعدات الخارجية في مجتمعك وهل تعاملت معها؟ (منظمات أهلية محلية، مؤسسات حكومية، منظمات دولية)، أي من هذه الهيئات ومن قبل من؟
2. ما هو رأيك بنشاطاتها وبالعاملين فيها (أعد النشاطات/ العاملين المذكورين في السؤال السابق)؟ هل هي مناسبة/ غير مناسبة لمساعدتكم ولماذا؟
3. هل هناك نشاطات خارجية لتأمين الحماية ترى أن لها أثر سلبي؟ ولماذا؟
4. هل لديك فكرة عن الطريقة التي يمكن أن تستخدمها لأطراف الخارجية لتقديم مساعدة أفضل في المستقبل للتعامل مع المشكلات الثلاثة التي ذكرتها؟ وإن كان الأمر كذلك، من الذي تعتقد أنه الأفضل لتقديم المساعدة وبين كيف يجب أن يقوموا بذلك؟
5. هل لديك فكرة عن كيف يمكن لهيئات التدخل الخارجية أن تساعدك بشكل أفضل في المستقبل بشكل عام وللتعامل مع أي مشكلة كبرى أخرى؟ وإذا كان الأمر كذلك، من القادر على تقديم المساعدة بشكل أفضل برأيك وبين كيف يمكنهم أن يقوموا بذلك؟

أي ملاحظات أو تعليقات أخرى من شأنها أن تساعدنا في تكوين فهم أفضل للمشكلات التي بينتها والاستراتيجيات التي تحدثت عنها والتي يمكن أن توفر المعلومات اللازمة لوضع الخطط والنشاطات في المجتمعات وعلى مستوى السلطات المحلية والمنظمات الأهلية والمنظمات غير الحكومية الدولية، والجهات المانحة والأمم المتحدة وغيرها. كما يمكن أن تدخل هنا أي من أفكارك واقتراحاتك وتعليقاتك الخاصة.

الملحق ب

المنطق وراء دليل الاستبيان للباحثين الميدانيين

دليل الاستبيان للباحثين الميدانيين

التفسير الصريح للسبب المنطقي وراء كل سؤال يهدف إلى شيئين: أولاً، التأكد من أن كافة الباحثين المحليين يستوعبون تماماً الهدف العام من البحث بحيث يستطيعون تعبئته بفعالية. ثانياً، عرض سرد مفهوم ودقيق عن العملية لقارئ الدراسة.

قبل البدء بالمقابلة: تأكد/ي من أن تبدأ/ي الحديث بمواضيع جانبية ليست لها علاقة بالمقابلة.

كيف تفعل/ي ذلك؟ نصائح/توجيهات ابدأ/ي بالسؤال عن حالهم وكيف كان يومهم/أسبوعهم، واستمع/ي إليهم بصدق. كما يمكنك الحديث عن مواضيع مختلفة من أجل التمتع بالوقت والمشاركة في أفكار ذات اهتمام مشترك. وإذا لم تتوفر لديك أية أفكار للحديث عنها فبإمكانك ذكر أنك معجب/ة بالبيت، أو السؤال من أين اشتريت الإضاءة الجميلة، أو الحديث عن الحديقة ومن يعتني بها، عن الطقس، آخر الأخبار، أو عن أولادهم.... الخ.

لا تفعل/ي: تجنب كثرة الأسئلة لكيلا تبدو متصنعة.

الأهداف:

أ) إظهار الاحترام

ب) إشعر/ي المشارك/ة بالبحث بالراحة وأعطه/ها الفرصة لمشاهدتك وشعوره/ها بالراحة معك وان يصبح عنده/ها الرغبة الحقيقية بالإجابة على أسئلتك بجدية.

ج) التأكد من أن لا تبدأ بتجاهل شيء حدث مؤخرًا كان له تأثير على المشارك بالبحث.

المنطق من الاسئلة:

1. ألبدا فوراً بالمقابلة مع الشخص، سيعطي إشارة أنك لا تهتم/ي بالشخص نفسه وإنما بالمقابلة نفسها. حتى لو إننا جئنا لأسباب مهنية (المقابلة) فإننا مازلنا نتعامل مع الأشخاص. إظهار الاهتمام بهم كأشخاص - وليس فقط مواضيع في المقابلة- وليس فقط مسألة الاحترام ولكن ذلك يشعر/تشعر به المشارك/ة بالبحث مما يجعله يحدد/تحدد إذا كان عنده/ها الإرادة الحقيقية لشرح القصة بالتفصيل أو إعطاء إجابات سطحية فقط (أو عدم الإجابة على الإطلاق).... وهذا سيخلق شعور مريح له/لها ولك أيضاً.
2. سنطرح أسئلة ذات مفاهيم عميقة صعبة الإجابة (ما هي مشاكلك الرئيسية؟) والتي تحتاج إلى تفكير. عند مقابلة شخص يجب إعطاءه/ها وقت للخروج من جو الأمور التي كان يقوم بها بذلك اليوم، والتركيز تدريجياً على المواضيع التي نرغب النقاش فيها معهم.
3. في بعض الحالات يطرأ حدث هام لحظة وصولنا إلى الحي للشخص(أو الحي نفسه). هو/هي كانوا قلقين لحدث جاد حصل معهم، أو على العكس، هو/هي كانوا سعداء لإخبار مفرحة. إذا كنت لا تعطي له / لها الفرصة للتحدث عن ذلك قبل المقابلة، فقد تبدو عديم الحساسية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للضيف إن

تتشبت أفكاره/ها في هذا الحدث الأخير، ومن الممكن وبسهولة أن تسيء فهم سبب عدم انتباه الضيف وبذلك تكون الفرصة ضئيلة في التعامل مع الحدث إذا لم تفهم ما حدث.

مقدمة عامة عن الدراسة:

1. شكرا لوقتكم. نعرف انك مشغول/ة وعندك ارتباطات أخرى
2. (من أنا شخصياً) أنا _____ من مؤسسة _____.
3. (السياق) هذه مبادرة من منظمات مختلفة (DCA وشركائها الفلسطينيين) والتي يتم عملها في القدس الشرقية، الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل فرق متعددة.
4. (الهدف) الهدف من هذا البحث هو فهم كيفية تعامل المجتمعات المختلفة في فلسطين مع مشكلاتهم، وكيف تستطيع المؤسسات الأخرى (الحكومية، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية) تحسين الطرق التي يمكن من خلالها أن تدعمكم بشكل مفيد أكثر في مواجهة هذه المشاكل. (تأكد/ي أن تشرح/ي جيداً لتجنب توقعات خاطئة).
5. (ما يحدث في هذه المقابلة) سوف اكتب الاستنتاجات الرئيسية حتى تتمكن من الاستفادة من أفكارك. ومع ذلك، سنلقي الأسماء مجهولة في نتائج البحث. يجب أن لا يستغرق أكثر من ساعة ونصف من وقتك.
6. هل لديك أسئلة لي؟

بداية الحوار:

مقدمه: الهدف الرئيسي من لقائنا هو فهم تفاصيل كيفية تعاملك مع المشاكل الرئيسية ولمعرفة كيف يمكن للآخرين مساعدتك في هذه المشاكل بشكل أفضل.

قبل البدء بالحديث عن الاستراتيجيات والدعم، أود البدء بالسؤال عن المشاكل الرئيسية التي تواجه مجتمعكم (نبدأ بالسؤال 1.1)

هذه المقدمة القصيرة مهمة لإطلاع المشارك/ة بالبحث أنك لا تركز/ين على المشاكل، ولكن على الاستراتيجيات والدعم، بالطبع نحن بحاجة للتحدث عن مشاكلهم الرئيسية، ولكن لأننا نريد أن نركز على استراتيجياتهم وعلى الدعم، وليس لأننا نريد قائمة من المشاكل!

1. المشاكل من منظور المجتمع:

الأهداف: هذه القسم يحتوي على هدفين:

1. للإجابة عن سؤال البحث رقم 1: "ما هي أهم الأخطار والتحديات الرئيسية التي تواجه الأمان والحياة الكريمة كما يراها الناس والمجتمعات المحلية المتأثرين بها؟" حيث أنه من المستحيل الحديث عن كل المشاكل التي تواجه المجتمع خلال ساعة ونصف، إضافة إلى الاستراتيجيات والدعم الخارجي لهذه المشاكل، لذلك من الضروري تحديد مشكلتين أو ثلاث والتي يعتبرها المجتمع أكثر إلحاحاً.

2. لوضع أساس لبقية المقابلة: عند نهاية هذا القسم يجب أن تكون قد حددت وتذكرت 3 أو 4 مشاكل، بحيث يتم في القسم 2 (استراتيجيات) و 3 (الدعم الخارجي)، يتم الإشارة في الأسئلة مباشرة إلى هذه المشاكل المحددة. من المهم جدا أنك حفظت أو دونت لاحظت المشاكل التي ذكرت، حيث سيتم بناء ما تبقى من المقابلة على كل من هذه المشاكل كما لو أنها محادثة طبيعية حول هذه المشاكل المحددة، وكيفية التعامل معها وكيفية حصولهم على دعم أفضل.

الأساس المنطقي وراء الأسئلة.

السؤال: "ما هي المشكلة الرئيسية في حياتك" هو سؤال صعب تصوره والإجابة عليه من قبل أي شخص، خاصة في سياق يتسم بالعديد من المشاكل على عدة مستويات مختلفة. الهدف ليس للحصول على قائمة من المشاكل، ولكن التقاط 3 أو 4 مشاكل والتي تعتبر مقلقة بشكل خاص للمجتمع (أو الأفراد) ومن ثم التمكن من مناقشة الاستراتيجيات والدعم الخارجي لهذه المشاكل بتفصيل معمق ونوعي.

ديناميكية المقابلة:

لأنه سؤال صعب الإجابة عليه فان تسلسل الأسئلة الأربعة الأولى يعطي المشارك للبحث عدة فرص للإجابة وإضافة تفاصيل تدريجيا لما هو بالحقيقية نفس السؤال. النهج المقصود إتباعه كالتالي:

1. أ. يقوم الباحث/ة المحلي/ة بطرح السؤال بإفتتاح وبحرية تامة.

1. ب. بعد المفاجئة الأولية يعطي الباحث/ة المحلي/ة فرصة ثانية للتفكير ويدعو المشارك/ة بالبحث لاعتبار مشاكل أخرى والتي لم يفكر/تفكر بها عندما تم مفاجئته/ها.

1. ج. عند الإجابة ب لماذا يتم مساعدة المشارك/ه بالبحث في عملية التفكير في المشاكل المذكورة ويضيف/تضيف تفسيرات نوعية عن سبب كون هذه ال3 أو 4 مشاكل المختارة هي هامة في نظره/ها.

1. د. هذا السؤال يراد به التأكد انه لا يتم تجاهل مشاكل تؤثر على أقلية مهمشة او جزء من المجتمع (مثل: العنف الأسري) فقط لأنها لا تعتبر "مشاكل مجتمعية" بل "مشاكل شخصية".

ملاحظة: حيث أن الأسئلة 1.أ و 1.د يجب أن تسال دائما. الأسئلة 1.ب و 1.ج قد تكون غير ضرورية في الحالات التي يكون بها المشارك/ة بالبحث قد تمكن من الإجابة على السؤال 1.أ بثقة تامة وأسلوب مدروس (أخذا بعين الاعتبار كل أنواع المشاكل والتفسير بشكل إستباقي عن سبب قيامه/ها بهذه الخيارات).

1.أ. نحن نعلم أن مجتمعكم يواجه العديد من المشاكل المختلفة، ولكن بما أننا نريد الحديث بالتفصيل عن كيفية التصدي لها، الخ، نرغب منكم إختيار مشكلتين فقط للتحدث عنها اليوم. ما هي أهم المشاكل الرئيسية التي تواجه مجتمعك؟

تذكر/ي

1. لا نحتاج بأن يقوم المشارك/ة بالبحث بتصنيف مشاكلهم! هو/هي لديهم العديد من المشاكل، ونحن لسنا بحاجة إلى المشكلة رقم 1، ولكننا نريد التأكد أننا نتحدث عن الأهم. طريقة جيدة للسؤال ممكن أن تكون "نحن نعلم أن لديك العديد من المشاكل، ولكن بما أننا نريد الحديث بالتفصيل عن الاستراتيجيات التي تستخدمها والدعم الذي تتلقاه، هل بإمكانك إختيار مشكلتين محددين تكتسب أهمية خاصة للكلام عنها اليوم؟

2. احترم/ي أية مشكلة تقدم، ولكن إذا تم ذكر مشاكل لا يمكن التعامل معها لأنها مشاكل عامه جدا. تذكر/ي أننا نريد الحديث لاحقا عن الاستراتيجيات والدعم، وبالتالي فإن مستوى التحديد هو المستوى الذي يسمح لك للتحدث لاحقا بالتفصيل عن الاستراتيجيات والدعم. فمثلا إذا قالوا "التعليم" أو "الاحتلال الإسرائيلي"، فمن المستحيل الحديث لاحقا عن الاستراتيجيات والدعم لأنها مواضيع عامه جدا. لذا يتوجب عليك سؤال المشارك/ة بالبحث أن يكون/تكون أكثر تحديداً. إذا كان الحديث عن "الاحتلال الإسرائيلي" المقصود به "إضاعة الوقت عند نقاط التفتيش" فهذا وصف محدد بما يكفي للحديث لاحقا عن الاستراتيجيات والدعم. في حالة "التعليم"، فهذا موضوع عام جدا، ولكن إذا تحدد "نقص في المدارس" أو "الأقساط المكلفة جدا" فهذا محدد بما يكفي للتحدث لاحقا عن التأقلم ضمن الاستراتيجيات والدعم.

3. أعطي الوقت للتفكير، هذا سؤال صعب. بإمكانك القول: "يرجى أن تأخذ وقتك".

4. حاول الحصول على تفاصيل كافية، ولكن لا تتوقف وقتا طويلا في هذا السؤال، تذكر/ي أننا نحتاج للحصول على التفاصيل كثيرة في الاستراتيجيات والدعم. وبعدها سيكون عندك فرصة للحصول على تفاصيل أكثر عن تلك المشاكل أيضا إذا كانت ما تزال غير واضحة بالنسبة لك.

5. التقدير الجيد للوقت يعني أن لا تأخذ أكثر من 20 دقيقة لطرح السؤال من 1.أ إلى 1.د. يجب قضاء معظم وقت المقابلة في الأقسام 2 و 3، للحصول على تفاصيل حول الاستراتيجيات والدعم.

1.ب. ذكرت... (كرر المشاكل المذكورة). وأتساءل إذا ما كان هناك أيضا مشكلة اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية والتي يمكن إضافتها كموضوع ثالث لمناقشته اليوم.

إسأل/ي هذا السؤال للتأكد من أن المشارك/ة بالبحث إعتبرت أيضا مشاكل أخرى، وليس فقط لأنك سألتها بطريقة مفاجئة فأجاب/ت بأول شيء تبادر إلى ذهنه/ها، ولكن إذا كان/ت مقتنعة بإجابته/ها من قبل على السؤال 1.أ، لا تصر/ي على الحصول على مشكلة ثالثة.

1.ج. اشرح/ي لماذا هذه المشاكل أكثر أهمية من غيرها؟

بهذا السؤال، نريد فقط أن نضيف بعض المعلومات النوعية عن سبب اختيار هذه المشاكل وليس غيرها. يكفي الحصول على بعض التفاصيل، لا تبقى فترة طويلة بهذا السؤال.

1.د. بالإضافة إلى هذه المشاكل في المجتمع، هل هناك مشاكل هامة أخرى تؤثر عليك شخصياً أو على عائلتك حتى لو لم تكن مشاكل في المجتمع.

بهذا السؤال نريد فقط التأكد أنه لا يتم تجاهل المشاكل التي تؤثر عادة على النساء فقط، أو أعلى أقلية في المجتمع، لأنها لا تعتبر "مشاكل المجتمع".

2. استراتيجيات المجتمع للتعامل مع المشاكل:

الأهداف: لهذا القسم هدف واحد: الإجابة عن سؤال البحث رقم (2): "ماذا يعمل الناس والمجتمعات المحلية المتضررة لتجنب أو تخفيف هذه التهديدات والتحديات؟" بالتفصيل النوعي قدر الإمكان.

الأساس المنطقي وراء الأسئلة:

الفرق بين استيعاب إستراتيجية التعامل بشكل عام أو استيعابها بالتفصيل مهم جداً لتحديد الفرق بين منح فتح فرصة لتقديم دعم حقيقي لهذه الاستراتيجيات أو فقدان تلك الفرصة. نحن لا نريد فقط اسم إستراتيجية، بل تحديد مسارها، ومحدداتها، وعوامل نجاحها وتفاصيل مضامينها التي تحتوي على العناصر التي تسمح لووكالة خارجية فهم كيف يمكنها أن تكون مكملة و أن تقدم الدعم الذي يكون المجتمع فعلاً بحاجة له.

ديناميكية المقابلة:

هناك نوعان من العناصر الديناميكية علينا معرفتها. أولاً، لن يتم طرح الأسئلة بطريقة مجردة بعد الآن، ولكن بالإشارة إلى المشاكل المحددة التي ذكرها المشاركون بالبحث في القسم السابق. ستكون محادثة بين المشارك/ة بالبحث والباحث/ة عن المشاكل الاثنتين أو الثلاث والتي اختارها الباحث والإستراتيجيات المستخدمة للتعامل مع كل منها. ثانياً، وكما انه من الصعب على الباحث/ة والمشارك/ة أن يتذكروا كل من العوامل النوعية للإستراتيجية، فإن الاستبيان يهدف إلى مساعدتهما، في الحصول تدريجياً على مزيد من العناصر النوعية حيث تنتقل المقابلة من 2.أ إلى 2.ب، إلى 2.ج، الخ..

2.أ. كيف تتعامل/ي، وكيف يتعامل الآخرون مع هذه المشاكل في مجتمعك؟

مشكلة رقم 1.....؟

ومشكلة رقم 2؟

- يجب أن يسأل/تسأل عن استراتيجيات التعامل لكل مشكلة. أولاً: أعطهم/أعطيهم المجال للشرح بالتفصيل قدر الإمكان وبحرية، وعندما يجدون أن اهتمامك قد انتهى، عندها حاول معرفة ما إذا كان يمكنك الحصول على المزيد من التفاصيل من خلال أسئلة تحقق (على سبيل المثال: هل تستطيع/ي إعطاء مثال على ذلك؟ ماذا تعني بالتحديد س؟" هل بالإمكان توضيح لماذا أنت تعمل/تعملين ص وليس ع ؟ وماذا حدث بعد ذلك؟ وما هي الفائدة لعمل ذلك؟ كيف يمكنك أن تفعل/ي ذلك إذن؟). افعل الشيء نفسه مع كل إستراتيجية.

- تأكدي من أنك تفهم/ي على الأقل لماذا، كيف و ماذا عن كل إستراتيجية. في الكثير من الأحيان مهم أيضاً أن تفهم/ي متى، أو عدد المرات، أو كم، يجب أن تقرري/ي ما هي الجوانب الأخرى الهامة لتحديد الأولويات، ولكن دائماً أسأل/ي لماذا، وكيف، ولأي غرض.

2.ب هل للاستراتيجيات التي ذكرتها (يتم تلخيص الاستراتيجيات على المشارك بالبحث) هي طريقتك في التعامل مع المشاكل، أم أن الكثير من الناس في مجتمعك تستخدمها؟

إستراتيجية 1.... ، إستراتيجية 2.... ، إستراتيجية 3....

الكمية: هذا السؤال لفهم إذا ما كانت الاستراتيجيات التي تم شرحها هي استراتيجيات (فردية)، أم تم استخدامها بشكل عام من قبل عدة أشخاص. لسنا بحاجة معرفة كم، ولكن من المهم تحديد ما إذا كان يتم استخدامها من قبل عدد قليل من الناس أم أنها أكثر عمومية. السبب باهتمامنا بهذا التمييز هو لأنه لاحقاً في التقرير عملية التأييد تعطي اختلافاً، مثلاً تقديم الإستراتيجية ك (إستراتيجية عامة) مستخدمة من قبل العديد من الفلسطينيين أو من قبل مجموعة فرعية، أو تقديمها على أنها فكرة عظيمة فردية لدى شخص، ولكن بشكل عام هذا لا يتم ابعاد السياسة العامة لتقديم الدعم المجدي تختلف في كلا الحالتين.

2.ج. هل يستخدم الرجال (إذا كان المشارك/ة بالبحث امرأة) استراتيجيات مختلفة عن التي تستخدمها النساء؟

2.ج. هل تستخدم النساء (إذا كان المشارك بالبحث رجل) استراتيجيات مختلفة عن التي يستخدمها الرجال؟

هذا السؤال (يسأل مرة أخرى عن إستراتيجيتين أو ثلاثة إستراتيجيات تم ذكرها) لمعرفة وفهم إذا الرجال أو النساء لديهم استراتيجيات مختلفة لنفس المشكلة، أم على العكس، الجميع يستخدم إستراتيجية مشابهة لنفس المشكلة بغض النظر عن كون الشخص رجل أو امرأة. هذا واحد من الأسئلة التي نتيج لنا فهم الفروق بين طريقة كل من الجنسين في التعامل مع مشاكل/ وقضايا الحماية.

2.د. هل هذه الاستراتيجيات (كرر ملخص الاستراتيجيات المذكورة) حلت المشكلة كلياً ، جزئياً أم أنها لم تساعد في حلها نهائياً؟

إستراتيجية رقم 1....، إستراتيجية 2.....

في كثير من الأحيان تكون الاستراتيجيات "ناجحة جزئياً" ونحن بحاجة إلى فهم ما هي جوانب المشكلة التي يمكنها حلها وما هي الجوانب التي لا يمكنها حلها.

2. هـ. إشرح/ ي لكل من الإستراتيجيات لماذا كانت ناجحة أم لا، وما كانت حدودها.

إستراتيجية 1....، إستراتيجية 2.....

اسأل/ي عن كل إستراتيجية لماذا كانت أكثر أو أقل نجاحاً. لاحظ/ي أن المثير للاهتمام بقدر متساوي أن نفهم لماذا كانت إستراتيجية ناجحة ولماذا لم تكون ناجحة. نريد تفاصيل العناصر المسببة في جعل شيئاً ما مفيداً أو غير مفيد.

- في الاستراتيجيات الناجحة، استفسر/ي ماذا كانت حدودها إذا لم تتمكن من حل المشكلة كلياً.

3. دعم خارجي:

الاهداف: هذا القسم له هدفان ذات الصلة بسؤال البحث رقم 3: أولاً، "فهم ما رأي المجتمعات في النشاطات التي قامت بها جهات خارجية لحمايتهم ومساعدتهم"، وثانياً، والأكثر أهمية، "كيف ترى المجتمعات أن بإمكان الجهات الفاعلة أن تدعمهم على نحو أفضل".

الأساس المنطقي وراء الأسئلة:

تسلسل الأسئلة الأربعة في هذا القسم واضح ومباشر. نريد أن نفهم إذا كان شخص ما دعمهم، ما رأيهم في هذا الدعم ولماذا، وكيف يمكن عمل هذا الدعم بشكل أفضل. في النهاية نريد رأي المجتمع في كيفية تصميم برنامج الدعم لو كان باستطاعتهم ذلك.

ديناميكية المقابلة:

تسلسل الأمور يجب أن يكون طبيعياً بدون الانتباه لأي جوانب خاصة. كما هو الحال دائماً، تأكد/ي من أنه عند إبدائهم الرأي عن دعم معين، يمكنك الربط بينها وبين المشاكل الرئيسية التي تم ذكرها أو الاستراتيجيات الرئيسية التي ذكرت. لا تأخذ/ي هذه المعلومات بشكل مجرد، ولكن بشكل مترابط.

3.أ. هل يوجد عندك/ي خبرة بمجتمعك في موضوع عمل المساعدة الخارجية (منظمات غير حكومية محلية، مؤسسات حكومية، ومؤسسات دولية)؟ من هم ومن قبل من؟

في هذا السؤال نريد فقط تحديد ما إذا كانت هناك جهات خارجية تعمل في المجتمع. "خارجي" ممكن أن تكون منظمات غير حكومية محلية، منظمات غير حكومية دولية، السلطة الفلسطينية، الأمم المتحدة، الخ.... أي شخص ليس جزء من المجتمع فهو "خارجي". لا تقلق/ي بشأن الحصول على أسماء جميع الجهات الفاعلة إذا كانت عديدة، ولكن احصل/ي على الرئيسية منها لتتمكن/ي فيما بعد من الفهم عندما ينتقد أحد بعض الدعم أو يكونوا راضون من آخرين، لتتمكن/ي من التمييز مع أي منهم كانوا مسرورين ومن أي منهم غير مسرورين.

3.ب. ما رأيك/ي في هذه النشاطات والفاعلين (كرر الانشطة المذكورة في السؤال السابق)؟ هل هي مناسبة أو غير مناسبة لمساعدتك؟ ولماذا؟

سؤال مفتوح لفهم رأي المجتمع عن الدعم الخارجي. أسئلة للتحقق ضرورية للحصول على تفاصيل عن لماذا في أي رأي يعبرون عنه. هل يمكنك أن تعطي مثلا على ذلك؟ ماذا تعني بالضبط عن س؟ هل يمكنك شرح لماذا تقول/ين ص؟ من المثير للاهتمام بشكل خاص أن نفهم بتفصيل أعمق تصرف الفاعلين الدوليين وأيضا إذا كان هناك أي اختلافات هامة بين الفاعلين الدوليين والمحليين أو أن جميعهم يعملون نفس الأخطاء (أو النجاحات)،... الخ.

سؤال للتحقق: هل ترغب/ين بالاستمرار في العمل معهم؟ لماذا؟

3.ج. هل هناك أي أعمال حماية خارجية التي تعتبر/ين أن لها تأثير سلبي؟ لماذا؟

نسأل بشكل مباشر إذا كان هناك أي نشاط ليس فقط أنه لم يساعد، ولكن في الحقيقة كان له بعض التأثير السلبي على المجتمع. مرة أخرى، لماذا والتفصيل مفيد جدا.

3.د. هل لديك/ي أية أفكار عن كيف يمكن للأطراف الخارجية أن تساعدك بطريقة أفضل في المستقبل في المشكلتين المذكورة سابقا؟ في هذه الحالة، من تعتقد/ين بإمكانه/ها المساعدة بشكل أفضل. وشرح/ي كيف يمكنهم عمل ذلك؟

هذا هو أهم سؤال في هذا القسم. بعض الناس لا يعرفون ما يمكن للجهات الخارجية عمله، وفي هذه الحالة لا حاجة للضغط عليهم، ولكن آخرين قد يكون لهم فكرة جيدة عن الذي يجب عمله. إذا، من المهم أن تسأل/ي من هو الذي برأيهم يجب أن يقدم/ تقدم الدعم (إذا أجابوا بأن أي جهة ممكن أن تكون مقبولة) والأهم كيف بالتحديد. إذا رأيت/ي أن الجواب أصبح غير واقعي، يمكنك مساعدة المشارك/ة بالبحث عن طريق إضافة السؤال "علما بأن الجهات الخارجية لا يمكنها عمل كل شيء كما أن مصادرها محدودة، ماذا برأيك يجب أن تكون أولوياتهم وكيف؟"

سؤال للتحقق: هل لديك أية فكرة التي ممكن أن تساعدك في الاستراتيجيات التي هي لديك؟

3.ه. هل لديك أية أفكار عن كيف يمكن للجهات الخارجية المساعدة بشكل أفضل في المستقبل بشكل عام في أية مشكلة مهمة أخرى؟ إذا كان ذلك، من تعتقد/ين بإمكانه/ها تقديم مساعدة أفضل وشرح/ي كيف يمكنهم عمل ذلك؟

هذا هو نفس السؤال كما في قسم 3.د. ولكن مع إعطائهم الفرصة للحديث عن كيف يمكن للدعم الخارجي أن يكون أفضل في مواجهة أية مشكلة هامة أخرى، وليس فقط المشكلتين أو الثلاث التي تم التركيز عليها خلال المقابلة.

ملاحظات الباحث/ة والتي يمكن أن تكون مفيدة لتعميق فهمنا للمشاكل المطروحة والاستراتيجيات التي تم شرحها والمساعدة في تحسين الخطط والمساعدات للمجتمعات، السلطات المحلية، المنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية، الممولين والأمم المتحدة...الخ.

من الممكن بعد إجراء المقابلة أن تكون قد فهمت عدة جوانب متعلقة بمشاكل الحماية بشكل أفضل وأن لديك بعض الأفكار عن كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يكون أكثر فائدة. رأيك هام بالنسبة لنا وسنأخذه بعين الاعتبار جدياً. نريد فقط أن نفصله عن الاستبيان، ولهذا السبب أضفنا مربع منفصل والذي يمكنك به التعبير عن رأيك بحرية وبالمقدار الذي ترغب/ترغبين به.



الملحق رقم ج

نموذج محضر المقابلات الفردية

رقم المقابلة: _____

1. المعلومات الأساسية للمشاركة/ة

تاريخ المقابلة:
مكان عقد المقابلة:
المنطقة الجغرافية (الاسم والمحافظة):
الفترة الزمنية:
اسم ميسر/ة اللقاء:
اسم الموثق/ة:

مقابلة فردية :
اسم المشارك او المشاركة:
الجنس:
العمر (تقريبي):
المهنة:
رقم الهاتف (إذا أمكن):

اي معلومات اخرى:

--

المشاكل كما يراها المجتمع:

أ. ندرک ان مجتمعمک یواجه العید من المشاکل / الصعوبات المختلفة ولكن بما أننا نريد الحديث بالتفصیل عن هذه المشاکل / الصعوبات ، نود من حضرتك/حضرتك اختيار مشكلتين فقط للحديث عنها اليوم.حسب رأيك ما هي اهم المشاکل التي توجهك مجتمعمک (منطقتكم)؟

1.ب سبق وأن ذكرت (يعاد ملخص للمشاکل الثلاث التي ذكرها المشارک أعلاه)، أتسأل إذا كان هناك أيضا مشكلة اجتماعیه، اقتصادية أو سياسية التي ممکن إضافتها كموضوع ثالث للحديث عنها اليوم

1.ج هل بالإمكان أن توضح / توضحی لنا لماذا هذه المشاکل / الصعوبات أكثر أهمية من غيرها؟

1.د إضافة إلى المشاکل/الصعوبات التي ذكرتها في المجتمع، هل هناك مشاکل هامة أخرى تؤثر عليك شخصياً أو على عائلتك حتى لو لم تكن تعتبر مشكلة في المجتمع.

2. استراتيجيات المجتمع للتعامل مع المشاكل/ الصعوبات:

2.أ كيف تتعامل/ي او شخص اخر في مجتمعك يتعامل مع هذه المشاكل؟

2.ب هل طرق التعامل التي ذكرتها (يتم تلخيص طرق التعامل على المشارك/ة بالبحث) هي طريقته في التعامل مع المشاكل/ الصعوبات، أم أن الكثير من الناس في مجتمعك تستخدمها؟

2.ج هل يستخدم الرجال (إذا كان المشاركة بالبحث امرأة) طرق مختلفة للتعامل مع الاشكالية عن التي تستخدمها النساء؟

2.ج هل تستخدم النساء (إذا كان المشارك بالبحث رجل) طرق مختلفة للتعامل مع الاشكالية عن التي يستخدمها الرجال؟

2.د هل كانت الطرق المستخدمة (تكرار ملخص طرق التعامل المذكورة) حل للمشكلة كلياً ، جزئياً ام لم تساعد في حلها نهائياً

2.و وضح/ي لنا لماذا كانت طرق التعامل لحل الاشكالية ناجحة او غير ناجحة ، وباعتقادك ما هي القيود/ المعوقات التي واجهتك في التعامل ؟

3.الدعم الخارجي

3.أ هل يوجد عندك/ي خبرة بمجتمعك في موضوع المساعدة الخارجية (منظمات غير حكومية محلية، مؤسسات حكومية ومؤسسات دولية)؟ ما هي هذه المساعدات ومن قبل من؟

3.ب ما رأيك في هذه المساعدات (كرر/ي المساعدات المذكورة في السؤال السابق) والتي قامت بها الجهات المختلفة لحمايةك ومساعدتك ؟ هل هي مناسبة أو غير مناسبة لمساعدتك؟ لماذا؟ (سؤال توضيحي: هل تعيد/ ين العمل معهم؟ لماذا؟)

3.ج هل تعتقد/ي أن هناك أي تأثير سلبي نتج عن سياسة تدخل من قبل الجهات الخارجية بهدف توفير الحماية ؟ لماذا؟

3.د هل لديك أية أفكار أو اقتراحات عن كيف يمكن لإطراف خارجية أن تساعدك بطريقة أفضل في المستقبل لحل الاشكاليات الثلاث التي ذكرتها، إذا كان نعم من برأيك يمكنه مساعدتك أفضل، وشرح/ي كيف يمكنهم عمل ذلك

3.و . هل لديك أية أفكار أو اقتراحات عن كيف يمكن لإطراف خارجية أن تساعدك بطريقة أفضل في المستقبل بشكل عام؟ إذا كان نعم من برأيك يمكنه مساعدتك أفضل، وشرح/ي كيف يمكنهم عمل ذلك؟

كل الملاحظات والتعليقات الأخرى والتي يمكن أن تكون مفيدة لفهم أعمق للمشاكل وطرق التعامل مع الاشكاليات تم طرحها، والتي يمكن المساعدة في توضيح الخطط والنشاطات التي يقوم بها المجتمع، السلطات المحلية، المنظمات غير الحكومية المحلية، المنظمات غير الحكومية الدولية، الممولين، الأمم المتحدة، الخ.



الملحق رقم د

نموذج محضر مجموعات النقاش

رقم المقابلة: _____

2. المعلومات الأساسية للمشاركة/ة

تاريخ المقابلة:
مكان عقد المقابلة:
المنطقة الجغرافية (الاسم والمحافظة):
الفترة الزمنية:
اسم ميسرة/ اللقاء:
اسم الموثق/ة:

مجموعة نقاش:
عدد المشاركين/ات :
الصفات الخاصة للمجموعة :
مدينة او ريف:
الطبقة الاجتماعية : مزارعين/ات أو عمال/ وسطى/ غنية

معلومات اساسية عن المشاركين /ات
الاسم :
الجنس :
العمر (تقريبي):
المهنة:
رقم هاتف احد المشاركين او المشاركات (اذا امكن) :
الاسم :

<p>الجنس :</p> <p>العمر (تقريبي):</p> <p>المهنة:</p> <p>رقم هاتف احد المشاركين او المشاركات (اذا امكن) :</p>
<p>الاسم :</p> <p>الجنس :</p> <p>العمر (تقريبي):</p> <p>المهنة:</p> <p>رقم هاتف احد المشاركين او المشاركات (اذا امكن) :</p>
<p>الاسم :</p> <p>الجنس :</p> <p>العمر (تقريبي):</p> <p>المهنة:</p> <p>رقم هاتف احد المشاركين او المشاركات (اذا امكن) :</p>
<p>الاسم :</p> <p>الجنس :</p> <p>العمر (تقريبي):</p> <p>المهنة:</p> <p>رقم هاتف احد المشاركين او المشاركات (اذا امكن) :</p>
<p>الاسم : نداء</p> <p>الجنس :</p> <p>العمر (تقريبي):</p> <p>المهنة:</p> <p>رقم هاتف احد المشاركين او المشاركات (اذا امكن) :</p>

<p>الاسم :</p> <p>الجنس :</p> <p>العمر (تقريبي):</p> <p>المهنة:</p> <p>رقم هاتف احد المشاركين او المشاركات (اذا امكن) :</p>
<p>الاسم :</p> <p>الجنس :</p> <p>العمر (تقريبي):</p> <p>المهنة:</p> <p>رقم هاتف احد المشاركين او المشاركات (اذا امكن) :</p>
<p>الاسم :</p> <p>الجنس :</p> <p>العمر (تقريبي):</p> <p>المهنة:</p> <p>رقم هاتف احد المشاركين او المشاركات (اذا امكن) :</p>
<p>الاسم :</p> <p>الجنس :</p> <p>العمر (تقريبي):</p> <p>المهنة:</p> <p>رقم هاتف احد المشاركين او المشاركات (اذا امكن) :</p>

اي معلومات اخرى :

--

المشاكل كما يراها المجتمع:

ا. أ ندرك ان مجتمعكم يواجه العديد من المشاكل / الصعوبات المختلفة ولكن بما أننا نريد الحديث بالتفصيل عن هذه المشاكل / الصعوبات ، نود من حضرتك/حضرتك اختيار مشكلتين فقط للحديث عنها اليوم.حسب رأيك ما هي اهم المشاكل التي تواجه مجتمعكم (منطقتكم)؟

1.ب سبق وأن ذكرت (يعاد ملخص للمشاكل الثلاث التي ذكرها/ذكرتها المشارك/ة أعلاه)، أتسأل إذا كان هناك أيضا مشكلة اجتماعيه، اقتصادية أو سياسية التي ممكن إضافتها كموضوع ثالث للحديث عنها اليوم

1.ج هل بالإمكان أن توضح / توضحني لنا لماذا هذه المشاكل / الصعوبات أكثر أهمية من غيرها؟

1.د اضافة إلى المشاكل/الصعوبات التي ذكرتها في المجتمع، هل هناك مشاكل هامة أخرى تؤثر عليك شخصياً أو على عائلتك حتى لو لم تكن تعتبر مشكلة في المجتمع.

2. استراتيجيات المجتمع للتعامل مع المشاكل/ الصعوبات:

2.أ كيف تتعامل/ي او شخص اخر في مجتمعك يتعامل مع هذه المشاكل ؟

2.ب هل طرق التعامل التي ذكرتها (يتم تلخيص طرق التعامل على المشارك/ة بالبحث) هي طريقتك في التعامل مع المشاكل/ الصعوبات، أم أن الكثير من الناس في مجتمعك تستخدمها؟

1.
2.
3.

2.ج هل يستخدم الرجال (إذا كان المشاركة بالبحث امرأة) طرق مختلفة للتعامل مع الاشكالية عن التي تستخدمها النساء؟

2.ج هل تستخدم النساء (إذا كان المشارك بالبحث رجل) طرق مختلفة للتعامل مع الاشكالية عن التي يستخدمها الرجال؟

1.
2.
3.

2.د هل كانت الطرق المستخدمة (تكرار ملخص طرق التعامل المذكورة) حل للمشكلة كلياً ، جزئياً ام لم تساعد في حلها نهائياً؟

--

2.و وضحي/ي لنا لماذا كانت طرق التعامل لحل الاشكالية ناجحة او غير ناجحة ، وباعتقادك ما هي القيود / المعوقات التي واجهتك في التعامل ؟

3. الدعم الخارجي

3.أ هل يوجد عندك/ي خبرة بمجتمعك في موضوع المساعدة الخارجية (منظمات غير حكومية محلية، مؤسسات حكومية ومؤسسات دولية)؟ ما هي هذه المساعدات ومن قبل من؟

3.ب ما رأيك في هذه المساعدات (كرر المساعدات المذكورة في السؤال السابق) والتي قامت بها الجهات المختلفة لحمايتك ومساعدتك؟ هل هي مناسبة أو غير مناسبة لمساعدتك؟ لماذا؟ (سؤال توضيحي: هل تعيد/ ين العمل معهم؟ لماذا؟)

3.ج هل تعتقد/ي أن هناك أي تأثير سلبي نتج عن سياسة تدخل من قبل الجهات الخارجية بهدف توفير الحماية؟ لماذا؟

3.د هل لديك أية أفكار أو اقتراحات عن كيف يمكن لإطراف خارجية أن تساعدك بطريقة أفضل في المستقبل لحل الاشكاليات الثلاث التي ذكرتها، إذا كان نعم من برأيك يمكنه مساعدتك أفضل، وشرح/ي كيف يمكنهم عمل ذلك

3. و . هل لديك أية أفكار أو اقتراحات عن كيف يمكن لإطراف خارجية أن تساعدك بطريقة أفضل في المستقبل بشكل عام؟ إذا كان نعم من برأيك يمكنه مساعدتك أفضل، وشرح/ي كيف يمكنهم عمل ذلك؟

كل الملاحظات والتعليقات الأخرى والتي يمكن أن تكون مفيدة لفهم أعمق للمشاكل وطرق التعامل مع الإشكاليات تم طرحها، والتي يمكن المساعدة في توضيح الخطط والنشاطات التي يقوم بها المجتمع، السلطات المحلية، المنظمات غير الحكومية المحلية، المنظمات غير الحكومية الدولية، المموليين، الأمم المتحدة، الخ.

المراجع

Abou Jalal, Rasha. Forced Underage Marriages Continue In Gaza. March, 8. 2012

الرئيس، ناصر. القضاء في فلسطين ومعوقات تطوره. مؤسسة الحق. الطبعة الثانية. 2013، ص 214

Alyan, Nisreen; Sela, Ronit and Pomerantz, Michal. Policies of Neglect in East Jerusalem: The Policies that created 78% Poverty Rates and a Frail Job Market. ACRI. May 2012

Arnon, Arie & Spinak, Avia. Economic Aspects of Oslo Process. Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture. Vol.5 Nos. 3&4 1998.

Association of International Development Agencies (AIDA). Failing To Make the Grade. How the EU can pass its own test and work to improve the lives of the Palestinians In Area C. 2012, P.2.

B'Tselem. Acting The LandLord: Israel's Policy in Area C, the West Bank. June 2013

B'Tselem. By Hook and by Crook. Israeli Settlement Policy in the West Bank. July 2010.

B'Tselem. Disruptions at Rafah Crossing highlight Israel's duty to enable Gazan's travel abroad. 2013

B'Tselem. Planning & building in Area C. Non-development of Infrastructure and services in Area C. October. 2013.

B'Tselem. Revocation of social rights and health insurance. May 2006

Cooperation for development effectiveness in the occupied Palestinian territory: Addressing the gender equality gap. UN Women. February, 2012

DeVair, Joshep & Tartir, Alaa. Tracking External Donor Funding to Palestine NonGovernmental Organizatios In the West Bank and Gaza 1999-2008. Palestine Economic Policy research Institute (MAS). 2009

Diakonia. Planning To Fail. The Planning Regime in Area C of the West Bank: An International Law Perspective. Legal Report. September, 2013. P.29

Diakonia IHL Resources Centre Legal Brief. Israel's Administrative Destruction of Cisterns in Area C of the West Bank. September 2011

ECHO.Humanitarian Implementation Plan (HIP) Occupied Palestinian Territory.2013. Last update 10-10-2012.Version 1.

European Union. Report from the Commission to the European Parliament and Council. Annual Report 2013 on the European Union's Development and external assistance policies and their implementation in 2012

EU Heads of Mission, Cover Note, 2012.

Farsak, Leila. Palestinian Labour Migration to Israel: Labour, Land and Occupation. Institute for Palestine Studies, in Collaboration with Muwatin, The Palestinian Institute for the Study of Democracy. 2009

Fuller, Theodore D., et al. Chronic stress and psychological well-being: evidence from Thailand on household crowding. *Social Science Medicine* , 42 (2), pp. 265-80. 1996. Geneva Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War, commonly referred to as the Fourth Geneva Convention (GCIV). August 1949.

Giacaman, Rita. Abdul-Rahim. F, Hanan. Wick, Laura. (2003) Health Sector Reform in the Occupied Palestinian Territories (OPT): Targeting the Forest or the Trees? Oxford University Press

Global Humanitarian Assistance Report 2012, Global Humanitarian Assistance.

Global protection cluster. Consolidated Appeals Process (CAP). Protection Cluster, occupied Palestinian territory. Needs Assessment Framework,2012-2013

Grester, A.Karen & Baumgarten.Helga, Palestinian NGOs and their cultural, economic and political impact in Palestinian society. Rosa Luxemburg Foundation in Palestine. 30 December 2011

Hague Convention articles: 23,56 and in fourth Geneva Convention 18,23,33,49,53

Halper, Jeff. Obstacles to peace. A reframing of the Israeli -Palestinian conflict. ICAHD. 2009.

Hamoked & B'Tselem. The quiet deportation -Revocation of residency of East Jerusalem Palestinians.1997

Heiberg, Marianne. Housing. In Heiberg, M. and Ovensen, G. Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem: A Survey of Living Conditions. Oslo: FAFO Report 151, pp. 81-97. 1993.

Howell, Jude. Household coping strategies in Kyrgyzstan. *Development in Practice*, Vol. 5, Issue 4, 361-364. November 1995.

Islamic Relief. Blockade on opportunity. Gaza's unemployment trap, and Islamic Relief's efforts to tackle it. February 2013

International Court of Justice (ICJ). Advisory Opinion. Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory. The Hague. 9 July 2004

International Labour Organization. Supporting Livelihoods and Job Opportunities in the Fishery Sector in Gaza. 2013

Ir Amim. Greater Jerusalem. 2009.

Islamic Relief. Blockade on opportunity. Gaza's unemployment trap, and Islamic Relief's efforts to tackle it. February 2013.p.5

Israeli National Insurance Institute annual report, 2010

Jad, Islah. The Demobilization of Women's Movements: The Case of Palestine. Women's Studies Institute, BierZeit University. 2008

Jordan Valley Solidarity. Water rights. Retrieved February 2013. www.jordanvalleysolidarity.org

Kifurkian- Sahloub. Nadera. Militarization and Violence Against women in Conflict Zones in the Middle East. A Palestinian Case -Study. Cambridge studies in Law and Society. 2009

Kifurkian- Shalhoub, Nadera, "Femicide and the Palestinian Criminal Justice System: Seeds of Change in the Context of State Building?" *Law & Society Review*, Vol. 36, No.3.

Li, Darry. The Gaza Strip As Laboratory: Notes in the Wake of Disengagement. Institute for Palestine Studies. 2006. Local to Global Protection Initiative. <http://www.local2global.info>

Longwe, Sara. Spectacles for Seeing Gender in Project Evaluation. 2002

March, Candida and Wallace, Tina (Eds) *Changing Perception: New Writings on Gender and Development*. Oxfam: Oxford. 1995.

Marshy, Mona. Social and Psychological Effects of Overcrowding in Palestinian Refugee Camps in the West Bank and Gaza. Literature Review and Preliminary Assessment of the Problem. 1999.

Ministry of national Economy and Applied Research Institute (ARIJ). The economic costs of the Israeli occupation for the occupied Palestinian territory. September.2011.

Ministry of Planning and Administrative Development. A State under occupation. The Government of Palestine's Report to the Ad Hoc Liaison Committee. March, 2013.

Muhammad M, Haj Yahia, Wife Abuse and Battering in the West Bank and Gaza Strip. Bisan Centre for Research and Development, Ramallah, June 1999.

Moors, Annelies. Women Property and Islam: Palestinian Experiences 1920-1990. Cambridge University Press, 1995, pp.53-57.

Negotiations Affairs Department. PLO. The Israeli- Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip.

Nowhere Left to Go: Arab al-Jahalin Bedouin Ethnic Displacement. The Israeli Committee Against House Demolitions. 2011.

OCHA. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - occupied Palestinian territory. East Jerusalem: Key Humanitarian Concerns. Special Focus. March 2011.

OCHA report: Displacement and Insecurity in Area C of the West Bank. 2011 OCHA. Locked in: The Humanitarian impact of two years of blockade on the Gaza Strip. 2009.

OCHA. Occupied Palestinian territory Consolidated Appeal. 2012

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). Protection of Civilians. Weekly report 5. 2013

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). Five Years of Blockade: The Humanitarian Situation in the Gaza Strip. Fact sheet. June 2012.

OECD and DAC Development Aid statistics
<http://www.oecd.org/dac/stats/aid-at-a-glance.htm>

Palestinian Bureau of Statistics. Women and Men in Palestine. Issues and Statistics. 2013.p.103

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). Labour Force Survey July-September, 2013 Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). Labour Force Survey First Quarter January -March 2014

Palestinian Central Bureau of Statistics. Domestic Violence Survey-2005. Summary Report. February 2006

Palestinian Education: A threat on Israeli Security. Jerusalem Media and Communication (JMCC). Jerusalem. January.1989.

Palestinian Report to AHLC Palestine: A State Under Occupation. Government Media Centre.19 march 2013

Palestinian Workers' Rights in the Israeli Labor Market and in Settlements; Al-Maqdese for Society Development, 2011; and the United Nations Coordination Office for the Coordination of Humanitarian Affairs in the Occupied Palestinian Territory.

Pappè, Ilan. A history of modern Palestine: One land, two peoples. Cambridge University Press. 2006.

Quigley, John. The case for Palestine. An international law perspective. Duke University Press. 2005;

Ruback, R.B. and Pandey, J. Crowding, perceived control, and relative power: an analysis of households in India Journal of Applied Social Psychology, 21, pp. 351-44. 1991.

Rubenberg A, Cheryl& Lowrance, Sherry, Palestinian Women: Patriarchy and Resistance in the West bank. Boulder and London:Lynne Rienner Publishers, 2001

Shalhoub-Kevorkian, Nadera. Femicide and the Palestinian Criminal Justice System: Seeds of Change in the Context of State Building? Law & Society Review, Vol. 36, No.3. 2002.

Sharek Youth Forum. The Status of Youth in Palestine 2013. The future is Knocking. A report by Sharek Youth Forum in partnership with Youth Economic Empowerment Centre. 2013

Shlaim, Avi. Israel and Palestine. Reappraisals, revisions, refutations. Verso. 2009

Statistical Yearbook of Jerusalem 2011

The economic Costs of the Israeli occupation for the occupied Palestinian territory. A bulletin published by the Palestinian Ministry of

National Economy in cooperation with the Applied Research Institute - Jerusalem (ARIJ). September. 2011

UN resolutions including Security Council Resolution 605, and General Assembly Resolutions 1803(XVII), 3175, 3236, 3156, 31/186, 32/161

UN Women, Cooperation for development effectiveness in the occupied Palestinian territory: Addressing the gender equality gap, February, 2012

UNDP. Human Development Report. Occupied Palestinian territory. Investing in Human Security for a Future State. 2009/2010

UNDP. INFOCUS: Bedouins in the occupied Palestinian territory. September. 2013

UNICEF Monthly update opt. 2010.

UNIFEM. Evaluating the status of Palestinian women in light of the Beijing Platform for Action. Amman: UNIFEM, Arab States Regional Office. 2002

UNIFEM, "The perception and Attitudes of Victims and Criminal Justice Professionals towards Femicide: A Case-Study of Jordanian and Palestinian Society." 2002.

UN Centre for man Settlements (Habitat). Women's Rights to Land, Housing and Property in Post-conflict Situations and During Reconstruction: A Global Overview. Nairobi. 1999.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). Press Release. 3, September, 2014.

United Nations. Occupied Palestinian Territory. Consolidated Appeal. 2013

UNSCO. Socio-economic Report. Supplement: youth Unemployment and Employment in the Gaza Strip. January 2011

UNRWA. Press conference. Turkey support the food supply in Gaza. November 2013

UNRWA: Labour Market Briefing Gaza Strip I second-Half 2010

World Food Programme (WFP). Global Food Security Update. Tracking Food Security Trends in Vulnerable Countries. Issue 12. October 2013

World Bank. West Bank and Gaza. Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development. Sector Note. April.2009

World Bank. West bank and Gaza. Area C the future of the Palestinian Economy. Poverty Reduction and Economic Management Department. 2013

World Bank. Stagnation or Revival? Palestinian Economic Prospects. Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee. March 21.2012

World Bank. Development Under Adversity. The Palestinian Economy in Transition. Edited by Ishac Diwan and Radwan A. Shaban. 19162 March 1999